الجمهورية العربية السورية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة دمشق
كلية الاقتصاد
قسم المصارف والتأمين

دور التدقيق الداخلي في تفعيل الرقابة على كفاية رأس المال

دراسة ميدانية على المصارف الخاصة السورية

(رسالة أعدت لنيل درجة الدكتوراه في العلوم المالية والمصرفية)

إعداد الطالب:
علاء عساف الخوري
طالب دكتوراه في قسم المصارف والتأمين

إشراف الدكتور:
عبد الرزاق قاسم
كلية الاقتصاد – جامعة دمشق

العام الدراسي:
(2023 – 2022)

الملخص

هدفت الدراسة الحالية إلى تقدير دور ومساهمة أداء نشاطات التدقيق الداخلي في نسبة كفاية رأس المال لدى المصارف الخاصة في سورية، وبيان أثر التدقيق الداخلي على فعالية الرقابة على كفاية رأس المال لدى المصارف الخاصة في سورية. ولتحقيق تلك الأهداف صممت ثلاثة أدوات وهي قائمة التحقق من مدى توافر المعايير المهنية فيمن يزاول مهنة التدقيق الداخلي في مصارف القطاع الخاص وفق المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي، بيانات نسبة كفاية رأس المال لمصارف القطاع الخاص في سورية بين عامي (2011 – 2018)، الدراسة القياسية الخاصة بقياس أثر التدقيق الداخلي على فعالية الرقابة على كفاية رأس المال، عن طريق البرنامج الإحصائي Eviews-10 لاختبار العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع.

شملت عينة الدراسة المستخدمة (4) مصارف خاصة، كما وسعت عينة الدراسة المذكورة لتشمل مصرفين إضافيين لتوسيع عدد المشاهدات عند تطبيق الدراسة القياسية.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها ثبوت أهمية نشاط التدقيق الداخلي كأداة فعالة للرقابة وتصويب الأداء في المصرف وآليات حماية عملياته من المخاطر المختلفة، وأن بناء وسائل اتصال فعالة بين نشاط التدقيق الداخلي وبين باقي الأقسام في المصرف يساعد على تطوير فهم المدقق ورفع قدراته في تقييم المخاطر وعكس هذا التقييم على خطة التدقيق السنوية وكفاية تنفيذها، كما خلصت الدراسة إلى وجود علاقة دالّة بين استقلالية نشاط التدقيق الداخلي والصلاحيات الممنوحة له في المصرف وبين كفاءة الرقابة على المخاطر المصرفية، ووجود علاقة دالّة إحصائياً بين جودة تطبيق نشاط التدقيق الداخلي وشموله لجميع مفاصل المصرف وبين كفاءة رأس المال وتحسين الرقابة على مكوناته، كما استخلص من الدراسة أنه لا يوجد أثر لعدد عناصر فريق التدقيق الداخلي في تفعيل الرقابة على كفاية رأس المال وظهور أثر ايجابي طويل الأجل لجودة أداء نشاط التدقيق الداخلي ونسبة تنفيذ خطط المهام الرقابية المنفذة من قبله وبين نسبة تغطية رأس المال للمخاطر.

إهداء... شكر وتقدير

أهدي جزيل الشكر والتقدير والعرفان إلى كل من أسهم معي في نجاح هذه الدراسة لترى النور؛ وأخصّ بالذكر:

الدكتور المشرف **عبد الرزاق القاسم** لقبوله الإشراف على هذه الدراسة، ولما أحاطني به من رعاية أبوية، ولما قدمه لي من توجيهات علمية وأكاديمية دون تقصير، حيث كان خيرَ قدوةٍ وسندٍ لي.

وكل الشكر والتقدير والعرفان للأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة، لتفضّلهم بقبول تحكيم هذه الدراسة المتواضعة التي بين أيديهم، وتقديم الملاحظات التي ستسهم في إثرائها وإغنائها.

كما أهدي هذا العمل لجميع زملائي وزميلاتي في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق من طلبة مرحلة الإجازة والماجستير والدكتوراه.

شكراً لأصحاب الموقف الثابت والدعم الصامت وغير المشروط ولكل من يمنحنا ما نستحق من إنصافٍ واهتمام، شكراً لكل من لا يكل عن العطاء وبقي نقيّاً وفيّاً مُسانداً رغم تراكم الهموم.

والشكر كل الشكر لأصدقائي وجميع أفراد أسرتي (والدي، والدتي، إخوتي) الداعمين الأوائل والأخيرين وفي كل زمان ومكان.

(الباحث)

الفهرس:

المحتويات	الصفحة
الإطار العام للدراسة	**1**
أولاً: مقدمة	2
ثانياً: مشكلة الدراسة	4
ثالثاً: فرضيات الدراسة	6
رابعاً: أهداف الدراسة	6
خامساً: أهمية الدراسة	6
سادساً: حدود الدراسة	7
سابعاً: مصطلحات الدراسة والتعريفات الإجرائية	7
ثامناً: منهج الدراسة	9
تاسعاً: أدوات الدراسة	9
عاشراً: متغيرات الدراسة	10
حادي عشر: الدراسات السابقة	10
الفصل الأول: التدقيق الداخلي	**19**
تمهيد	20
المبحث الأول: ماهية التدقيق الداخلي	20
المطلب الأول: مفهوم التدقيق الداخلي	21
المطلب الثاني: لجنة التدقيق	22
المبحث الثاني: المعايير الدولية للتدقيق الداخلي	23
المبحث الثالث: أنواع التدقيق الداخلي في المصارف وأهدافه	27
المطلب الأول: أنواع التدقيق الداخلي في المصارف	27
المطلب الثاني: أهداف التدقيق الداخلي في المصارف	30
المطلب الثالث: التدقيق الداخلي لدى المصارف الخاصة في سورية	32
خلاصة الفصل	35
الفصل الثاني: كفاية رأس المال	**37**
تمهيد	37
المبحث الأول: مفهوم رأس المال وكفاية رأس المال	37
المطلب الأول: مفهوم رأس المال	37
المطلب الثاني: مفهوم كفاية رأس المال	39

المبحث الثاني: مراحل تطوّر مفهوم كفاية رأس المال وفقاً لاتفاقية لجنة بازل الدولية	39
المطلب الأول: اتفاقية بازل /1/	40
المطلب الثاني: اتفاقية بازل /2/	43
المطلب الثالث: اتفاقية بازل /3/	52
المبحث الثالث: كفاية رأس المال لدى المصارف في سورية	55
المطلب الأول: تطبيق مفهوم كفاية رأس المال لدى المصارف الخاصة في سورية	55
المطلب الثاني: قراءة تحليلية لنسب كفاية رأس المال لدى المصارف في سورية	56
خلاصة الفصل	57
الفصل الثالث: دور التدقيق الداخلي في تفعيل الرقابة على كفاية رأس المال	**58**
تمهيد	59
المبحث الأول: التدقيق الداخلي المستند إلى المخاطر ودوره في إدارتها	59
المطلب الأول: التدقيق الداخلي المستند إلى المخاطر	59
المطلب الثاني: دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر	61
المبحث الثاني: دور التدقيق الداخلي في تفعيل الرقابة على كفاية رأس المال	64
المطلب الأول: دور التدقيق الداخلي في الرقابة على مخاطر الائتمان	64
المطلب الثاني: دور التدقيق الداخلي في الرقابة على مخاطر التشغيل	67
المطلب الثالث: دور التدقيق الداخلي في الرقابة على مخاطر السوق	70
المطلب الرابع: دور التدقيق الداخلي في الرقابة على كفاية رأس المال	73
خلاصة الفصل	76
الفصل الرابع: الدراسة الميدانية	**77**
تمهيد	78
المبحث الأول: منهجية الدراسة	78
المطلب الأول: مجتمع الدراسة وعينته	78
المطلب الثاني: أدوات الدراسة	78
المبحث الثاني: اختبار فرضيات الدراسة	85
المطلب الأول: اختبار الفرضية الأولى – لا توجد علاقة ارتباط دالّة إحصائياً بين أداء نشاطات التدقيق الداخلي وبين نسبة كفاية رأس المال لدى المصارف الخاصة في سورية	85
المطلب الثاني: اختبار الفرضية الثانية – لا يوجد أثر للتدقيق الداخلي على فعالية الرقابة على كفاية رأس المال لدى المصارف الخاصة في سورية	103
المبحث الثالث: نتائج الدراسة وتوصياتها	120
المطلب الأول: نتائج الدراسة	120

المطلب الثاني: توصيات الدراسة	132
المراجع	**134**
المراجع العربية	134
المراجع الأجنبية	137
الملاحق	**141**
الملحق رقم (1) – قائمة التحقق	142
الملحق رقم (2) – نتائج مقارنات (شيفيه Scheffe) لحساب الفروقات في نسبة كفاية رأس المال لكل متغير فرعي بالنسبة للمصارف عينة الدراسة	148
الملحق رقم (3) – علاقة الارتباط بين نشاطات التدقيق الداخلي وفق قائمة التحقق وبين نسبة كفاية رأس المال للمصارف عينة الدراسة	164
الملحق رقم (4) – مبررات ايقاف سلسلة البيانات المعتمدة في الدراسة الإحصائية عند نهاية العام 2018	176

قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
1	معايير الصفات الواجب توافرها في التدقيق الداخلي وفق ما ورد في معهد المدققين الداخليين IIA	25
2	معايير الأداء الواجب توافرها في التدقيق الداخلي وفق ما ورد في معهد المدققين الداخليين IIA	26
3	معاملات (بيتا) لخطوط أعمال المصارف	50
4	متطلبات رأس المال ورأس مال التحوط وفق مقررات بازل /3/	54
5	البيانات الخاصة بنسبة كفاية رأس المال لعينة الدراسة بين عامي (2011 – 2018)	80
6	البيانات الخاصة بالمهام المخططة والمنفذة من قبل التدقيق الداخلي بين عامي (2011–2018)	84
7	القائمين على تنفيذ نشاط التدقيق الداخلي لدى عينة الدراسة	85
8	تطبيق المجال الأول من قائمة التحقق على المصارف عينة الدراسة	86
9	نتائج تطبيق المجال الثاني من قائمة التحقق على المصارف عينة الدراسة	87
10	نتائج تطبيق المجال الثالث من قائمة التحقق على المصارف عينة الدراسة	88
11	تحليل تباين أنوفا ANOVA بالنسبة للمصرف الدولي للتجارة والتمويل	90
12	تحليل تباين أنوفا ANOVA بالنسبة للبنك العربي – سورية	92
13	تحليل تباين أنوفا ANOVA بالنسبة لبنك البركة – سورية	95
14	تحليل تباين أنوفا ANOVA بالنسبة لبنك سورية والمهجر	98
15	نتائج علاقة الارتباط بين أداء نشاط التدقيق الداخلي وفق قائمة التحقق وبين كفاية رأس المال للمصارف عينة الدراسة	101
16	نتائج تقدير نموذج علاقة المتغيرات المستقلة في تغطية مخاطر الائتمان	108
17	نتائج تقدير نموذج علاقة المتغيرات المستقلة في تغطية مخاطر السوق	110
18	نتائج تقدير نموذج علاقة المتغيرات المستقلة في تغطية مخاطر التشغيل	111
19	نتائج تقدير علاقة المتغيرات المستقلة في نسبة كفاية رأس المال	113
20	نتائج نموذج PANEL ARDL لعلاقة معدل النمو الموجودات ونسبة التنفيذ في نسبة تغطية مخاطر الائتمان	115
21	نتائج نموذج PANEL ARDL لعلاقة معدل النمو الموجودات ونسبة التنفيذ في نسبة تغطية مخاطر السوق	116
22	نتائج نموذج PANEL ARDL لعلاقة معدل النمو الموجودات ونسبة التنفيذ في نسبة تغطية مخاطر التشغيل	117
23	نتائج نموذج PANEL ARDL لعلاقة معدل النمو الموجودات ونسبة التنفيذ في نسبة تغطية كفاية رأس المال	119
24	نسب المؤونات إلى إجمالي التسهيلات للمصرف الدولي للتجارة والتمويل	121
25	نسب المؤونات إلى إجمالي التسهيلات للبنك العربي– سورية	122
26	نسب المؤونات إلى إجمالي التسهيلات لبنك البركة– سورية	123
27	نسب المؤونات إلى إجمالي التسهيلات لبنك سورية والخليج	124

قائمة الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
1	الفروقات من عام لآخر في مخاطر الائتمان لدى المصرف الدولي للتجارة والتمويل	91
2	الفروقات من عام لآخر في مخاطر السوق لدى المصرف الدولي للتجارة والتمويل	91
3	الفروقات من عام لآخر للمخاطر التشغيلية لدى المصرف الدولي للتجارة والتمويل	91
4	الفروقات من عام لآخر لكفاية رأس المال لدى المصرف الدولي للتجارة والتمويل	92
5	الفروقات من عام لآخر لمخاطر الائتمان لدى البنك العربي – سورية	93
6	الفروقات من عام لآخر في مخاطر السوق لدى البنك العربي – سورية	94
7	الفروقات من عام لآخر للمخاطر التشغيلية لدى البنك العربي – سورية	94
8	الفروقات من عام لآخر لكفاية رأس المال لدى البنك العربي – سورية	95
9	الفروقات من عام لآخر لمخاطر الائتمان لبنك البركة – سورية	96
10	الفروقات من عام لآخر في مخاطر السوق لبنك البركة – سورية	97
11	الفروقات من عام لآخر للمخاطر التشغيلية لبنك البركة – سورية	97
12	الفروقات من عام لآخر لكفاية رأس المال لبنك البركة – سورية	97
13	الفروقات من عام لآخر لمخاطر الائتمان لدى بنك سورية والخليج	99
14	الفروقات من عام لآخر في مخاطر السوق لدى بنك سورية والخليج	99
15	الفروقات من عام لآخر للمخاطر التشغيلية لدى بنك سورية والخليج	100
16	الفروقات من عام لآخر لكفاية رأس المال لدى بنك سورية والخليج	100
17	الوصف الإحصائي لمتغير نسبة تنفيذ الخطط	103
18	الوصف الإحصائي لعدد سنوات الخبرة	104
19	الوصف الإحصائي لعدد المدققين الداخليين	105
20	الوصف الإحصائي لنسبة تغطية رأس المال لمخاطر الائتمان	105
21	الوصف الإحصائي لنسبة تغطية رأس المال لمخاطر السوق	106
22	الوصف الإحصائي لمتغير المخاطر التشغيلية	107
23	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي علاقة نسبة المتغيرات المستقلة في تغطية مخاطر الائتمان	109
24	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي علاقة المتغيرات المستقلة في تغطية مخاطر السوق	111
25	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي علاقة المتغيرات المستقلة في تغطية مخاطر التشغيل	112
26	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي علاقة المتغيرات المستقلة في نسبة كفاية رأس المال	114
27	القيم المقدرة والفعلية لنموذج علاقة نسبة التنفيذ في نسبة تغطية مخاطر الائتمان	116
28	القيم المقدرة والفعلية لنموذج علاقة نسبة التنفيذ في نسبة تغطية مخاطر السوق	117
29	القيم المقدرة والفعلية لنموذج علاقة نسبة التنفيذ في نسبة تغطية مخاطر التشغيل	118
30	القيم المقدرة والفعلية لنموذج علاقة نسبة التنفيذ في نسبة تغطية كفاية رأس المال	119
31	نسبة الارتباطات الدالّة مقارنةً بالارتباطات غير الدالّة بين أداء نشاطات التدقيق الداخلي وفق قائمة التحقق وبين نسبة كفاية رأس المال للمصرف الدولي للتجارة والتمويل	120
32	نسبة الارتباطات الدالّة قارنةً بالارتباطات غير الدالّة بين أداء نشاطات التدقيق الداخلي وفق قائمة التحقق	121

	وبين نسبة كفاية رأس المال للبنك العربي – سورية	
33	نسبة الارتباطات الدالّة مقارنةً بالارتباطات غير الدالّة بين أداء نشاطات التدقيق الداخلي وفق قائمة التحقق وبين نسبة كفاية رأس المال لبنك البركة	122
34	نسبة الارتباطات الدالّة مقارنةً بالارتباطات غير الدالّة بين أداء نشاطات التدقيق الداخلي وفق قائمة التحقق وبين نسبة كفاية رأس المال لبنك سورية والخليج	123

الإطار العام للدراسة

فهرس الإطار العام	
المحتويات	**الصفحة**
أولاً: مقدمة	2
ثانياً: مشكلة الدراسة	4
ثالثاً: فرضيات الدراسة	6
رابعاً: أهداف الدراسة	6
خامساً: أهمية الدراسة	6
سادساً: حدود الدراسة	7
سابعاً: مصطلحات الدراسة والتعريفات الإجرائية	7
ثامناً: منهج الدراسة	9
تاسعاً: أدوات الدراسة	9
عاشراً: متغيرات الدراسة	10
حادي عشر: الدراسات السابقة	10

الإطار العام للدراسة

أولاً: مقدمة:

حظي موضوع التدقيق الداخلي Internal Audit باهتمام محلي ودولي من قبل مُنظمات الأعمال وهيئات تشريعية مُنظمة للعمل المصرفي، وفرض نفسه كحاجة أساسية في منظمات الأعمال على اختلاف أنشطتها الاقتصادية، إلا أن انتشار مفهوم التدقيق والاعتراف به كأحد الأنشطة الداخلية لمنظمات الأعمال بدأ عام 1941، حين أصبح للمدققين الداخليين Internal Auditors هيئة مهنية دولية مستقلة بولاية نيويورك عُرفت باسم معهد المدققين الداخليين The Institute of Internal Auditors– IIA، التي اهتمت بتطوير مفاهيم التدقيق الداخلي كمهنة للرقابة على أنشطة المنظمات. ومع توسع أنشطة المصارف تطورت مهام التدقيق الداخلي؛ وتوسعت الرؤية التقليدية السابقة لهذه المهام ولم تعد تنحصر بمهام التأكيد Providing Assurance فغدا المدقق الداخلي يقدم خدمات استشارية لإدارة المصرف ورفع من مستوى القيمة المُضافة لعمله، عبر ضمان إنجاز الأنشطة إنجازاً اقتصادياً وفاعلاً وأكثر جدوى وأماناً اعتماداً على آليات التنبؤ بالمخاطر الحالية والمستقبلية التي يمكن أن تهدد سلامة عمليات المصرف (Kehinde, 2015, p169). يضمن التدقيق الداخلي – بصورة مؤكدة – مدى تطبيق الخطط الاستراتيجية للمصرف لتحقيق أهدافه وحماية أمواله من المخاطر على المدى القريب والبعيد، ويقدم إلى مجلس الإدارة التوصيات والاستشارات اللازمة لاتخاذ القرارات، بما يسهل مهامه ومسؤولياته باتخاذ ما يلزم لمواجهة تلك المخاطر، والوصول إلى صورة حقيقية حول كفاءة العمليات بما يحقق أفضل مصلحة ممكنة للمصرف وحملة الأسهم والمودعين، ومدى الالتزام بالمعايير الأخلاقية لدى الأطراف كلها (Felix & Gramling & Maletta, 2011, pp517–518). بل يمكن القول أن التدقيق الداخلي يسعى لوضع استراتيجية مالية للمصرف، ورسم سياسة استراتيجية لإدارة المخاطر، والإشراف على ممارسة الحوكمة المصرفية، وتحقيق التَّوازن بين توجهات كبار المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة، وبين مصالح حَملة الأسهم، وضمان شفافية حسابات الودائع، والأرباح والخسائر الفعلية والمتوقعة، وعمليات الإفصاح والاتصال والضبط الداخلي وإدارة المخاطر.. إلخ (Daniel, 2016, p3).

وبالمقابل؛ برزت متطلبات جديدة لاتفاقية بازل للأعوام 2005، 2009، 2011 بشأن كفاية رأس المال والتوجيهات والضوابط المرفقة للتحقق من الملاءة المالية للمصارف لمواجهة المخاطر الداخلية والخارجية، إذ قررت لجنة بازل 3 أن يكون هذا القيد مرتبطاً بخيار السلطات الرقابية المحلية للمصرف، وقد تضمنت المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعَّالة الصادرة عن لجنة بازل في أيلول من عام 1997 إلزام السلطات الرقابية المصرفية المحافظة على رأس مال إضافي لتغطية عدة مخاطر أهمها مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر السيولة، مخاطر التشغيل (كوكش، 2012، ص145-151). ومن هنا تتضح ملامح العلاقة بين عمل الرقابة الداخلية في المصارف وكفاية رأس المال لديها التي فرضتها اتفاقات لجنة بازل 1-2-3، بهدف تمكين المصارف من تقديم خدمات عالية الجودة وبتكاليف مُنخفضة ومترافقة بضمانات استمرارية عالية، وكل هذه المتغيرات أفرزت تحديات تنافسية كبيرة ألقيت على عاتق إدارة المصرف للتكيف مع أي من تلك المخاطر وغيرها، أو مواجهة آثارها السلبية، والاستفادة من المكاسب التي تحققها الأنظمة الرقابية (مركز الدراسات المالية والمصرفية، 2013، ص33).

ورغم اختلاف مسؤوليات التدقيق الداخلي باختلاف أنشطة منظمات الأعمال، وباختلاف توسعها وحصتها السوقية، إلا أن التدقيق الداخلي له أهمية خاصة في المصارف الخاصة السورية، فقد نشأ التدقيق الداخلي وتطور مع تزايد الحاجة للمحافظة على الموارد المتاحة بالتوازي مع تحقيق أهداف الربحية، والرغبة في رفع مستوى اطمئنان مجالس الإدارة على سلامة العمليات داخل المصارف وحاجتها الدائمة إلى بيانات دورية موثوقة ودقيقة لمختلف الأنشطة داخل المصرف تمكنها من اتخاذ القرار المناسب واللازم وفي الوقت الصحيح لتصويب الانحرافات ورسم السياسات المستقبلية، وحماية أنشطة المصرف وأصوله من عدة مخاطر أهمها مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية، ومن هنا جاءت هذه الدراسة للبحث في دور التدقيق الداخلي في تفعيل الرقابة على كفاية رأس المال في المصارف الخاصة السورية.

ثانياً: مشكلة الدراسة:

إن إرساء مبادئ الحوكمة وتعقُّد البناء التنظيمي لمصارف القطاع الخاص، والحاجة لوجود طرف داخلي في المصرف يتابع العمليات والأنشطة لديه زادت من أهمية التدقيق الداخلي في مصارف القطاع الخاص وطورت من دوره في مراقبة أعمال المصارف الداخلية، إذ بيّن كلٌّ من هيئة المدققين الداخليين The Institute of Internal Auditors والمعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي International Standard for the Professional Practice of Internal Auditing– ISPPIA أن وقف تطبيق التدقيق الداخلي في المصارف يقود لحدوث واحد أو أكثر من المخاطر الآتية (ضعف دقة المعلومات المالية والتشغيلية وموثوقيتها، غياب تقيّد الإدارة التنفيذية أو مجلس الإدارة بإتباع السياسات والخطط والإجراءات الموضوعة، ضعف الالتزام بالقوانين والتنظيمات، ضياع الأصول أو فقدانها، الاستخدام غير الكفوء للموارد، عدم القدرة على تحقيق الأهداف الموضوعة والمخططة، إمكانية التلاعب بالأرباح.. إلخ) (Institute of Internal Auditors p IIA, 2005, pp21–22). ومن هنا فالتدقيق الداخلي من أهم النشاطات واجبة التطبيق في المصارف، لمراقبة أدائها المالي والإداري والتشغيلي والمعلوماتي والنهائي.. لا سيما خلال الظروف الطارئة كالأزمات والحروب والنزاعات، ويُعد حجر الأساس لتطوير العمل الإداري والمالي والخدمي، وتحقيق أهدافٍ قريبة وبعيدة المدى، وتقنين الحاجات الحالية والمستقبلية، واستثمار الموارد المالية بكفاءة عالية، وحماية أموال المودعين والمساهمين من المخاطر الداخلية والخارجية، لضمان حسن سير الأعمال في المصرف.

ويرى الباحث؛ أن تباين مؤشرات الأسواق المالية – إقليمياً ودولياً – إلى جانب منعكسات الأزمة السورية وآثارها على أداء مصارف القطاع الخاص لديها، كالتضخم وفقد استقرار أسعار القطع الأجنبي، وتضاؤل الأرباح وارتفاع مستوى المخاطر، أكّد على أهمية عمل التدقيق الداخلي على مصارف القطاع الخاص في سورية لتفعيل الرقابة على أدائها المالي والإداري والتشغيلي والمعلوماتي والنهائي، وتعزيز مستوى أنظمة الضبط الداخلي لديها وتطويره بما يقود بالمحصلة لحماية حقوق المساهمين ومصلحة المصرف كله، ودفع إدارات المصارف إلى التوجه نحو التركيز على أولويات المخاطر والرقابة عليها بما يؤدي بالمحصلة لتدعيم كفاية رأسمال المصرف لمواجهة

المخاطر المحتملة وتحديد الأدوار والمسؤوليات الملقاة على عاتق نشاط التدقيق الداخلي ورسم دوره الواجب بهذا الخصوص.

وقد لوحظ خلال الزيارات الميدانية إلى بعض المصارف السورية والاطلاع على بيئة عملها الداخلية، وجود تفاوت في أداء نشاط التدقيق الداخلي لديها، واختلافاً في رؤية مجالس الإدارات للدور المنتظر من نشاط التدقيق الداخلي وبالتالي مستوى المسؤوليات الملقاة على عاتقه والصلاحيات الممنوحة له فبعض تلك المصارف مهتم بتهيئة الظروف المواتية لنجاح عمل التدقيق الداخلي، ويوليه القدر الكاف من الدعم والاهتمام وبعضها الآخر يستغل هذا العمل لتجميل أداء المصرف المالي والإداري والتشغيلي، بالمقابل ولدى متابعة وتحليل مضمون القوائم المالية الخاصة بتلك المصارف لوحظ وجود تفاوت في تقديرات مجالس إدارتها للمخاطر المحيطة بأنشطتها وأساليب قياسها وادارتها والتحوط منها وبالتالي تقديراتها للقدرات المالية اللازمة لمواجهة تلك المخاطر، الأمر الذي يثير التساؤل البحثي حول مدى وجود علاقة بين أنشطة التدقيق الداخلي وأساليب قياس وادارة المخاطر وتحديد هذه القدرات والتأثير الذي يحدثه قيام هذا النشاط بالمسؤوليات الملقاة على عاتقه وفق المعايير المهنية للتدقيق الداخلي والتزامه بدوره الرقابي في تحديد أوجه القصور التي ترافق نشاطات المصرف ومخاطرها وتحسين تقديرات كفاية رأس المال والاحتياجات المالية اللازمة لمقابلة هذه المخاطر. ونظراً لأهمية هذا الموضوع وجديته ونظراً لقلة الدراسات السابقة العربية والمحلية، لاسيما خلال الأزمة السورية.

وعليه جاءت هذه الدراسة للبحث في دور التدقيق الداخلي في تفعيل الرقابة على كفاية رأس المال في المصارف الخاصة في سورية، مما أثار الأسئلة التالية:

السؤال الأول: هل توجد علاقة ارتباط دالّة إحصائياً بين أداء نشاطات التدقيق الداخلي وبين نسبة كفاية رأس المال لدى المصارف الخاصة في سورية؟

السؤال الثاني: هل يؤثر التدقيق الداخلي على فعالية الرقابة على كفاية رأس المال لدى المصارف الخاصة في سورية؟

ثالثاً: فرضيات الدراسة:

استناداً إلى أسئلة الدراسة تمت صياغة الفرضيات الآتية:

الفرضية الأولى: لا توجد علاقة ارتباط دالّة إحصائياً بين أداء نشاطات التدقيق الداخلي وبين نسبة كفاية رأس المال لدى المصارف الخاصة في سورية.

الفرضية الثانية: لا يوجد أثر للتدقيق الداخلي على فعالية الرقابة على كفاية رأس المال لدى المصارف الخاصة في سورية.

رابعاً: أهداف الدراسة:

جاءت هذ الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

الهدف الأول: تقدير دور ومساهمة أداء نشاطات التدقيق الداخلي في نسبة كفاية رأس المال لدى المصارف الخاصة في سورية.

الهدف الرئيسي الثاني: بيان أثر التدقيق الداخلي على فعالية الرقابة على كفاية رأس المال لدى المصارف الخاصة في سورية.

خامساً: أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من خلال إبراز دور نشاطات التدقيق الداخلي في المصارف الخاصة في سورية عامة وقياسه وفي تفعيل الرقابة على كفاية رأس مالها على وجه الخصوص، لاسيما خلال الأزمة السورية، والقاء الضوء على أثر هذا النشاط في الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة الداخلية من خلال متابعة مدى فعالية أنظمة الضبط الداخلي لدى المصرف وتشخيص نقاط القوة والضعف فيها، وتشخيص المشكلات والعمل على اقتراح الحلول المناسبة لها، فإن تفعيل نشاط التدقيق الداخلي في مصارف القطاع الخاص وتحليل الوظائف والمهام الموكلة إليه، يساعد في تكوين قراءة مستقبلية لوضع المصرف ومدى قدرته على التحكّم في عملياته وفي الحفاظ على مستوى مقبول وكاف من رأس المال اللازم لمواجهة المخاطر والتحديات، وتأمين حماية كافية لحقوق

المساهمين من التعرض لتلك المخاطر التي يمكن أن تنجم عن سوء إدارة الموارد المالية، سوء الإدارة والتشغيل، وسوء حماية أمن المعلومات أو أيّة مخاطر عامة وخاصة أخرى يمكن أن تهدد المركز المالي للمصرف وعملياته.

كما تبرز أهمية هذه الدراسة – في حال الاعتماد على نتائجها – في تمكين أصحاب القرار في مصارف القطاع الخاص من التماس نقاط الضعف لترميمها ونقاط القوة لتدعيمها وعكسها على الدور الذي يقوم به نشاط التدقيق الداخلي لديه في مراقبة مكامن الخطر لدى المصرف والعمل على تمتين عمليات المصرف واجراءاته الداخلية بما يصب في حماية المصرف وحقوق مساهميه.

سادساً: حدود الدراسة:

الحدود الزمانية: بحثت الدراسة في دور التدقيق الداخلي على فعالية الرقابة على كفاية رأس المال في المصارف الخاصة السورية خلال الفترة الزمنية الممتدة من عام 2011 وحتى عام 2018 وذلك بسبب المبررات المبينة تفصيلاً ضمن الملحق رقم /4/[1].

الحدود المكانية: طُبقت الدراسة الحالية في عدد محدد من مصارف القطاع الخاص العاملة في سورية بسبب عوائق التكلفة والوقت التي تحول دون تطبيق الحصر الشامل لمجتمع البحث ولو كان أكثر دقةً من حيث النتائج.

سابعاً: مصطلحات الدراسة والتعريفات الإجرائية:

- التدقيق الداخلي Internal Audit: عرفته لجنة المدققين الداخليين The Institute of Internal Auditors والوارد في المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي International Standard for the Professional Practice of Internal Auditing المعروفة اختصاراً ISPPIA، بأنه "نشاط هادف ومستقل بذاته، ويؤدي عملاً استشاريا وتأكيدياً، وصمم خصيصاً لزيادة قيمة الشركة وتطوير عملياتها ومساعدتها في بلوغ أهدافها عن طريق إيجاد سلوكيات وأنماط تنظيمية لتقييم إدارة المخاطر وتحسينها، وضبط وإدارة (ترشيد) العمليات، والتحقق من فاعلية إجراءات وأنظمة الضبط الداخلي" (Institute of Internal Auditors IIA, 2005, p3).

[1] الملحق /4/ مبررات إيقاف سلسلة البيانات المعتمدة في الدراسة الإحصائية في نهاية عام 2018

- لجنة التدقيق Internal Audit Committee: آلية رقابية لحوكمة الشركات وتكون منبثقة عن مجلس الإدارة وتتكون من أعضاء غير تنفيذيين مستقلين، تقوم بمساعدة مجالس الإدارة على تنفيذ مهامها ومسؤولياتها من خلال دعم آليات الرقابة الداخلية والخارجية للحوكمة، والإسهام في تدعيم وتعزيز نظم الرقابة في الشركات المساهمة (الرحيلي، 2008، ص190).
- معايير التدقيق الداخلي Standards of Internal Audit: مجموعة قواعد عمل تحكم أداء نشاط التدقيق الداخلي في المنظمة أو الشركة، وتنقسم تلك القواعد وفق المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي ISPPIA، إلى معايير مهنية، معايير الكفاءة والسلوك المهني، معيار نطاق وأداء العمل في المجالات الإدارية والقانونية والمالية والمعلوماتية.. إلخ (Institute of Internal Auditors p IIA, 2005, pp27-31).
- كفاية رأس المال Capital Adequacy: تحديد مقدار رأس المال الممتلك والمطلوب وقياس مدى ملاءته وقدرته على امتصاص الخسائر وتغطية المخاطر المحتملة الناتجة عن الأنشطة المصرفية، مع تحديد درجة مخاطرة كل نشاط، أي الطرق التي يستخدمها ملاك وإدارة المصرف في تحقيق نوع من التوازن بين المخاطر التي يتوقعها المصرف، وحجم رأس المال (الحسني والدوري، 2003، ص94). وبحسب لجنة بازل 3 تشمل كفاية رأس المال القدرة على حماية أموال المساهمين من مجموعة مخاطر مُحتملة؛ أهمها:

- مخاطر الائتمان: تعرّف بأنها احتمال فشل العميل في الوفاء بالتزاماته تجاه المصرف في الوقت المحدد وضمن الشروط المتفق عليها (suresh and paul, 2018, p250) بالتالي فهي احتمال تأخر المدفوعات أو عدم اتمامها على الاطلاق الأمر الذي يفضي إلى مشاكل في التدفقات النقدية ويؤثر على سيولة المصرف، تنشأ هذه المخاطر من عوامل داخلية تشمل أوجه القصور في سياسات الإقراض وإدارة القروض والحدود الائتمانية أو قصور في أداء العاملين في ادارة الائتمان أو ادارة المخاطر في تقييمهم للمخاطر وغياب آليات الرقابة والمراجعة، وعوامل خارجية تشمل حالة الاقتصاد ككل كالتضخم والقيود المفروضة على التجارة والعقوبات الاقتصادية والسياسات الحكومية...الخ (Pessis, 2012, p41)

- مخاطر السوق: هي مخاطر الخسارة الناشئة عن تذبذبات أسعار السوق داخل المركز المالي وخارجه، لاسيما ما يتعلق منها بمخاطر أسعار الفائدة، ومخاطر أسعار الصرف، ومخاطر تقلبات أسعار السلع والأسهم.
- مخاطر التشغيل: هي المخاطر الناتجة عن فشل العمليات الداخلية، والأشخاص، والأنظمة، والأحداث الخارجية.. (Basel Committee on Banking Supervision Basel III, 2011, pp50-69).

ثامناً: منهج الدراسة:

المنهج الوصفي Descriptive Approach الذي يُستخدم في الدراسات التي تستهدف رصد الواقع كما هو موجود على طبيعته دون تدخّل في أثر متغيراته، لوصف الظاهرة قيد الدراسة وظروفها المحيطة، ويحللها ويفسرها، ويربط بين مدلولاتها للوصول إلى استنتاجات لفهم الواقع وتطويره وتحقيق أفضل النتائج، كما أن هذا المنهج يتيح إمكانية التعرّف إلى المشكلة المدروسة، وظروفها السلبية والإيجابية، ورصدها بشمولية، وجمع المعلومات والبيانات حولها، وتصنيفها، وتنظيمها، وتحليلها.. من أجل الوصول إلى استنتاجات (Wiersma, 2004, p15).

تاسعاً: أدوات الدراسة:

استخدمت هذه الدراسة ثلاثة أدوات للإجابة على الأسئلة البحثية وهي:

- الأداة الأولى: قائمة التحقق من مدى توافر المعايير المهنية فيمن يزاول مهنة التدقيق الداخلي في مصارف القطاع الخاص وفق المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي.
- الأداة الثانية: بيانات نسبة كفاية رأس المال لمصارف القطاع الخاص في سورية بين عامي (2011 – 2018).
- الأداة الثالثة: الدراسة القياسية الخاصة بقياس أثر التدقيق الداخلي على فعالية الرقابة على كفاية رأس المال، عن طريق البرنامج الإحصائي Eviews-10 لاختبار العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع.

عاشراً: متغيرات الدراسة:

تتمثل متغيرات الدراسة بالآتي:

- المتغير المستقل: التدقيق الداخلي وتم قياسه وفق مجموعة مؤشرات وهي نسبة تنفيذ خطة المهام الرقابية للتدقيق الداخلي، عدد عناصر فريق التدقيق الداخلي، عدد سنوات الخبرة لدى عناصر فريق التدقيق الداخلي.
- المتغير التابع: كفاية رأس المال وتم قياسها وفق مجموعة مؤشرات وهي المخاطر الائتمانية، مخاطر السوق، المخاطر التشغيلية، نسبة كفاية رأس المال.
- المتغير الضابط: معدل نمو إجمالي الموجودات.

حادي عشر: الدراسات السابقة:

- **دراسة (Wright 2009) استراليا:**

عنوان الدراسة: التدقيق الداخلي، الرقابة الداخلية، والثقافة التنظيمية

Internal Audit, Internal Control and Organizational Culture

هدف الدراسة: إلقاء نظرة على الثقافة التنظيمية للمؤسسات وعمليات التدقيق الداخلي الخاصة بها من منظور التدقيق التشغيلي.

نتائج الدراسة: توصلت الدراسة إلى أن التدقيق الداخلي التشغيلي للمؤسسات عموماً له توجهات ثقافية خاصة به، وأن هذه التوجهات مستقلة عن التوجهات الثقافية الخاصة بالمنظمة التي يعمل بها، كما أشارت النتائج إلى أن المدققين الداخليين التشغيليين ذوي التوجه الثقافي القوي تجاه القواعد والإجراءات سوف يخدمون مؤسساتهم بشكل أفضل.

- **دراسة (اسلمبولي 2010) سورية:**

عنوان الدراسة: استخدام مؤشرات لجنة بازل في رقابة مصرف سورية المركزي على المصارف السورية

Using Basel Indicators in The Supervision of Central Bank of Syria on Syrian Banks

هدف الدراسة: عرض وتحليل كافة المؤشرات التي تطرحها لجنة بازل في إطار الرقابة المصرفية وخاصة مؤشر كفاية رأس المال الوارد في اتفاقية بازل 2، ومن ثم تقييم إمكانية ودرجة تطبيقها من قبل مصرف سورية المركزي في إطار عمله الرقابي والإشرافي على جميع المصارف العاملة في سورية من خلال الصلاحيات الممنوحة له في القانون الجديد لنظام النقد الأساسي.

نتائج الدراسة: يعتمد مصرف سورية المركزي على المؤشرات الرقابية الصادرة ضمن توصيات لجنة بازل للرقابة المصرفية كمؤشرات إرشادية يستند إليها في عمليته الرقابية على المصارف في سورية، وأنه لا يزال تطبيق التوصيات بخصوص المؤشرات الرقابية الصادرة عن لجنة بازل للرقابة الدولية من قبل مصرف سورية المركزي في رقابته على المصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية غير مكتمل ويحتاج إلى التطوير.

- **دراسة (Van Roy 2011) الولايات المتحدة الأمريكية.**

عنوان الدراسة: تأثير مقررات لجنة بازل 2 على كفاية رأس مال المصرف ومخاطر الائتمان.

Credit Ratings and the Standardized Approach to Credit Risk in Basel II.

هدف الدراسة: اختبار تأثير مقررات لجنة بازل2 على كفاية رأس مال المصرف ومخاطر الائتمان لعينة من المصارف التي توجد في ست دول من مجموعة الدول العشر للمدة ما بين (1988 – 1955).

نتائج الدراسة: بينت النتائج أن الضغوط التنظيمية كانت ناجحة في زيادة نسبة رأس المال إلى الموجودات في (كندا، اليابان، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية)، لكن ليس في (فرنسا وإيطاليا)، ولم يظهر أي دليل على زيادة أو انخفاض مخاطر الائتمان خلال المدة المدروسة، وأن حجم الموجودات له تأثير عكسي ومعنوي في نسبة رأس المال إلى الموجودات، وتأثير طردي معنوي على نسبة الموجودات المرجحة بمخاطر الائتمان إلى إجمالي الموجودات، وأن القروض لها تأثير طردي معنوي على نسبة الموجودات المرجحة بمخاطر الائتمان إلى إجمالي الموجودات، ولكن تأثيرها على نسبة رأس المال إلى الموجودات غير معنوي، كما بينت النتائج أن نسبة العائد على الموجودات له تأثير طردي معنوي على نسبة رأس المال إلى الموجودات، وأن نسبة نمو الناتج المحلي له تأثير طردي معنوي على نسبة الموجودات المرجحة بمخاطر الائتمان إلى إجمالي الموجودات في كل من

(كندا، فرنسا، إيطاليا، المملكة المتحدة)، وتأثير عكسي معنوي على نسبة رأس المال الأساسي إلى الموجودات في (اليابان) وحدها.

- **دراسة (رضوان 2012) فلسطين المحتلة.**

عنوان الدراسة: أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية.

هدف الدراسة: التعرف على عمل التدقيق الداخلي الحديث في تعزيز عمل إدارة المخاطر المصرفية في البنوك التجارية بقطاع غزة.

نتائج الدراسة: من أهم النتائج التي توصل إليها الباحث أن أداء التدقيق الداخلي يتسم بالموضوعية والكفاءة المهنية ووجود تعاون بين قسم التدقيق وإدارة المخاطر في مجال تبادل المعلومات وأيضا أن التدقيق يسهم في تقويم أنظمة الرقابة الداخلية وتحسينها وأهم التوصيات المقدمة هي ضرورة تنظيم المصارف لدورات تدريبية للمدققين في أساليب إدارة المخاطر المصرفية ومواجهتها وتقييمها وكذلك اهتمام التشريعات بمهنة التدقيق من ناحية استقلالية أقسام التدقيق ومؤهلات العاملين فيها حتى يتسنى لهم أداء مهامهم بكفاءة وفاعلية.

- **دراسة (باسو 2012) الجزائر.**

عنوان الدراسة: دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة مخاطر الائتمان المصرفي/ دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية في وكالة ورقلة.

هدف الدراسة: بحث طبيعة المخاطر التي يتعرض لها المصرف، والتعرف على إسهام عملية التدقيق الداخلي في التقليل من حجم مخاطر الائتمان المصرفي، وأثر المدقق الداخلي في التنبؤ بهذه المخاطر، ومراجعة التدابير والإجراءات التي يعدها بنك الفلاحة والتنمية بورقلة لتطوير إدارة مخاطر الائتمان لديه.

نتائج الدراسة: بينت النتائج أن المدققين الداخليين يركزون في عملهم بشأن إدارة المخاطر على توفير تأكيد حول موثوقية المعلومات وملائمتها، كما يبذلون العناية المهنية الواجبة عند قيامهم بإجراءات التحليل في تطبيق مبادئ عمليات إدارة المخاطر، وكذلك تقديم استشارات لإدارة المخاطر.

- **دراسة (Pandya 2013) الهند.**

عنوان الدراسة: إدارة الشركة وأثر المدقق ولجنة التدقيق في حماية أموال المساهمين.

Corporate Governance: Role of Auditor and Auditing Committee.

هدف الدراسة: البحث في المسؤوليات المهمة والمهام التي تقع على عاتق المدقق ولجنة التدقيق الداخلي في إدارة الشركة وحماية أموال ومصالح المساهمين ومجتمع المستثمرين في الهند.

نتائج الدراسة: أشارت النتائج إلى أن إسهام المدققين ولجان التدقيق ضروري جداً في الشركة، كما أكدت الدراسة على خبرة المدققين وأعضاء لجنة التدقيق ومؤهلاتهم والمعرفة العميقة التي يمتلكونها ليتمكنوا من ممارسة مهامهم على النحو المطلوب، لأنه حين يمتلكون هذه الخصائص سيكون بمقدورهم حماية حقوق المساهمين حماية أكثر فاعلية، ولكي تكون لجان التدقيق فاعلة وقوية في إدارة الشركة يجب دعم استقلالية المدققين عند أداء عملهم، وعندما يكون المدققون مستقلين سيؤدون عملهم باجتهاد وعلى نحو أخلاقي لحماية حقوق المساهمين ومصالح الشركة كلها على نحو أفضل.

- **دراسة (Al- Matari & Al- Swidi & Fadzil 2014) ماليزيا.**

عنوان الدراسة: أثر التدقيق الداخلي وأداء الشركة: إطار بحثي مقترح.

The Effect of the Internal Audit and Firm Performance: A Proposed Research Framework.

هدف الدراسة: اقتراح بنية للعلاقة بين خصائص التدقيق الداخلي (كالمؤهلات المهنية للمدير التنفيذي للتدقيق الداخلي، حجم لجنة التدقيق، خبرة لجنة التدقيق، مؤهلات لجنة التدقيق) على أداء عينة من الشركات في ماليزيا.

نتائج الدراسة: أظهرت النتائج أن قسم التدقيق الداخلي مهم وذو دلالة في الشركة، ويُعد من العناصر الرئيسية فيها، كما يُعد التدقيق الداخلي جوهر عمليات المحاسبة في الأعمال ويمثل القسم الذي يتابع جميع الأعمال داخل الشركة، كما تساعد كفاءة التدقيق الداخلي في تطوير عمل الشركة، لأن التقارير المالية تقدم بجودة وموثوقية نتيجة الجهد والأثر الذي يؤديه نشاط التدقيق الداخلي، إضافة إلى ذلك فإن التدقيق الداخلي جزء مهم من بنية

إدارة الشركة، ويغطي نشاطات الرقابة التي يجريها مجلس إدارة الشركة لضمان حصولها على تقارير مالية موثوقة.

- **دراسة (بلعام 2015) الجزائر.**

عنوان الدراسة: دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي للمؤسسات المصرفية/ دراسة ميدانية باستبيان بولايتي ورقلة والأغواط.

هدف الدراسة: بحث الاختلافات بين التدقيق الداخلي والخارجي، وتعرّف المؤشرات المعتمدة في المصارف لتقييم أدائها المالي والمساهمة في الوعي العام بأهمية القطاع المصرفي عموماً.

نتائج الدراسة: بينت النتائج وجود وعي لدى موظفي المصارف بأهمية وجود قسم خاص لوظيفة التدقيق الداخلي مستقل عن جميع الوظائف الأخرى في المؤسسة، كما لوحظ تركيز المدققين الداخليين في عملهم على توفير تأكيد موضوعي حول المركز المالي وتقييم الأداء المالي للمؤسسة من خلال التقرير الذي ترفعه للجهات المختصة، وأوصت الدارسة بزيادة الاهتمام بوظيفة التدقيق الداخلي وتفعيل عملها لما له من أثر ايجابي في دعم الإدارة وأحكام الرقابة على مختلف جوانب الأداء المصرفي وخاصة المالي منه، ومتابعة التطورات الفنية التي تطرأ على معايير التدقيق الداخلي ومدى علاقتها بالأداء المالي للمصرف، مع القيام بإجراء دورات تدريبية للمدققين الداخليين على هذه المعايير، وزيادة اهتمام المدقق الداخلي برأي المدقق الخارجي الذي يشير فيه إلى حالة نظام الرقابة الداخلية وإلى الانحرافات في أداء المؤسسة عبر السنوات أو مع غيرها من المؤسسات لنفس الفترة، وخصوصاً الانحرافات السلبية، والعمل على تصحيحها.

- **دراسة (Rahimi & Amini 2015) إيران.**

عنوان الدراسة: دراسة مسحية للعلاقة بين جودة التدقيق والربحية في الشركات المقبولة في سوق طهران للأوراق المالية.

The Survey of the Relationship between Auditing Quality and the Profitability in the Companies Accepted in Tehran's Exchange Market.

هدف الدراسة: تقييم العلاقة بين جودة التدقيق والربحية في الشركات المقبولة في سوق طهران للأوراق المالية.

نتائج الدراسة: أظهرت النتائج وجود علاقة موجبة بين حجم لجنة التدقيق وسمعتها الجيدة وطول مدة تولي لجنة التدقيق لعملها على معدلات الربحية، كما أظهرت النتائج أن العلاقة بين الربحية وحجم لجنة التدقيق كانت موجبة إلا أنها غير دالة، في حين أن العلاقة بين طول مدة تولي لجنة التدقيق لعملها والربحية كانت موجبة وذات دلالة إحصائية.

- **دراسة (المرسومي 2017) العراق.**

عنوان الدراسة: أثر المخاطر المصرفية وكفاية رأس المال في أداء المصارف التجارية العراقية

هدف الدراسة: محاولة التعرف على أثر تبني المصارف لمؤشرات مصرفية مهمة مثل مؤشرات مخاطرة السيولة ومؤشرات كفاية رأس المال المصرفي على مؤشرات الأداء المالي ولعينة مختارة من المصارف الخاصة العراقية بلغت 41 مصرفاً.

نتائج الدراسة: ارتفاع نسبة النقد والموجودات النقدية قياسا بالموجودات الأخرى لدى المصارف، وهذا يشير لتراكم الأموال السائلة غير المدرّة للربحية فيها مما أثر وبشكل كبير على نسب الأداء المالي المختلفة لديها، وربما يعكس ذلك تخوف إدارات المصارف من الدخول في مجالات استثمارية تتضمن نوع من المجازفة وحققت المصارف العينة بشكل عام معدل عائد على حقوق الملكية بلغ 12%، وهي نسبة جيدة اذا ما قورنت بمعدل الفائدة السائد في السوق، وأوصت الدراسة بتشجيع المصارف على الدخول في مجالات استثمارية جيدة مع المحافظة على نسب كفاية رأس مال غير متوافقة والنسب العالمية.

- **دراسة (دحو 2018) الجزائر.**

عنوان الدراسة: التدقيق القائم على تقييم مخاطر الرقابة الداخلية ودوره في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية.

هدف الدراسة: معرفة واقع تطبيق التدقيق القائم على تقييم مخاطر الرقابة الداخلية على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية من خلال الدراسة الميدانية على عينة من المؤسسات الاقتصادية في ولاية عسكر ومعرفة الدور الذي يساهم به هذا الأسلوب في الرفع من كفاءة وفعالية العمليات الداخلية للمؤسسات محل الدراسة وبالتالي مساعدتها على تحسين أدائها.

نتيجة الدراسة: توصلت الدراسة إلى أنه لا يوجد فروق معنوية في تطبيق التدقيق القائم على تقييم مخاطر الرقابة الداخلية يعزى إلى متغير النوع ومتغير العمر والمؤهل العلمي والتخصص والخبرة أي أنه لا يوجد اختلاف بين إجابات أفراد العينة حول تطبيق مفاهيم التدقيق القائم على تقييم مخاطر الرقابة الداخلية في المؤسسات الاقتصادية يعزى إلى المتغيرات المذكورة، بينما يوجد فروق معنوية في تطبيق تلك المفاهيم يعزى إلى متغير القسم، كما توصلت الدراسة إلى أن التدقيق القائم على تقييم المخاطر يساهم بإعطاء تأكيدات حول نظام إدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية ويساهم بإعطاء خدمات استشارية لنظام إدارة المخطر وتأكيدات حول نظام الرقابة الداخلية في تلك المؤسسات. كما توصلت الدراسة لوجود علاقة ذات علاقة إحصائية بين التدقيق القائم على تقييم مخاطر الرقابة الداخلية وتحسين الأداء في المؤسسات الاقتصادية.

- **دراسة (عاشوري 2020) الجزائر.**

عنوان الدراسة: محددات كفاية رأس المال في البنوك التجارية الجزائرية – دراسة قياسية لمجموعة من البنوك العمومية والبنوك الخاصة خلال الفترة (2007–2017).

أهداف الدراسة: التعرف على محددات كفاية رأس المال في البنوك التجارية الجزائرية.

نتائج الدراسة: أظهر البحث وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين كفاية رأس المال وكل من: مخاطر الائتمان، ومخاطر الرفع المالي ومخاطر التشغيل، وعلاقة طردية بين كفاية رأس المال ومعدل العائد على الأصول، وعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاية رأس المال وكل من: معدل العائد على الأموال الخاصة، ومخاطر السيولة، ومخاطر سعر الفائدة، وحجم البنك.

- **دراسة (Almahuzi 2020) استراليا:**

عنوان الدراسة: العوامل المؤثرة في فاعلية التدقيق الداخلي في القطاع العام بالمملكة العربية السعودية.

Factors Impacting the Effectiveness of Internal Audit in the Saudi Arabian Public Sector

هدف الدراسة: تبحث هذه الدراسة في فعالية عمليات التدقيق الداخلي في القطاع العام السعودي والبحث في العلاقات بين ثلاثة عوامل خارجية: دعم الإدارة العليا، والثقافة التنظيمية، واستقلالية عمليات التدقيق الداخلي،

وفحص العلاقات بين أربعة عوامل داخلية: تحفيز موظفي التدقيق الداخلي، حجم فريق التدقيق الداخلي، وكفاءة المدققين الداخليين.

نتائج الدراسة: كشفت النتائج عن وجود ارتباط مباشر بين العوامل الخارجية الثلاثة، وأظهرت النتائج أن العوامل الخارجية الرئيسية التي تؤثر على فعالية التدقيق الداخلي هي دعم الإدارة العليا، والثقافة التنظيمية، والاستقلالية، وأشارت النتائج إلى أنه من بين هذه العوامل الخارجية، كان دعم الإدارة العليا هو الأكثر تأثيراً على فعالية التدقيق الداخلي. في المقابل، أشارت بيانات المقابلة إلى أن كفاءة المدققين الداخليين كانت العامل الأكثر أهمية، حيث لم تؤثر فقط على فعالية التدقيق الداخلي ولكن على العوامل الداخلية الأخرى أيضاً، كما أشارت بيانات المقابلة إلى وجود ارتباط مباشر بين العوامل الداخلية الأربعة، وأنه من بين العوامل الداخلية كانت كفاءة المدققين الداخليين هي المحرك الأساسي لفعالية التدقيق الداخلي، كما أثرت كفاءة المدققين الداخليين بشكل كبير على فعالية التدقيق الداخلي. ومع ذلك يمكن قول الشيء نفسه عن الروابط بين فعالية التدقيق الداخلي ودوافع موظفي التدقيق الداخلي، وحجم فريق التدقيق الداخلي واستخدام تكنولوجيا المعلومات، تماشياً مع النظرية القائمة على الموارد، واقترحت الدراسة أن يستفيد القطاع العام السعودي من التدقيق الداخلي الفعال كمورد قيم لتعزيز الأنشطة التنظيمية، كما كشفت النتائج أيضًا أنه على الرغم من أن المؤسسات العامة السعودية ملزمة قانونًا بإنشاء إدارات تدقيق داخلي، إلا أن هذه الوظيفة كانت تفتقر للمزيد من التنظيم.

- **دراسة (سالم 2022) الجزائر**

عنوان الدراسة: أثر كفاية رأس المال وفقاً لمقررات بازل على ربحية البنوك التجارية دراسة عينة من البنوك التجارية

هدف الدراسة: تحليل وقياس أثر معيار كفاية رأس المال وفقا لمقررات لجنة بازل في ربحية مجموعة من البنوك تنشط في دولة الجزائر ودول الشرق الأوسط خلال الفترة (2014–2020)، حيث تم قياس المتغير التابع المتعلق بالربحية باستخدام كل من معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية، في حين تم التعبير عن المتغير المستقل بمعدل كفاية رأس المال المقرر من طرف لجنة بازل، ولتحقيق هدف هذه الدراسة تم استخدام

أحد نماذج Panel data ألا وهو نموذج التأثيرات الثابتة في دراسة أثر كفاية رأس المال في معدل العائد على الأصول، ونموذج التأثيرات العشوائية في دراسة أثر كفاية رأس المال في معدل العائد على حقوق الملكية.

نتائج الدراسة: أهمها أن معيار كفاية رأس المال له تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية على معدل العائد على الأصولROA، حيث أن البنوك محل الدراسة تميزت باحتفاظها بمعدلات كفاية رأس المال عالية، الذي بدوره يؤدي إلى التخفيض من المخاطر وبالتالي انخفاض العائد، غير أن هذا التخفيض في مستوى المخاطر كان بنسبة أكبر من التخفيض في العائد مما أدى إلى التأثير الإيجابي في معدل العائد على الأصول، وبالمقابل تم إيجاد تأثير سلبي ذو دلالة إحصائية لمعيار كفاية رأس المال على معدل العائد على حقوق الملكيةROE ، حيث أن الارتفاع في معيار كفاية رأس المال الملحوظ في بنوك عينة الدراسة أدى إلى انخفاض في معدل العائد على حقوق الملكية، وذلك يعود نتيجة إلى الإجراءات المتخذة في الرفع من رأس المال والتي تتطلب هي الأخرى تمويلا إما داخليا أو خارجيا، مما يؤدي هذا الأخير بدوره إلى القيام بتوزيع الأرباح وضمها إلى رأس المال لفترة أطول وعليه تسجيل انخفاض في معدل العائد على حقوق الملكية.

الفصل الأول

التدقيق الداخلي

فهرس الفصل الأول	
المحتويات	**الصفحة**
تمهيد	20
المبحث الأول: ماهية التدقيق الداخلي	20
المطلب الأول: مفهوم التدقيق الداخلي	21
المطلب الثاني: لجنة التدقيق	22
المبحث الثاني: المعايير الدولية للتدقيق الداخلي	23
المبحث الثالث: أنواع التدقيق الداخلي في المصارف وأهدافه	27
المطلب الأول: أنواع التدقيق الداخلي في المصارف	27
المطلب الثاني: أهداف التدقيق الداخلي في المصارف	30
المطلب الثالث: التدقيق الداخلي لدى المصارف الخاصة في سورية	32
خلاصة الفصل	35

الفصل الأول

التدقيق الداخلي

تمهيد:

لاحقاً لتضخم حجم الشركات وتطور الأساليب التكنولوجية وظهور الشركات المساهمة وحاجة المساهمين لضمان صحة بيانات القوائم المالية المنشورة تأكدت الحاجة إلى وجود التدقيق الداخلي، حيث يؤدي التدقيق الداخلي دوراً مهماً في مساعدة الإدارة وتسهيل مهامها في الرقابة ومتابعة الأداء، وفي قياس نجاحها بالحفاظ على أصول المؤسسة وتحقيق الأهداف الموضوعة، ولتمد الإدارة العليا بالمعلومات الضرورية التي تساعد في اتخاذ القرارات من ناحية وإمدادها بالمعلومات عن مدى كفاءة نظام الرقابة الداخلية المطبق في المؤسسة وفعاليته من ناحية أخرى، على أن توفر الإدارة ضوابط وأطر عمل رقابة داخلية كافية لتأسيس بيئة عمل سليمة وآمنة آخذةً في الحسبان حجم مخاطرها، وعلى أن تتناول هذه الضوابط الهيكل التنظيمي للمؤسسة، وسياسات وعمليات المحاسبة، والفحص والتدقيق، وحماية الأصول والاستثمارات.

المبحث الأول

ماهية التدقيق الداخلي

يُعد التدقيق الداخلي نشاطاً حديثاً بالمقارنة مع التدقيق الخارجي، وقد لاقى قبولاً واهتماماً كبيراً في الدول المتقدمة بعد أن اقتصر في بادئ الأمر على التدقيق المحاسبي للتأكد من صحة تسجيل العمليات المالية وكشف الأخطاء إن وجدت، ولكن مع تطور المصارف أصبح من الضروري تطوير نشاط التدقيق الداخلي وتوسيع نطاق عمله ليشمل شتى مفاصل عمل المصرف، وسنحاول في هذا المبحث إيجاد تعريف شامل له، والتعرّف بإيجاز على لجنة التدقيق وأثرها في تحقيق نشاط التدقيق الداخلي، ومن ثم التعرّف على المعايير الدولية المؤسِّسة والناظمة لعمله في المؤسسات المصرفية، وأهم الأسس النظرية المتعلقة به من حيث المفهوم والمعايير وعوامل النشوء، إضافةً للحديث عن أهدافه وأنواعه.

المطلب الأول: مفهوم التدقيق الداخلي:

يُعد التدقيق الداخلي نشاطاً حديثاً بالمقارنة مع التدقيق الخارجي، وقد لاقى التدقيق الداخلي في المصارف قبولاً واهتماماً كبيراً في الدول المتقدمة بعد أن اقتصر في بادئ الأمر على التدقيق المحاسبي للتأكد من صحة تسجيل العمليات المالية وكشف الأخطاء إن وجدت، ولكن مع تطور المصارف أصبح من الضروري تطوير نشاط التدقيق الداخلي وتوسيع نطاق عمله ليشمل شتى مفاصل عمل المصرف.

عرّفت جمعية المحاسبة الأمريكية American Accounting Association – AAA عام 1973 التدقيق الداخلي بأنه "عملية منظمة وممنهجة لجمع الأدلة والقرائن، وتقييمها موضوعياً، سيما تلك المتعلقة بنتائج الأنشطة والأحداث الاقتصادية، بهدف تحديد مدى التوافق والتطابق بين هذه النتائج والمعايير المقررة، وتوصيل ذلك للأطراف المعنية" (American Accounting Association, 1973, p2).

كما عرَّف معهد المدققين الداخليين The Institute of Internal Auditors – IIA عام 1999 التدقيق الداخلي بأنه "نشاطٌ مستقل وموضوعي واستشاري، مُصمم ليزيد من قيمة الشركة وتحسين عملياتها، وليُساعد في تحقيق أهدافها من خلال منهجية منظمة لتقييم فعالية إدارة المخاطر وتطويرها وضبط العمليات وإدارتها" (Institute of Internal Auditors IIA, 2005, p3).

كما عرف Kiptum التدقيق الداخلي بأنه "عملية منتظمة ومنهجية، أي إن المُدقق يعتمد التخطيط المُسبق والممنهج والمنظّم، ويضع برنامج لعملية التدقيق لجمع الأدلة والقرائن وتقديمها، للوصول لتقييم موضوعي ومهني ومستقل بعيداً عن الأحكام الشخصية، وصولاً لتقديم نتائج التدقيق إلى الأطراف المعنية في المصرف وفق تقارير المدقق المعتمدة (Kiptum, 2012, p57).

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول إنَّ مفهوم التدقيق الداخلي في الوظائف يرتكز على تقديم خدمات التأكيد الموضوعي، التي تتمثل بالفحص الموضوعي للأدلة بغرض توفير تقييم مستقل لفاعلية إدارة المخاطر والأنظمة الرقابية وعمليات الحوكمة، إلى جانب الخدمات الاستشارية التي تقدم لوحدات تنظيمية داخل المصرف أو خارجه، بهدف إضافة قيمة للمصرف وتحسين عملياته، مع الإشارة إلى مجموعة خصائص متفق على ضرورة

وجودها في التدقيق الداخلي لتكتمل الصورة المقدمة لنشاطه في كونه نشاطاً مُستقلاً وموضوعياً داخل المصرف، ينتمي إلى أعلى مستويات السلطة بالهيكل التنظيمي لديه، قائماً على منهجية واضحة ومفهومة لكل مهمة من مهام التدقيق، ويسعى إلى تقييم عمليات إدارة الرقابة والضبط الداخلي والحوكمة والمخاطر.

المطلب الثاني: لجنة التدقيق:

هي مجموعة من الكوادر البشرية مسؤولة بشكل مباشر عن نشاط التدقيق الداخلي والخارجي لدى المصرف، وتضمن تنفيذ مهامه بموضوعية وحياد واستقلالية. تتشكل من ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين من مجلس الإدارة على الأقل، أو مستشارين وخبراء في الشؤون المالية والمحاسبية، على أن يقوم مجلس الإدارة بوضع تحديد واضح ومكتوب لهيكلية هذه اللجنة ومهامها ومسؤولياتها.

تتمثل مهامها بتقييم كفاءة المدير المالي وأفراد الإدارة المالية الرئيسيين، ودراسة أداء أنظمة الضبط الداخلي ومدى كفاءتها وفاعليتها وملائمتها لطبيعة العمل، ودراسة التقارير والسجلات والبيانات المالية والسياسات المحاسبية وإبداء الرأي بشأنها قبل عرضها على مجلس الإدارة، يضاف إلى ذلك مسؤوليتها في التأكد من أن القائمين على تحقيق نشاط التدقيق الداخلي مؤهلون للقيام بعملهم بمهنية وكفاءة وموضوعية، ومتابعة هذا العمل من خلال استعراض خطة التدقيق الداخلي وتحسين مجالات التعاون بين المدقق الداخلي والخارجي، واستعراض العلاقة بينهما ومتابعة ملاحظاتهم، ومراجعة مدى فاعلية نشاط التدقيق الداخلي في تطوير الإدارة وزيادة الكفاءة خلال عمليات اتخاذ القرار، إلى جانب التحقق من مدى كفاءة الإجراءات التشغيلية والسياسات والإجراءات الداخلية وقواعد أمن المعلومات كلها، وختامها بإقفال السنة المالية موضوع التدقيق ومراجعة القضايا المحاسبية ذات الأثر الجوهري على القوائم المالية (Arshad et al, 2011, p22).

وطبقاً لمعايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي، يكون التدقيق الداخلي نشاطاً مستقلاً بذاته يتبع للمدير العام من الناحية الإدارية وللجنة التدقيق من الناحية المهنية والوظيفية من خلال وضعها دورياً في صورة النشاطات المنجزة من قبله، واطلاعها على التوصيات الصادرة عن التدقيق الداخلي والمراحل التي وصلت إليها تنفيذ هذه التوصيات ومخرجات العمل بها، وأي نتائج إيجابية أو سلبية قد حققها المصرف من جراء تطبيق هذه التوصيات.

كما تسعى لجنة التدقيق لتفعيل سبل التعاون مع المدقق الخارجي في تحديد نطاق العمل والجوانب المشتركة مع نشاط التدقيق الداخلي للحد من الازدواجية وتحديد أولويات التدقيق في ضوئها، وذلك في سبيل الوصول الأمثل لتطبيق كل ما ورد في القوانين والأنظمة النافذة ومعايير التدقيق الداخلي وتعليمات الإدارة فيما يتعلق بمدى تنفيذ أعمال التدقيق (Fulop, 2013, pp148-149).

ومن هذا المنطلق فقد أصدر معهد المدققين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2010 بياناً أعلن فيه عن علاقة لجان التدقيق بدائرة التدقيق الداخلي بأن المسؤولية الأساسية للجنة التدقيق يجب أن تتضمن مساعدة مجلس الإدارة في تنفيذ مسؤولياته المتعلقة بسياسات المصرف المالية والرقابة الداخلية والتقرير المالي، وعلى لجنة التدقيق أن تضع وتحافظ على خطوط الاتصال بين المجلس والتدقيق الخارجي والداخلي والإدارة العليا، وأن تتأكّد من قيام المدقق الداخلي بفحص فاعلية نظام الرقابة الداخلية وتقويمه، ويجب على اللجنة المصادقة على نطاق التدقيق وخطة التدقيق ووثيقة التدقيق والموازنة التخطيطية لإدارة التدقيق، وتحديد المخاطر المقبولة، والتأكد من الالتزام بتطبيق معايير التدقيق الداخلي، ودراسة التقارير السنوية والدورية، وللجنة التدقيق صلاحية عزل مدير التدقيق الداخلي وتعيينه (Pandya, 2013, p5).

المبحث الثاني

المعايير الدولية للتدقيق الداخلي

تعرف المعايير الدولية للتدقيق الداخلي على أنها مجموعة من قواعد العمل الموضوعة بشكل موحَّد لتناسب جميع المدققين الداخليين في أي دولة، وتمثل إطاراً عامّاً يحكم وظيفة التدقيق الداخلي بهدف وضع قواعد تنظيمية وتشغيلية لهذه الوظيفة وتحديد مسؤولية التدقيق الداخلي في المصرف وسلطته، ومن أهم هذه المعايير معيار الاستقلالية، وظهرت الحاجة له نتيجة أنه لم تقم بعض الإدارات التنفيذية بمنح تقارير التدقيق الداخلي قدراً كافياً من الاهتمام والانتباه أو توجيهها بما يتناسب ومصالحها، الأمر الذي حتّم ضرورة ربط التدقيق الداخلي بمجلس الإدارة لمنحه الحماية والاستقلالية والقوة اللازمة لإتمام نشاطاته ومنح توصياته ومقترحاته العناية الواجبة وجعل فرص نجاح تلك المقترحات وتطبيقها أمراً مشجعاً، ويمنحه مكانة تنظيمية تسمح له بالقيام بإنجاز الأعمال

والمسؤوليات الخاصة به بحريّة ومهنية ودون قيود، ويعطي تقارير وتوصيات التدقيق الداخلي الاهتمام الكافي والعناية الواجبة، من خلال تأمين وسائل الاتصال المباشر مع لجنة التدقيق ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على حدٍ سواء، وبما يضمن وضع المجالس المذكورة في صورة نشاطاته مباشرةً وآنياً، بالتوازي مع التزام المدققين الداخليين بمعيار الموضوعية الواجبة خلال تنفيذ مهامهم ونشاطاتهم لتحقيق الوصول إلى نتائج فاعلة وبأسلوب مهني وموضوعي ودون تحيّز ودون الخضوع أو التأثر بأي مغريات أو أحكام صادرة عن الآخرين، ما يستوجب من المدققين الداخليين التمتع بخلفية أخلاقية تمكنهم من العمل بكفاءة وفاعلية (الإخلاص للعمل، ملاحقة أي نشاط غير مشروع، الإحجام عن قبول الرشوة أو الهدايا، الحفاظ على سرية نشاط التدقيق)، ومعرفتهم التامّة بواجباتهم المتمثلة بممارسة الحذر المهني عند الوصول إلى أي قرائن وأدلة، وتقديم التوصيات المناسبة للإدارة العليا للحيلولة دون وقوعها في المخاطر التي تهدد الموقع الاستراتيجي للمصرف على المدى القريب أو البعيد (الوردات، 2017، ص130).

ومن جانبٍ آخر فقد حددت المعايير الدولية للتدقيق الداخلي مجموعة معايير خاصة بنطاق العمل وأدائه بالشكل الذي يضمن شمولية نطاق عمل التدقيق الداخلي للمجال الإداري من خلال تدقيق مختلف النشاطات الإدارية للمؤسسة الخاضعة للتدقيق، ومراقبة مدى تطبيق الإدارات والدوائر والشعب للسياسات والإجراءات الداخلية من جهة، ومدى ملائمة تلك السياسات والإجراءات لنشاط تلك المؤسسة وطبيعة عملياتها من جهةٍ أخرى، بالتوازي مع الإحاطة بالمجال القانوني من خلال تدقيق مدى الالتزام بالقوانين التي تفرضها السلطات المسؤولة عن نشاطها، إضافة إلى الجانب المالي وذلك بالتحقق من مدى التزامها بالأنظمة المالية الداخلية، ومعايير المحاسبة الدولية ومدى صحة المعلومات والبيانات المالية، ومدى دقتها في تصوير مركزها المالي، وكفاية الإيضاحات المرفقة بالبيانات المالية وملاءمتها... وغير ذلك.

كما شملت المعايير الدولية للتدقيق الداخلي فيما يخص أداء العمل مجموعة من الإجراءات الأساسية الواجب اتباعها من قبل المدققين الداخليين للتحقق من مدى مطابقة أداء المؤسسة لأنظمة الضبط الداخلي، كالمسؤولية والموثوقية المتمثلة بقيامهم بمراجعة درجة الثقة بالمعلومات والبيانات المقدمة، ومدى الالتزام بالسياسات والخطط

والإجراءات والقوانين والتنظيمات التي لها علاقة بنشاطات المؤسسة، ومراجعة الوسائل المستخدمة لحماية أصول المؤسسة وسلامتها والوجود الفعلي لها، وتدقيق كفاءة استخدام موارد المؤسسة، وفحص ملاءمة الضوابط الداخلية المعتمدة لدى المؤسسة ونوعية التنفيذ والأداء والتطبيق وشتى الجوانب المرتبطة بعملها وصولاً لتحقيق غاياتها وأهدافها الاستراتيجية، ورفع مستوى الأداء كله من خلال اتباع نهج واضح ومهني للتدقيق متضمناً التخطيط لعملية التدقيق ذاتها ولكل عملية من عمليات التدقيق وفحص المعلومات وتقييمها وإبلاغ النتائج مرفقةً بالتوصيات إلى ذوي العلاقة ومتخذي القرار، ليتم بعدها القيام بعمليات المتابعة للتأكد من اتخاذ الإجراءات المناسبة لنتائج عملهم، والتأكّد من تطبيقها بصورة مناسبة وكافية لتصويب الانحرافات، إضافة إلى التحقق من أن أهداف المؤسسة وخططها وبرامجها قد نُفذت كما هو مرسوم لها (IIA, 2005, pp27-31).

فيما يلي أهم المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي الصادرة عن معهد المدققين الداخليين IIA بالشكل الذي يظهر في الجدولين التاليين:

الجدول (1) معايير الصفات الواجب توافرها في التدقيق الداخلي وفق ما ورد في معهد المدققين الداخليين IIA

Attribute Standards	رقم المعيار	معايير الصفات
Purpose, Authority and Responsibility.	1000	الغرض، الصلاحية والمسؤولية.
Independence and Objectivity.	1100	الاستقلالية والموضوعية.
Organization Independence.	1110	استقلال الشركة.
Individual Objectivity.	1120	موضوعية الأفراد.
Impairments to Independence or Objectivity.	1130	الإضرار بالاستقلالية أو الموضوعية.
Proficiency and Due Professional Care.	1200	التأهيل والعناية المهنية.
Proficiency.	1210	التأهيل المهني.
Due Professional Care.	1220	العناية المهنية.
Continuing Professional Development.	1230	التأهيل المهني المستمر.
Quality Assurance and Improvement Program.	1300	برنامج تحسين وتأكيد النوعية.
Quality Program Assessments.	1310	برنامج تقييم النوعية.
Reporting on the Quality Program.	1320	الإبلاغ عن برنامج النوعية.
Use of Conducted in Accordance with the Standards.	1330	استعمال "الإجراء بالتوافق مع المعايير.
Disclosure of Noncompliance.	1340	الإفصاح عن عدم التوافق.

المصدر: من إعداد الباحث وفق ما ورد في معهد المدققين الداخليين IIA

الجدول (2) معايير الأداء الواجب توافرها في التدقيق الداخلي وفق ما ورد في معهد المدققين الداخليين IIA

Performance Standards	رقم المعيار	معايير الأداء
Managing the Internal Audit Activity.	2000	إدارة نشاط التدقيق الداخلي.
Planning.	2010	التخطيط.
Communication and Approval.	2020	الاتصال والموافقة.
Resource Managing.	2030	إدارة الموارد.
Policies and Procedures.	2040	السياسات والإجراءات.
Coordination.	2050	التنسيق.
Reporting the Board Senior Management.	2060	الإبلاغ إلى المجلس والإدارة العليا.
Nature of Work.	2100	طبيعة العمل.
Risk Management.	2110	إدارة المخاطر.
Control.	2120	الضبط.
Governance.	2130	الحوكمة.
Engagement Planning.	2200	تخطيط التكليف.
Planning Considerations.	2201	اعتبارات التخطيط.
Engagement Objectives.	2210	أهداف التكليف.
Engagement scope.	2220	نطاق التكليف.
Engagement Resource Allocation.	2230	تخصيص موارد التكليف.
Engagement Work Program.	2240	برنامج عمل التكليف.
Performing the Engagement.	2300	إنجاز التكليف.
Identifying Information.	2310	تحديد المعلومات.
Analysis and Evaluation.	2320	التحليل والتقييم.
Recording Information.	2330	توثيق المعلومات.
Engagement Supervision.	2340	الإشراف على التكليف.
Communicating Results.	2400	إبلاغ النتائج.
Criteria for Communicating.	2410	معيار الاتصال.
Quality of Communications.	2420	نوعية الاتصالات.
Errors and Omissions.	2432	الأخطاء والمحذوفات.
Engagement Disclosure of Noncompliance with Standards.	2430	الإفصاح عن المهمة وعدم التوافق مع المعايير.
Disseminating Results.	2440	نشر النتائج.
Monitoring Progress.	2500	مراقبة الإنجاز.
Resolution of Management's Acceptance of Risks	2600	حل قبول الإدارة للمخاطر.

المصدر: من إعداد الباحث وفق ما ورد في معهد المدققين الداخليين IIA

يلاحظ مما سبق؛ أن المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي ISPPIA تعد الإطار المرجعي الدولي لممارسة المهنة، وهي المستند الذي يصدره معهد المدققين الداخليين Auditors Internal of Institute، ويعد دليلاً إرشادياً يفسر ويسهل ظروف ممارسة المهنة ومستويات أدائها، ويرسم خطوط عملها ويحدد واجباتها ومسؤولياتها، بما يحتويه من إرشادات وخطوط عريضة موجهة للمدققين الداخليين.

وإن الباحث في مسألة ضبط المراقبة والمراجعة والتدقيق يلاحظ أن موقف القائمين على تنظيم مهنة التدقيق الداخلي يتطور مع الزمن ويختلف باختلاف النظرة تجاه عمل التدقيق الداخلي ومكانه في هيكل العمل، بعكس الأطر السابقة التي تعود لما قبل العام 2000، والتي لم توضح مسؤوليات التدقيق الداخلي تجاه مسائل التدقيق والضبط والمراجعة جيداً، واكتفى بما نصّت عليه المعايير الدولية لممارسة مهنة التدقيق الداخلي، وإن الإطار الذي دخل حيز التطبيق بداية من العام 2005 وما بعد شهد تعديلات جوهرية عديدة، وبيّنت الموقف الدولي الواضح من مسألة توحيد معالم مهنة التدقيق الداخلي وأثرها الفاعل والمتطوِّر والمأمول ليكون الركيزة المتينة والدعامة الأساسية لأي مصرف في مواجهة المخاطر والتحديات، ولتكون تلك المعايير الناظمة لعملها الموجّه والمصحح والمتابع الدائم لشتى نشاطات المصرف وعملياته، سعياً لتوجيه مسار عمليات المصرف نحو تحقيق أهدافه الاستراتيجية.

المبحث الثالث

أنواع التدقيق الداخلي في المصارف وأهدافه

يستعرض هذا المبحث أنواع التدقيق الداخلي في المصارف وأهدافه وواقع التدقيق الداخلي في سورية:

المطلب الأول: أنواع التدقيق الداخلي في المصارف:

قسّم معهد المدققين الداخليين الأمريكي التدقيق الداخلي إلى ستة أنواع للتدقيق الداخلي مرتبطة ببعضها وفق الآتي:

1. **التدقيق المالي Financial Audit:** الذي يمثّل نشاطات الفحص المنظم للعمليات المالية والقوائم والسجلات المحاسبية المتعلقة بها، بهدف تحديد مدى الالتزام بالمبادئ والسياسات المحاسبية المتعارف عليها وأي

متطلبات أخرى ناظمة لهذا الجانب (الخيسي، 2013، ص32)، كما يرتبط التدقيق المالي في المؤسسة بالتوجيه المحاسبي للتدقيق الذي يُعنى بمراجعة التقارير والسجلات والمستندات الثبوتية للتحقق بأن الموجودات والمطلوبات والأرباح والخسائر وغيرها من النشاطات الاقتصادية والمالية قد سُجلت بدقة وظهرت في الميزانية العمومية وفقاً للأصول المحاسبية الواردة في المعايير المحاسبية المحلية أو الدولية IAS أو IFRS (Pandya, 2013, pp2-3).

2. تدقيق الالتزام Compliance Audit أو تدقيق الرقابة Audit Control: هو نوع من أنواع التدقيق يقوم بالتأكد من مدى تطبيق السياسات والعمليات والإجراءات والضوابط الرقابية المالية والتشغيلية والإدارية، ومدى تطبيق القوانين الموضوعة بصورة أصولية، والتأكد من أن إجراءات الجودة الموضوعة من قبل المؤسسة قد طُبقت بصورة جيدة (أحمد، 2009، ص35).

وقد عرّفت المعايير الدولية للممارسة المهنية الالتزام بأنه التقيّد بالسياسات والخطط والإجراءات والقوانين والأنظمة والعقود أو غيرها من المتطلبات، وعليه تقوم عمليات تدقيق الالتزام بتقييم توافق تلك السياسات والإجراءات التشغيلية مع المتطلبات الإلزامية مثل القوانين والتشريعات واللوائح والسياسات الداخلية والخارجية وخطط التشغيل والإجراءات الموثقة وأحكام العقود (Anne Pitt, 2014, p98)

3. تدقيق العمليات التشغيلية Operational Audit: يقصد به التدقيق الشامل للوظائف والعمليات المختلفة داخل المؤسسة، للتحقق من مدى كفاءتها وفاعليتها وإتمام تنفيذها بما يتلاءم مع أهداف المؤسسة واستراتيجياتها، مع التأكّد من استخدام الموارد المتاحة لديها بكفاءة وفعّالية (محسن، 2011، ص16).

4. التدقيق الإداري أو تدقيق الأداء performance Audit: الذي يعنى بتدقيق مدى التزام المؤسسة كلها بتحقيق الأهداف القريبة والبعيدة المدى، من خلال توظيف الموارد البشرية والخبرات المعرفية ذات الكفاءة القادرة على تحقيق تلك الأهداف، إلى جانب مطابقة سلوك المؤسسة مع أنظمة السلطات الحكومية وقوانينها وتعليماتها من جهة، ومع المبادئ الأخلاقية والسياسات والإجراءات الداخلية المعتمدة من جهةٍ أخرى (Pandya, 2013, p2).

5. التدقيق البيئي Environmental Audit: الذي أشار إليه معهد المدققين الداخليين IIA بأنه "جزء متكامل من النظام الذي يُمكّن المؤسسة من تحديد ما إذا كانت نظم الرقابة البيئية لديها كافية وملائمة، وتضمن الالتزام بالمتطلبات القانونية والتشريعية والسياسات الداخلية"، وذكر أيضاً بأن التدقيق البيئي "نشاط تقييمي يقوم على فحص الأداء البيئي للوحدة الاقتصادية، بغرض التحقق من فاعليته وتوافقه مع الترتيبات البيئية المخططة والمعايير الدولية بهذا الخصوص، وتحديد آثاره على المؤسسة، وقياس مدى الالتزام بالأنظمة الخاصة بالبيئة الداخلية والخارجية للمؤسسة" (الواردات، 2013، ص306).

6. تدقيق تكنولوجيا المعلومات وأمنها IT Security: الذي يُعنى بدراسة قواعد أمن المعلومات وسلامتها، ودقة إجراءات تسجيل البيانات والحسابات ومصداقيتها، والحفاظ على حقوق ملكية المعلومات وسريتها كإحدى ممتلكات المؤسسة، واستثمارها والاعتماد عليها في اتخاذ القرارات في حالات الطوارئ أو الظروف غير الاعتيادية، والتأكد من استمرارية ملاءمتها ومصداقيتها وحمايتها من التلاعب (Pandya, 2013, pp2-3).

مما سبق؛ يتضح أن التدقيق الداخلي – بكل أنواعه – يمثل تطوراً مهماً يساعد المصرف في تحقيق أهدافه، فبعد أن كان التدقيق الداخلي يقتصر على عمليات التفتيش والمراجعة وكشف التلاعب والغش، غدا للتدقيق الداخلي – وفق المعايير الدولية – مجموعة أعمال نوعية وتخصصات دقيقة تمارس في المصارف وتلمس شتى مفاصل عملها، وتشكّل فيما بينها منظومة متكاملة للتدقيق الداخلي تتكلل نهاية الدورة المحاسبية بإجراء عمليات التدقيق النهائي Final Audit أو إقفال السنة المالية، فبعد القيام بإجراءات التدقيق شهرياً أو فصلياً، تتم مراجعة عمليات التدقيق (المالية، الإدارية، التشغيلية، البيئية، المعلوماتية) لرفعها إلى الإدارة العليا، ليتم تحقيق أقصى استفادة من نشاطاته في سبيل تحقيق مصالح المصرف كلها.

المطلب الثاني: أهداف التدقيق الداخلي في المصارف:

قسم معهد المدققين الداخليين IIA أهداف التدقيق الداخلي إلى أهداف عامة وأهداف خاصة وفق الآتي:

1. **الأهداف العامة (صبح، 2007، ص42-43):**

- ضمان دخول الأعمال والأنشطة كلها في المصرف ضمن مجال التدقيق الداخلي، وذلك بالتأكّد من مدى فعالية سياسات وإجراءات الضبط الداخلي المعتمدة وملائمتها لبيئة العمل وظروفه، والتحقق من مدى تطبيقها وخيارات تطويرها بما يتلاءم والأهداف الاستراتيجية المحددة.
- التأكد من التزام الإدارات والمستويات كلها في المصرف بممارسة أعمالها وفق ما يجب أن تكون خلال مدة زمنية أو مالية معينة.
- اقتراح الإجراءات اللّازمة لزيادة كفاءة الدوائر التنفيذية والأنشطة الداخلية كلها في المصرف بما يضمن المحافظة على الممتلكات والموجودات والتحقق من موثوقية البيانات المالية وغير المالية ذات العلاقة.
- مراجعة شتى العمليات وفحصها ودراسة أنظمة الضبط الداخلي وتحليلها، وتقييم إدارة المخاطر ومراجعة إجراءات عملها وفعالية الأساليب المعتمدة لتحليل المخاطر وما تتضمنه من مراكز خطر، إلى جانب مراجعة إجراءات تقييم كفاية رأس المال الموظّف في المصرف والتأكد من الالتزام بالقوانين والأنظمة المعمول بها كلها، للوصول إلى إعداد تقارير مفصلة ودورية – نصف سنوية على الأقل – لنتائج عمل التدقيق ورفعها إلى أصحاب القرار المتمثلين بمجلس الإدارة والإدارة العليا... وغير ذلك.

2. **الأهداف الخاصة:**

- خط الدفاع الأساسي الهادف لحماية حقوق المساهمين والضامن لمدى تطبيق الخطط الاستراتيجية للمصرف في حماية هذه الحقوق من المخاطر المحتملة على المدى القريب والبعيد، ومحاسبة الإدارة عن مسؤولياتها في مواجهة تلك المخاطر، بما يحقق أفضل مصلحة ممكنة للمصرف كله (Felix & Gramling & Maletta, 2011, pp517-518).

- مراجعة الوسائل المستخدمة لحماية أصول المصرف وموجوداته، والتثبّت – كلما كان ذلك ممكناً – من سلامتها ومن الوجود الفعلي لها (صبح، 2007، ص100)، كما يهدف التدقيق الداخلي أيضاً للرقابة على ضبط التكاليف ورفع مستوى الكفاءة المصرفية Efficiency بتوجيه الموارد الاقتصادية المتاحة لتحقيق أكبر قدر ممكن من العوائد بأقل قدر ممكن من الهدر، أي التحكم الناجح في طاقاتها المادية والبشرية (Berger & Humphhery, 2017, p4).
- التحقق من أن إدارة المصرف تسعى للترشيد الموضوعي للإنفاق والاستغلال الأمثل والفعَّال للموارد المتاحة، وتحليل مدى قدرتها على استخدام الموارد البشرية والمالية والموجودات الثابتة ومختلف أصول المصرف بأساليب أكثر إنتاجية، وتحقيقها لمقومات التوجيه الهادف والربحي لعمليات التسليف والإقراض. وفي ظل هذه الإجراءات يقوم المعنيون بنشاط التدقيق الداخلي في المصرف بعمل تقديرات للتكاليف اللازمة لكل نشاط من أنشطة المصرف، وتقدير الوقت اللازم لإنجاز تلك الأنشطة، وتكون هذه التكاليف التقديرية أساساً للمتابعة خلال مراحل التدقيق، ما يستلزم تجميع معلومات مستمرة عن كل من التكاليف الفعلية ووقت الأداء الفعلي ونسبة الإنجاز، ثم تحديد درجة التباين في تقارير الإنجاز وتحليل أسبابها واتخاذ الإجراءات التصحيحية لها (الكور، 2008، ص180).
- الوصول إلى درجة مرضية من الموثوقية للبيانات المقدمة من خلال متابعة كفاية تنفيذ السجلات المحاسبية وتنظيمها، ومن إعداد قوائم مالية تصوّر المركز المالي للمصرف بوضوح ودقة وشفافية وعدالة وموثوقية (اللجنة العربية للرقابة المصرفية، 2014، ص24)، ليكون بذلك التدقيق الداخلي الضامن لئلا يلجأ المصرف لممارسات تؤثر على موثوقية تلك البيانات بعدة طرق فقد يلجأ المصرف إلى وسائل إدارة الأرباح السيئة Bad Earnings Management الهادفة لإخفاء الأداء التشغيلي الحقيقي للمصرف عن طريق إنشاء بعض القيود المحاسبية المصطنعة والعمليات الوهمية كتشكيل احتياطيات سرية أو مبالغ بها، أو الاعتراف الخاطئ بالإيرادات، أو استخدام تقديرات مفرطة وغير منطقية عند ممارسة الأحكام المحاسبية كزيادة أو تخفيض مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها، أو إجراء تسهيلات على منح القروض لتعظيم

أرباح المساهمين من الفوائد، أو حتى القيام بإجراءات تمهيد الدخل الذي يشير إلى ادخار جزء من الأرباح في السنوات المالية ذات الأرباح الجيدة لاستخدامها في السنوات المالية ذات الأرباح السيئة.. (Parfet, 2010, p10).

مع كل سبق ذكره يبقى هدف التدقيق الداخلي في متابعة المخاطر التي يتعرض لها المصرف من أهم الأهداف التي يسعى لها هذا النشاط بالتعاون مع مديرية المخاطر لدى المصرف لتحقيق مصالحهم المشتركة والمتبادلة فوجهت مختلف المفاهيم الحديثة في التدقيق الداخلي نحو أسلوب التدقيق المَبني على المخاطر، الذي من خلاله يتبع أسلوب مهني واستراتيجي لترتيب الأولويات، سواءً في خطط التدقيق أو في أثناء عملية تدقيق العمليات والأنشطة، للتركيز على المخاطر العالية ليتم تغطيتها جيداً، بما يؤدي في النهاية إلى الكفاءة في استخدام موارد التدقيق الداخلي وتوجيه جهوده نحو أفضل منفعة ممكنة للمؤسسة موضوع التدقيق، وكذلك ربط أنظمة الرقابة الداخلية بالمخاطر وتقييمها على هذا الأساس، وتحديد الضوابط الرقابية التي تحد من الآثار السلبية الناتجة عن تلك المخاطر وتقليلها إلى حدودها الدنيا واتخاذ القرارات المناسبة لمعالجتها (مراد، 2014، ص371).

المطلب الثالث: التدقيق الداخلي لدى المصارف الخاصة في سورية:

تم تطبيق التدقيق الداخلي في سورية تطبيقاً متأخراً نسبياً مقارنةً مع تطور مفهوم التدقيق الداخلي على المستوى العالمي، فاعتمد مفهومه في الممارسة العملية وفق التعليمات الخاصة بمتطلبات التدقيق الداخلي في المصارف العاملة في سورية الصادرة وفق القرار رقم (123/م ن/ب4) عن مجلس النقد والتسليف في الجمهورية العربية السورية بتاريخ 2005/03/30، وذلك تزامناً مع صدور قانون تأسيس المصارف الخاصة رقم 28 لعام 2001، الأمر الذي أدى إلى انتقال مجموعة واسعة من الخبرات الخارجية التي اكتسبتها هذه المصارف في بلدانها الأم إلى القطاع المصرفي السوري، وأشعل المنافسة بين المصارف العاملة، الأمر الذي دفع المصارف والسلطة النقدية – على حدٍ سواء – لإدراك أهمية بناء نشاط التدقيق الداخلي لدى المصارف السورية، وعليه استُصدر القرار سالف الذكر، الذي فرض على كل مصرف تضمين هيكله الإداري لدائرة دائمة للتدقيق الداخلي

بما يناسب حجمه وطبيعة عملياته، وتضم العدد الكافي من العناصر البشرية ذات الكفاءة، ليُشكل عملها جزءاً من الرقابة المستمرة على نظام الضبط الداخلي لدى المصرف وعلى إجراءاته الداخلية، مع تحديد نطاق التدقيق الداخلي وأهدافه ومهامه من خلال وضع مخطط للتدقيق الداخلي لضمان فحص أوضاع المصرف وتقييمها وإيصال النتائج إلى الأطراف المعنية، ومن ثم متابعة تنفيذ التوصيات الموضوعة.

كما تضمن القرار ضرورة وضع منهجية عامة لتقييم المخاطر ومراجعتها وتعديلها وضمان فحص مدى كفاءة أنظمة الضبط الداخلي ونظام إدارة المخاطر وتقييم فاعليتها، إلى جانب مراجعة أنظمة المعلومات الإدارية والمالية ومدى صحة السجلات المحاسبية والتقارير المالية ومراجعة سبل المحافظة على الموجودات ومراقبة نظام الضبط الداخلي والأنظمة الموضوعة كلها وأي تطورات جديدة في المصرف، إضافةً لحرص القرار على تأكيد استقلالية دائرة التدقيق الداخلي في المصرف وعملها بإشراف مجلس إدارة المصرف أو لجنة التدقيق المرتبطة به، وأن يكون لديها الحرية في إبلاغ تقاريرها عن نتائج أعمالها إلى مجلس الإدارة بموضوعية وتجرد.

كما بين القرار تفصيلياً عن نظام التدقيق الداخلي ومحدداته وأهدافه ومسؤولياته وعلاقته بباقي الوحدات الإدارية في المصرف، وأكّد على نزاهة وظيفة التدقيق الداخلي وموضوعيته، وضرورة دعمها بالكفاءات العلمية والمهنية اللازمة من خلال توفير برامج مستمرة لتدريب أفراد دائرة التدقيق الداخلي. ومن جهة أخرى حرص القرار على منح التدقيق الداخلي صلاحيات واسعة من خلال تحديده لمجال عمل التدقيق ونطاقه بما يضمن قدرته في الاطلاع على أية مستندات أو ملفات بما في ذلك المعلومات الإدارية ومحاضر جلسات أي وحدة إدارية داخل الهيكل التنظيمي للمصرف.

جاءت المادة الثامنة من القرار لتحدد أنواع التدقيق الداخلي التي يشملها هذا النطاق، والتي تمثلت في (التدقيق المالي – تدقيق الالتزام – التدقيق المعلوماتي– التدقيق الإداري)، فيما تلخَّصت المادة التاسعة منه في تحديد إجراءات عمل التدقيق الداخلي لدى المصرف، بوضع برنامج وإجراءات عمل سابقة خلال عملية التدقيق وبعدها، والأخذ بالحسبان عدد العناصر البشرية وكفاءتها والموارد الأخرى المتاحة، من ثم تطرّق القرار لواجبات مدير دائرة التدقيق الداخلي تجاه نشاط التدقيق الداخلي وتجاه الأطراف ذات العلاقة في المصرف كمجلس الإدارة والإدارة

العامة والمراقب المصرفي الداخلي والمفتش الخارجي للمصرف، ومحددات تشكيل لجنة التدقيق في المصرف والمهام الموكلة إليها في إطار متابعة نشاط دائرة التدقيق الداخلي لدى المصرف.

وبالمقابل؛ سمح القرار المذكور للمصرف بالاستعانة بمصادر خارجية للرقابة الداخلية في حال لم تتوفر العناصر البشرية الكافية والكفؤة لديها على أن يبقى مجلس إدارة المصرف وإدارته العامة مسؤولين عن ضمان كفاية أنظمة الضبط الداخلي والرقابة الداخلية في المصرف وفق محددات يحددها العقد الموقع بين المصرف وجهة التدقيق الخارجية.

إلى جانب القرار المذكور أعلاه؛ لم تغفل تشريعات هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية موضوع التأكيد على أثر نشاط التدقيق الداخلي في الشركات، وقامت بإصدار القرار رقم (18/م) لعام 2008 الخاص بنظام الممارسات السليمة لإدارة الشركات وقواعد حوكمة الشركات المساهمة، والذي تطرّق لدائرة التدقيق الداخلي في الشركة وحدد مجموعة من المحددات الواجب الأخذ بها عند اختيار المدقق الداخلي في الشركة في وجوب أن يكون المدقق موظفاً متفرغاً ومتمتعاً بمؤهلات وخبرات مناسبة، ولديه القدرة عل التعامل مع الأفراد وتحقيق الاتصال الفعال مع الجهات المختلفة، كما وضع القرار ضوابط لتحديد الراتب والحوافز والمكافآت وترتيبات إنهاء خدمات المدقق الداخلي لدى الشركة وقبول استقالته وعزله التي تتم بتوصية من لجنة التدقيق، كما أوجب القرار ضرورة تمتع المدقق الداخلي بدرجة عالية من الاستقلالية تحظر تكليفه بالقيام بأي مهام أو وظائف أخرى قد تخضع للتدقيق والتقييم من قبله، وعلى أن يغطي عمل المدقق الداخلي تدقيق جميع الإدارات والأقسام وفروعها تدقيقاً دورياً ومستمراً خلال العام إضافة إلى تدقيق البيانات المالية كلها، وفق برامج تدقيق شاملة ومهنية وتتوافق مع معايير التدقيق الدولية وأدلتها وعلى أن يعمل باستمرار على تقييم هذه البرامج وتطويرها لتتناسب مع تطوّر العمل وتطوّر الخدمات والمنتجات المقدمة، وعلى أن يتبع ذلك رفع تقارير كتابية بنتائج أعماله، وأن يناقش التقرير المبدئي مع الوحدات الإدارية التي أجرى عليها التدقيق لحل الخلافات حول نتائجه وتسويتها، ومن ثم إعداد التقرير النهائي لكامل عملية المراجعة وتقديمه إلى المدير العام التنفيذي على أن يوجّه نسخه منه إلى لجنة التدقيق ومجلس الإدارة.

يتبيّن من العرض السابق؛ ظهور اهتمام واضح من قبل الجهات المعنية (مصرف سورية المركزي، مجلس النقد والتسليف، هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية) لتفعيل نشاط التدقيق الداخلي في المصارف السورية وإنشاء دوائر له والعمل على توفيق نشاطاته مع المعايير الدولية الناظمة لعمله، للوصول إلى أفضل تطبيق ممكن لمفاهيم الحوكمة وآليات الرقابة على أنظمة الضبط الداخلي والمخاطر بهدف تحقيق النزاهة والعدالة في عمل تلك المصارف، وبما يؤدي بالمحصّلة إلى حمايتها من أي تهديد محتمل لأنشطتها من مخاطر داخلية أو خارجية وحماية حقوق المساهمين من التلاعب أو الغش والمساعدة في تقوية مراكزها المالية من خلال تأسيس الأرضية المتينة لنشاط التدقيق الداخلي في القطاع المصرفي السوري.

خلاصة الفصل:

مرّت مهنة التدقيق الداخلي بعدة مراحل تاريخية، وكل مرحلة تركت بصماتها النظرية والتطبيقية من خلال التطبيق والممارسة العملية إلى أن وصلت إلى شكلها الحالي، حيث بدأ التدقيق الداخلي كمهنة لها معاييرها الأساسية التي ركزت على المراجعة وضبط عمليات الغش والاحتيال وصولاً إلى سن القوانين والتشريعات لتحديد ملامح هذه المهنة، ثم سعت المنظمات والجمعيات والجهات الدولية – مع ازدهار التجارة العالمية والشركات متعددة الجنسية – لتوحيد مفاهيم التدقيق الداخلي وممارساته، ما أسهم في ظهور معايير عالمية لمهنة التدقيق، وتحديد أصول تشكيل لجان التدقيق وصلاحياتها ومسؤولياتها، والمعايير المهنية والأخلاقية والمسلكية التي يجب أن تتمتع بها عند ممارستها لصلاحياتها في عمليات الضبط الداخلي والمراجعة والحوكمة والمخاطر، فظهرت عدة أنواع للتدقيق الداخلي في المصارف أهمها التدقيق المالي، التدقيق الإداري، تدقيق الالتزام، تدقيق العلميات التشغيلية، أمن المعلومات، التدقيق النهائي.. إلخ، تسعى لتحقيق أهدافها بإشراف لجان التدقيق التي تمارس عملها في المصارف، تسعى بالمحصلة لمراقبة العمليات والأحداث داخل المصرف وتطوير عمله والمسؤوليات الملقاة على عاتقه. إن مهنة التدقيق الداخلي في المصارف الخاصة في سورية مهنة حديثة العهد نسبياً، ولم تتحدد بدقة إلا مع صدور القرار رقم (123/م ن/ب 4) بتاريخ 2005/03/30 حيث اعتمد فيه مهنة التدقيق الداخلي ووضع الضوابط لها.

الفصل الثاني

كفاية رأس المال

فهرس الفصل الثاني	
المحتويات	**الصفحة**
تمهيد	37
المبحث الأول: مفهوم رأس المال وكفاية رأس المال	37
المطلب الأول: مفهوم رأس المال	37
المطلب الثاني: مفهوم كفاية رأس المال	39
المبحث الثاني: مراحل تطوّر مفهوم كفاية رأس المال وفقاً لاتفاقية لجنة بازل الدولية	39
المطلب الأول: اتفاقية بازل /1/	40
المطلب الثاني: اتفاقية بازل /2/	43
المطلب الثالث: اتفاقية بازل /3/	52
المبحث الثالث: كفاية رأس المال لدى المصارف في سورية	55
المطلب الأول: تطبيق مفهوم كفاية رأس المال لدى المصارف الخاصة في سورية	55
المطلب الثاني: قراءة تحليلية لنسب كفاية رأس المال لدى المصارف في سورية	56
خلاصة الفصل	57

الفصل الثاني

كفاية رأس المال

تمهيد:

يُعتبر رأس المال أحد العناصر المهمة التي يرتكز عليها العمل المصرفي ومحوراً رئيسياً في نجاح أعماله، فالمصارف ذات رؤوس الأموال الكافية والكبيرة يُمْكِنها امتصاص الخسائر دون المساس بحقوق المودعين، وتعد السلطات الرقابية كفاية رأس المال المؤشر الأساس للسلامة المصرفية، لكونه مقياساً موضوعياً سهل التحديد وقابلاً للتطبيق على المستوى الدولي بالمقارنة مع المقاييس الأخرى.

يتناول هذا المبحث أهم الأسس النظرية المتعلقة برأس المال المصرفي وكفاية رأس المال في المفهوم والأهمية، وضوابط كفاية رأس المال وفق مقررات لجنة بازل.

المبحث الأول

مفهوم رأس المال وكفاية رأس المال

يستعرض هذا المبحث مفهوم كل من رأس المال وتعريفه وخصائص هذا التعريف ومفهوم كفاية رأس المال

المطلب الأول: مفهوم رأس المال:

يسمح رأس المال بتمويل المصرف عند إنشائه وخلال مدّة حياته لأن استخدامه يساعد في البدء بأنشطة متنوعة في بداية حياته ويساعد في استمراريته، كما يشكل ضماناً للغير ويسمح بامتصاص الخسائر غير المتوقعة وضمان ملاءة المصرف (Van Hoose, 2010, p 12)، ويعد حاجزاً وقائياً وخط الدفاع الأخير لحماية حقوق المودعين وزيادة الثقة بالمصرف عموماً، الأمر الذي يعزز قدرته على البقاء والمنافسة، ما يدفع إدارات المصارف إلى دعم رأس المال ومنحه أهمية كبيرة، لاسيما في ظل ما تشهده الأسواق العالمية من تغيرات تنعكس مخاطرها على العمل المصرفي، فضلاً عن التطورات المتسارعة التي يشهدها القطاع المصرفي تطلبت مزيداً من البحث في هذا الجانب.

تعريف رأس المال: هو صافي الثروة المساوية للقيمة المستحقة للأصول ناقصاً القيمة المستحقة للخصوم (بوزيان وفؤاد وعمر، 2011، ص33)، وينقسم رأس المال إلى عدة أقسام أساسية هي رأس المال الثابت المتمثل بالمواد التي لا تدخل في عمليات الإنتاج كالمعدات ومكان العمل.. وغير ذلك، ورأس المال المتحرك المتمثل بالمواد والسلع التي تدخل أساساً في عملية الإنتاج، ويتغير بتغير كمية المنتج ونوعيته باستمرار، وذلك وفقاً لتحسن آليات التغذية الراجعة والمراقبة الإدارية، ورأس المال الكلي المتمثل بقيمة المواد والوسائل والأدوات والأيدي العاملة الثابتة والمتحركة اللازمة لإنتاج دورة اقتصادية كاملة أي المدة التي يحتاجها المشروع لإعادة تجديد رأس المال المتحرك (Cai, 2012, pp611-612).

يتمثل مفهوم رأس المال المصرفي بمجموعة الأموال التي تحصل عليها المصارف أو المنشآت المالية من أصحاب المشروع عند بدء التأسيس، وأيّة إضافات أو تخفيضات قد تطرأ عليها في مراحل لاحقة (الحسني والدوري، 2003، ص81)، والذي يسمح بتمويل المصرف عند إنشائه لاستخدامه في البدء بأنشطة متنوعة تساعد على استمراريته ويشكل ضماناً للغير ويسمح بامتصاص الخسائر غير المتوقعة وضمان ملاءة المصرف في مواجهة المخاطر (Van Hoose, 2010,p 12).

مما سبق يمكن استنتاج مجموعة خصائص تحدد الملامح الرئيسية لمفهوم رأس المال وهي:

- يعبر رأس المال عن السيولة النقدية والمعدات والأدوات الداخلة لبداية المشروع في عمليات الإنتاج والانطلاق (الأرض، البناء، المعدات.. إلخ).
- يتضمن رأس المال السلع والمواد الداخلة في عملية الإنتاج والتكاليف الثابتة التي تشمل (الاتصالات، الكهرباء، الوقود، المواد الخام.. إلخ) وما إلى ذلك من تكاليف لضمان انطلاق المشروع واستمراريته، وضمان الحصول على نسبة من الربح تؤهل المشروع للاستمرار وتعود بالنفع والفائدة على مؤسسيه.

وتكمن أهمية رأس المال لدى المصارف في الحفاظ على أموال المودعين وحمايتها وتأمينها تجاه أي خسارة أو عارض خارجي وامتصاص الخسائر غير المتوقعة، وهذا ما جعل رأس المال ذا أهمية عالية للسلطات الرقابية لتوفير متطلبات رقابية تلزم المصارف بالإحتفاظ بحد أدنى لرأس المال يسمى رأس المال التنظيمي، الذي يعد من

أهم الادوات الرقابية التي تلجأ اليها المصارف المركزية للتأكد من أن المصارف تعمل بصورة حصيفة وآمنة وتحت السيطرة.

المطلب الثاني: مفهوم كفاية رأس المال:

قدمت لجنة بازل كفاية رأس المال بأنها عبارة عن حساب نسبة رأس المال إلى المخاطر المحيطة بالمصارف بحيث يمكن استيعاب الخسائر التي تواجهها تلك المصارف، فإذا لم تكن النسبة اعلى من المستوى الأدنى، فإن ذلك يشير الى أن البنوك لا تمتلك رأس مال الكافٍ لتشغيل أنشطته وتتعرض لمخاطر فشل العمليات، وتلعب هذه النسبة دورًا في إعطاء إشارات تحذيرية لأزمة كبيرة محتملة (yusof, 2017, p 22).

تشير كفاية رأس المال إلى حاجة المصرف لمبلغ كاف من رأس المال القادر على مجابهة سحوبات المودعين ودفعات الدائنين وحمايته من مخاطر الإعسار والتصفية التي قد يتعرض لها المصرف وبالتالي حماية ودائع عملائه ذاتها، وتُعبّر عن قدرة المصرف وكفاءته في قياس المخاطر التي يواجهها وتوجيهها ومراقبتها، وذلك بهدف تحجيمها والسيطرة عليها واتخاذ القرارات التي تتفق مع استراتيجيته وسياسته وتدعيم قدرته التنافسية من خلال خدمات مصرفية حديثة ومنافسة (الطيب، 2011، ص358).

وعليه يمكننا استنتاج مفهوم كفاية رأس المال بكونه القدر من رأس المال الذي يغني عن غيره من المصادر في سداد التزامات المصرف وحماية حقوق المودعين لديه وحماية العلاقة بين المصرف وعملائه، ويستطيع من خلاله مقابلة المخاطر ويوفر له الحماية والأمان في مجابهتها، وتكون له القدرة على توليد قيمة مضافة للمصرف.

المبحث الثاني

مراحل تطوّر مفهوم كفاية رأس المال وفقاً لاتفاقية لجنة بازل الدولية

يعد مفهوم كفاية رأس المال من المفاهيم المهمة في عالم الاقتصاد والأعمال، وله مجموعة مراحل تاريخية مر بها قبل أن يأخذ الصيغة الحالية له، ويمكن تلخيص تلك المراحل وفق التتابع الزمني لها وفق الآتي:

المطلب الأول: اتفاقية بازل /1/:

يعتقد بعض الباحثين أن الاهتمام بمفهوم كفاية رأس المال يعود إلى أزمة الديون العالمية مع بداية ثمانينات القرن العشرين، ويعد السبب الرئيسي لصدور مقررات لجنة بازل المعروفة باسم بازل /1/، والواقع أن الاهتمام بكفاية رأس المال يعود إلى مدة طويلة قبل ذلك، ففي منتصف القرن التاسع عشر صدر قانون مصارف الولايات المتحدة الأمريكية ليحدد الحد الأدنى لرأس مال كل مصرف وفقاً لعدد السكان في المنطقة التي يعمل بها، وفي منتصف القرن العشرين زاد اهتمام السلطات الرقابية عن طريق وضع نسب مالية تقليدية مثل حجم الودائع إلى رأس المال وحجم رأس المال إلى إجمالي الأصول، لكن هذه الطرق فشلت في إثبات جدواها في ظل اتجاه تلك المصارف نحو زيادة عملياتها الخارجية، وبالتحديد المصارف الأمريكية واليابانية (عبد الكريم وأبو صلاح، 2007، ص21).

تعد المدة بين عامي (1974–1980) مدة مخاض حقيقي للتفكير العلمي في إيجاد صيغة عالمية لمفهوم كفاية رأس المال، فما حدث من انهيار لبعض المصارف خلال هذه السنوات أظهر مخاطر جديدة لم تكن معروفة سابقاً كمخاطر التسوية ومخاطر الإحلال، بل وعَمَّق المخاطر الائتمانية تعميقاً غير مسبوق، ما أثبت لليقين أن المصارف الأمريكية الكبيرة ليست بمنأى عن خطر الإفلاس والانهيار، ففي حزيران من عام 1974 أعلنت السلطات الألمانية إغلاق مصرف Hearth State الذي كان له معاملات ضخمة في سوق الصرف الأجنبي وسوق ما بين المصارف، ما سبب خسائر بالغة للمصارف الأمريكية والأوربية المتعاملة معه، وفي نفس العام أفلس مصرف Frankil National Bank وهو من المصارف الأمريكية الكبيرة، ثم تبعه بعد عدة سنوات إفلاس مصرف First Pennsylvania Bank، الأمر الذي دفع السلطات للتدخل لإنقاذه بعد أن بلغت مشكلة غياب توافق آجال الاستحقاق بين أصوله وخصومه وثبات سعر الفائدة على قروضه ومداها، بالتزامن مع الإرتفاع الشديد في أسعار الفائدة على الدولار عام 1980 التي بلغت نحو 20%، وفي ظل هذه المعطيات بدأ التفكير في آليات جديدة لمواجهة تلك المخاطر وإيجاد فكر مشترك بين المصارف المركزية في دول العالم المختلفة للتنسيق بين السلطات الرقابية للتقليل من المخاطر التي تتعرض لها المصارف، ونتيجة لذلك تشكلت لجنة بازل للرقابة

المصرفية Basel Committee on Banking Supervision في نهاية عام 1974 لتضم مجموعة الدول الصناعية العشر بإشراف بنك التسويات الدولية Bank for International Settlements - BIS بمدينة بازل Basel في سويسرا، وذلك أثناء تفاقم أزمة المديونية الخارجية للدول التي منحت المصارف العالمية قروضاً وامتناع هذه المصارف عن السداد.

مكونات رأس المال:

قامت لجنة بازل بتحديد مكونات رأس المال الرقابي (التنظيمي والقانوني) ليتألف من شريحتين وفق الآتي:

- الشريحة الأولى (رأس المال الأساسي): تشمل رأس المال المدفوع المتمثل بالأسهم العادية Capital Common Stock Paid، والاحتياطيات المعلنة المستمدة من الأرباح المحتجزة بعد الضريبة المفصح عنها Disclosed Reserves، ولأغراض احتساب كفاية رأس المال تستبعد الشهرة، حتى لا تتسبب بتضخيم رأس المال الأساسي للاستثمارات في المؤسسات المالية التابعة التي لم تُوحد ميزانياتها، لدفع تلك المؤسسات لتوحيد ميزانياتها وتجنب حدوث ازدواجية عند احتساب نسبة كفاية رأس المال تبعاً لاجتهادات السلطات الرقابية.
- الشريحة الثانية (رأس المال المُساند أو التكميلي): يشمل احتياطيات إعادة تقييم الموجودات Asset Valuation Reserves، والمخصصات العامة أو الاحتياطيات العامة لخسائر القروض الجيدة General Provision / General Loan Loss Reserves، والدين الثانوي طويل الأجل Subordinated Term Debt، وأدوات رأس المال الهجينة الممثلة بالأسهم الممتازة المُجمعة للأرباح Cumulative Preferred Stocks.

وبذلك تتكون قاعدة رأس المال الرقابي Capital Base من مجموع هاتين الشريحتين، شريطة:

← ألا يتجاوز مجموع الشريحة الثانية 100% من مجموع الشريحة الأولى.

← ألا يتجاوز مجموع الدين الثانوي الطويل 50% من مجموع مكونات الشريحة الأولى وألا يقل أجل استحقاقه عن خمس سنوات، على أن يتم استهلاكه بنسبة 20% خلال السنوات الخمس الأخيرة قبل الاستحقاق.

← ألا تتجاوز المخصصات العامة والاحتياطيات العامة لخسائر القروض 1,25% من الموجودات المرجحة بالمخاطر Risk Weighted Assets، ولا تنطبق هذه المعالجة على المخصصات لخسائر محددة، فهذه المخصصات تطرح من قيمة الأصل ليظهر بالقيمة الدفترية بغرض تثقيله، ومع إخضاع احتياطيات إعادة تقييم الموجودات التي تأخذ شكل أرباح كامنة ولكنها غير متحققة إلى خصم قدره 55%.

مكونات المخاطر:

وقد انطوت اتفاقية بازل /1/ لعام 1988 لاحتساب معيار كفاية رأس المال والرقابة عليه على أسس التركيز على المخاطر الائتمانية واحتساب الحدود الدنيا لرأس المال اللازم لتغطية مخاطر الائتمان Credit Risk، مع تقسيم دول العالم إلى مجموعتين في أوزان المخاطر الائتمانية، وهما مجموعة الدول متدنية المخاطر التي تضم الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، يضاف إليها دولتان هما سويسرا والمملكة العربية السعودية، إلى جانب بعض الدول التي قامت بعقد ترتيبات للحصول على قروض خاصة مع صندوق النقد الدولي وهي استراليا والنرويج والنمسا والبرتغال ونيوزيلدا وفنلندا وأيسلندا والدنمارك واليونان وتركيا، وقد قامت لجنة بازل /1/ بتعديل ذلك المفهوم في تموز من عام 1994 باستبعاد أي دولة من هذه المجموعة لمدة خمس سنوات إذا قامت بإعادة جدولة دينها العام الخارجي، والمجموعة الثانية التي تمثل الدول ذات المخاطر المرتفعة وتشمل دول العالم التي لا تنتمي إلى المجموعة الأولى.

نسبة كفاية رأس المال:

أقرت لجنة بازل في عام 1988 معياراً موحداً لكفاية رأس المال يكون ملزماً للمصارف العاملة كلها في النشاط المصرفي كمعيار دولي أو عالمي، للدلالة على مكانة المركز المالي لها، ويقوي ثقة المودعين فيها، من منظور تعميق ملاءة المصرف، وأقرت اللجنة في هذا الصدد اتفاقية بازل التي بمقتضاها تعيّن على المصارف العاملة كلها أن تلتزم بما سمّي بمعيار النسبة المتوخاة Target Standard Ratio، أي إلزام المصارف بأن تصل نسبة رأسمالها إلى مجموع أصولها الخطرة بعد ترجيحها بأوزان المخاطر الائتمانية إلى نسبة 8% كحد أدنى، وقد كانت هذه التوصيات مبنية على مقترحات تقدم بها Pettier Chook عام 1988 الذي أصبح بعد ذلك رئيساً لهذه

اللجنة، لذلك سميت تلك النسبة السابقة لكفاية رأس المال بنسبة كوك Chook Ratio أو كما يسميها الفرنسيون أيضاً معدل الملاءة الأوروبي Rate Solvency European - RSE.

وهكذا فإن نسبة كفاية رأس المال حسب مقررات لجنة بازل /1/ تحسب وفق المعادلة التالية:

$$\text{كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال (رأس المال الأساسي + رأس المال المساند)}}{\text{مجموعة التعهدات والالتزامات بطريقة مرجحة الخطر}} \geq 8\%$$

المطلب الثاني: اتفاقية بازل /2/:

التزمت حوالي مائة دولة بنسبة كفاية رأس المال وفق اتفاقية بازل /1/ كمؤشر مهم للرقابة المصرفية، لكن بسبب التطورات الحادة التي شهدتها الساحة العالمية في تسعينات القرن الماضي ظهرت حالة من الشك في فعالية هذا المؤشر كوسيلة للتأكد من أن متطلبات رأس المال تتناسب مع المخاطر الفعلية التي تواجهها المصارف نظراً لتشابك العلاقات المالية والمصرفية بين مختلف مصارف العالم، لكنها رغم ذلك فهي معرضة لمخاطر الأضرار التي تصيب مصارف أخرى، فعلى سبيل المثال أثرت الأزمة المالية في دول جنوب شرق آسيا على المصارف اليابانية والأوروبية وخاصة الألمانية التي كان لها نشاط واسع في دول جنوب شرق آسيا، وبنتيجة تراكم الديون المعدومة التي انعكست سلباً على رؤوس أموال المصارف واحتياطياتها العامة وربحيتها، ونظراً لرغبة لجنة بازل بوضع حواجز إلزامية تضمن حماية ودائع الزبائن، قامت بوضع قواعد الصارمة الجديدة مع الأخذ بالحسبان أن أحد أهم الأسباب التي أدت إلى تلك الأزمات هي غياب إدارة المصارف للمخاطر المصرفية التي تتعرض لها وضعف الرقابة الداخلية والخارجية التي تمارسها السلطات الرقابية الوطنية.

استوجب إعادة النظر فيها على مراحل منذ عام 1999 حتى عام 2006، بدأ تطبيق اتفاقية بازل /2/ مع بداية عام 2007، وقد جاءت هذه الاتفاقية بنظرة أشمل وأدق لمخاطر المصارف وفق الدعائم الثلاث التالية:

الدعامة الأولى (الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال Minimum Capital Requirement): تهتم هذه الدعامة باحتساب الحد الأدنى المطلوب من رأس المال لتغطية كل من مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل وتسمى النسبة القانونية لرأس المال، وتحدد هذه الدعامة المتطلبات الدنيا لرأس المال الرقابي،

التي تبلغ 8% من إجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطر، وتتبنى هذه الدعامة ثلاث طرق بديلة لقياس كل من مخاطر الائتمان ومخاطر التشغيل، فيكون متاحاً للمصارف وللسلطات الرقابية اختيار البديل الذي يتناسب مع درجة تطور البيئة المصرفية الموجودة فيها.

الدعامة الثانية (عملية المراجعة الرقابية Supervisory Review Process): تخص عملية المتابعة الرقابية لإطار إدارة المخاطر في المصارف، وبالتالي كفاية رأس المال لديها، فهي تحدد مسؤوليات الإدارة المتعلقة بتدعيم مبادئ الرقابة الداخلية بهدف تطوير عملية التقييم الداخلية لرأس المال، ووضع أهداف لرأس مالها لتكون متناسبة مع المخاطر المحيطة، وتقلص الفجوة بينه وبين رأس المال الاقتصادي. حيث حددت أربعة مبادئ رئيسية:

1- على المصارف امتلاك أساليب لتقييم الكفاءة الكلية لرأس المال وفقا لحجم المخاطر، وأن تطلب استراتيجية للمحافظة على مستويات رأس المال المطلوبة.

2- على الجهة الرقابية مراجعة أساليب تقييم كفاية رأس المال لدى المصارف الخاضعة لها، واتخاذ الإجراءات المناسبة عند قناعتها بعدم كفاية رأس المال الموجود.

3- على الجهة الرقابية توقع احتفاظ المصارف بزيادة رأس المال عن الحد الأدنى المطلوب، وتملك قدرة إلزامهم بذلك.

4- على الجهة الرقابية التدخل في وقتٍ مبكر لمنع انخفاض أو تراجع رأس المال عند أدنى حد، واتخاذ إجراءات سريعة في حال عدم المحافظة على هذا المستوى.

5- هناك اهتمام في عمليات المراجعة الرقابية بصورة رئيسية، بمخاطر التركيز ومخاطر أسعار الفائدة ومخاطر الرهونات.

الدعامة الثالثة انضباط السوق (Market Discipline): التي تهدف إلى دعم انضباط السوق الذي يتحقق من خلال تحسين معايير الشفافية والإفصاح لدى المصارف، حيث يعمل انضباط السوق على تشجيع سلامة المصارف وكفايتها من خلال التأكيد على تعزيز الشفافية، وهناك إفصاح أساسي وإفصاح مكمل لجعل انضباط

السوق أكثر فعالية ويشمل الإفصاح أربعة نواحي رئيسية، وهي (نطاق التطبيق، تكوين رأس المال، عمليات تقييم وإدارة المخاطر)، إضافةً لكفاية رأس المال.

فيما يلي بياناً تفصيلياً لمحتوى الدعامة الأولى المتمثلة بالحد الأدنى لمتطلبات رأس المال:

مكونات رأس المال:

ارتأت اللجنة ضرورة إضافة شريحة ثالثة إلى شرائح رأس المال الرقابي تسمى برأس المال المُساند الإضافي، الذي يسمح للمصارف بإصدار دين ثانوي قصير الأجل يشكل الشريحة الثالثة التي تدخل ضمن تكوين رأس المال الإجمالي لمواجهة جزء من مخاطرها السوقية ضمن شروط محددة وبحدود للتعامل معها.

مكونات المخاطر:

غطت اتفاقية بازل /2/ ثلاثة أنواع من المخاطر وهي مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل، مع اختلاف أساليب قياس مخاطر الائتمان بين بازل /2/ عنه في بازل /1/، حيث ظهرت أهمية وضع أوزان ترجيحية للمخاطر الائتمانية تستطيع تغطية كل من الجانبين الكمي والنوعي بدرجة أكثر كفاءة، ولذلك تقوم توجهات لجنة بازل /2/ على تحفيز المصارف – إضافة إلى تدعيم ملاءتها المالية – لإدارة رأس مالها إدارةً أفضل، فميزت بين مختلف أنواع الائتمان الممنوح على أساس جودته، ووضعت مقاييس أكثر واقعية لمخاطر وقف السداد.

فيما يلي شرح مختصر لأنواع المخاطر وطرق قياسها حيث أن:

مخاطر الائتمان Credit Risk:

تعد مخاطر الائتمان المصدر الأساسي للأزمات المالية التي تواجه المصارف على المستوى العالمي، وتنتج عن تدني معايير ائتمان المقترضين، وتعرف بأنها "خسائر مالية مُحتملة ناتجة عن رفض قيام العميل بالوفاء بالتزاماته تجاه المصرف في الوقت المحدد، ما يؤثر على إيرادات المصرف ورأسماله". وخسائر تمتد إلى تكاليف الفرصة الضائعة، يضاف إليها مصاريف متابعة القروض المُتعثرة وتكاليفها، لذلك فإن إدارة مخاطر الائتمان تتطلب بقاء التعرض لتلك المخاطر ضمن مستويات آمنة، لتعظيم معدلات العوائد، وتحديد مخاطر الائتمان

ومراقبتها والمحافظة على مستويات كافية لرأس المال، لتغطية الخسائر التي قد تنجم عن تلك المخاطر، ما يسهم في نجاح المصرف على المدى البعيد،

وعليه؛ فقد أصدرت لجنة بازل /2/ وثيقة تتعلق بمبادئ إدارة المخاطر الائتمانية وأسسها في أيلول من عام 2000 تشجّع المصارف على المستوى الدولي لتعزيز الممارسات السليمة لإدارة تلك المخاطر، فإن المبادئ الواردة في الوثيقة لا تقتصر على مخاطر الإقراض بل يجب أن يضمن تطبيقها جميع الأنشطة المرتبطة بمخاطر الائتمان مثل صحة عملية منح الائتمان نفسه وقياس عملية منح الائتمان ومراقبتها وتوفير بيئة مناسبة لإدارة مخاطر الائتمان والتحقق من كفاية عملية الرقابة. تنشأ مخاطر الائتمان من مصادر متنوعة أبرزها مخاطر الظروف العامة المتعلقة بالظروف الاقتصادية والتطورات السياسية والاجتماعية، ومخاطر العميل المتعلقة بالسمعة الائتمانية والملاءة المالية للعميل، ومخاطر قطاع العمل نفسه التي ترتبط بطبيعة النشاط التي يعمل فيه العميل التي تختلف طبقاً للظروف التشغيلية والإنتاجية والتنافسية للقطاع، وأخيراً مخاطر أخطاء المصرف المتعلقة بمدى كفاءة إدارة الائتمان في متابعة الائتمان الممنوح للعميل، والتحقق من قيام العميل بشروط الائتمان، تساهل المصرف في حجز ودائع العميل، أو قيام العميل بسحب ودائع ضمانة تسهيلات الائتمان.

وتجدر الإشارة إلى أن طبيعة الممارسات المتعلقة بإدارة مخاطر الائتمان تختلف بين المصارف بسبب اختلاف طبيعة أنشطة الائتمان ودرجة تعقيدها، رغم شمول تلك المجالات ضمن برنامج إدارة المخاطر المذكورة.

مناهج قياس مخاطر الائتمان:

← المنهج الأول (المنهج المعياري Standardized Approach): يعد من أبسط مناهج حساب متطلبات رأس المال لتغطية مخاطر الائتمان، ويعتمد على تحديد أوزان المخاطر على التصفية الائتمانية لمؤسسات التقييم الائتماني الخارجية المعترف بها External Credit Assessment Institutions، وقد حددت مقررات بازل /2/ مجموعة معايير يجب أن تتوفر في مؤسسات التقييم الائتماني، فتكون السلطات الرقابية الوطنية المسؤولة عن تحديد ما إذا كانت المؤسسات تستوفي هذه المعايير أو لا (Basel 2, 2007, p219).

ولا يجوز أن يقل وزن مخاطر أي مصرف غير مصنف عن وزن مخاطر الدولة التي أنشئ فيها، كما لا يجوز إعطاء أي شركة غير مصنفة وزن مخاطر أفضل من وزن مخاطر الدولة التي أنشئت فيها، وقد تسمح السلطة الرقابية للمصارف بإعطاء وزن مخاطر مطالبات الشركات كلها بنسبة 100% بغض النظر عن التقييمات الخارجية، بشرط أن تطبق المصارف أسلوباً واحداً تطبيقاً مستمراً منعاً للانتقاء (Basel 2, 2007, pp22-23). كما يمكن للمصارف استخدام درجات التصنيف الصادرة عن وكالات ضمان الصادرات الدولي المعترف بها من قبل السلطات الرقابية.

أما النسبة للبنود خارج الميزانية؛ فتحول إلى ما يعادلها داخل الميزانية باستخدام معاملات تحويل، ثم ترجيحها بأوزان المخاطر، وقد اعترف ببعض أنواع الضمانات كأحد أساليب التخفيف من مخاطر الائتمان كضمانات (النقد، الذهب، أدوات الدَّين، صناديق الاستثمار، الأسهم..)، وطبقًا للمنهج المعياري يوجد أسلوبان للتعامل مع الضمانات، الأول هو الأسلوب البسيط الذي يوجب أن تكون الضمانة قد رهنت لكامل مدة القرض، كما يجب إعادة تقييم الضمانة حسب أسعار السوق بصفة دورية خلال مدة لا تتجاوز ستة أشهر، والثاني هو الأسلوب الشامل الذي يركز على القيمة النقدية للضمانة مع الأخذ بالحسبان تقلبات السوق (Basel 2, 2007, p20).

← المنهج الثاني (القياس الداخلي Standardized Approach): وفقاً للحد الأدنى من شروط معينة ومتطلبات الافصاح، فإنه يمكن للمصارف التي حصلت على موافقة السلطات الرقابية استخدام منهج القياس الداخلي أن تعتمد على تقديراتها الداخلية لمكونات المخاطر Risk Components لتحديد متطلبات رأس المال لخطر معين، وتتضمن مكونات المخاطر ما يلي (Base 2, 2007, p52):

- احتمال التعثر عن الدفع Probability of Default.
- الخسارة عند التعثر Loss Given Default.
- التعرض عند التعثر Exposure at Default.
- الاستحقاق الفعلي Effective Maturity.

ويقوم منهج التقييم الداخلي على مقاييس الخسائر غير المتوقعة Unexpected Losses والخسائر المتوقعة Expected Losses، فتمكن من استمرارية ترجيح المخاطر The Risk Weight Functions في تحديد متطلبات رأس المال لذلك الجزء غير المتوقع من الخسائر، أما الخسائر المتوقعة فيتم معالجتها مستقلة، وتقاس الخسائر المتوقعة وفقًا للمعادلة التالية:

الخسائر المتوقعة = نسبة احتمال تعثر الدفع X الخسارة عند التعثر X التعرض عند التعثر

EAD X LGD X PD = EL

ووفقًا لمنهج التقييم الداخلي تقوم المصارف بتصنيف التعرضات إلى فئات من الموجودات هي (الشركات، الحكومات، المصارف، تجزئة، حقوق الملكية)، وتتفرع فئة موجودات الشركات إلى خمس فئات فرعية للإقراض المتخصص (تمويل المشروع، تمويل الأصول، تمويل السلع، العقار المنتج للدخل، العقار التجاري شديد التقلب)، كما تتفرّع فئة موجودات التجزئة إلى ثلاث فئات (التعرضات للأفراد، قروض الرهونات السكنية، القروض الممنوحة للمنشآت الصغيرة)، ولكل فئة من فئات الموجودات التي يشملها منهج التقييم الداخلي يوجد ثلاثة عناصر رئيسية هي (Basel 2, 2007, pp52-55):

أ- مكونات المخاطر: تقديرات للمخاطر تقوم بها المصارف، وبعضها تقديرات من السلطات الرقابية.

ب-دوال أوزان المخاطر: وسيلة لتحويل مكونات المخاطر إلى موجودات مرجحة بأوزان المخاطر، وبالتالي متطلبات رأس المال.

ت-متطلبات الحد الأدنى: الحد الأدنى من المعايير التي يجب أن يفي بها المصرف حتى يستخدم أسلوب التقييم الداخلي لفئة الموجودات.

وعموماً يمكن قياس مخاطر الائتمان كما حددتها لجنة بازل /2/ وفق المعادلة التالية (Basel 2, 2007, pp59-60):

مخاطر الائتمان = إجمالي القروض – مخصصات الديون المشكوك فيها / إجمالي الأصول

مخاطر السوق (Market Risk):

عرفتها لجنة بازل بأنها "مخاطر الخسارة الناشئة من داخل قائمة المركز المالي وخارجه بسبب تذبذبات أسعار السوق". أي إن مخاطر السوق تتمثل في مخاطر أسعار الفائدة، ومخاطر أسعار الصرف، ومخاطر تقلبات أسعار السلع والأسهم.

طرق قياس مخاطر السوق:

← الطريقة النمطية: تتألف مخاطر السوق وفق هذه الطريقة من نوعين:

النوع الأول (مخاطر السوق الخاصة): هي مخاطر ناشئة عن عوامل ذات صلة بالأداة المالية نفسها، وتنطبق على أسعار الفائدة والأسهم.

النوع الثاني (مخاطر السوق العامة): هي مخاطر ناشئة عن تغيرات في السوق، وتنطبق على أسعار الفائدة وأسعار الصرف وأسعار السلع والأسهم.

← طريقة النماذج الداخلية (نماذج إحصائية): وقد حددت اللجنة معايير كمية ونوعية للسماح للمصارف باستخدام النماذج الداخلية، ومن هذه النماذج (مصفوفات التباين، المحاكاة التاريخية أو محاكاة مونت كارلو).

بالنسبة لمخاطر أسعار الفائدة فإن كانت من المخاطر الخاصة فتحدد أوزان مخاطر ترجيحية لفئات مختلفة، بينما إذا كانت مخاطر عامة تقاس بإحدى الطريقتين، الأولى طريقة الاستحقاق Maturity Method والثانية طريقة الاستمرارية Duration Method.

أما مخاطر أسعار الصرف فتمثل رأس المال المطلوب لمواجهة 8% من الفائض أو العجز أيهما أكبر من صافي مراكز العملات وصافي مراكز الذهب.

وأخيراً مخاطر السلع فتمثل رأس المال المطلوب لمواجهة 15% من صافي المركز لكل سلعة إضافةً إلى 3% من إجمالي المراكز (Basel 2, 2007, p177-p186).

مخاطر التشغيل (Operational Risk):

عرفتها لجنة بازل /2/ بأنها المخاطر الناتجة عن فشل العمليات الداخلية، الأشخاص، الأنظمة، والأحداث الخارجية.

طرق قياس مخاطر التشغيل:

← المنهج الأول (أسلوب المؤشر الأساسي The Basic Indicator Approach): يجب على المصارف أن تحتفظ برأس المال لمواجهة مخاطر التشغيل يساوي متوسط نسبة مئوية ثابتة (ألفا) من إجمالي الدخل للسنوات الثلاث الرابحة الماضية، وفقًا للمعادلة التالية:

$$KBIA = [\Sigma (GI\ 1\ldots n \times \alpha)] / n$$

حيث أن:

KBIA: رأس المال المطلوب وفقا لأسلوب المؤشر الأساسي.

GI: إجمالي الدخل السنوي على مدى الثلاث سنوات الماضي.

N: عدد السنوات التي يكون إجمالي دخلها إيجابيّاً من الثلاث سنوات الماضية.

α : 15%

ويعد هذا من أبسط أساليب حساب مخاطر التشغيل، كما يتميز بانخفاض تكلفة استخدامه، إلا أنه يحمل المصرف حجماً أكبر من متطلبات رأس المال نظرًا لثبات النسبة ألفا.

← المنهج الثاني (الأسلوب المعياري The Standardized Approach): تُقسم أنشطة المصارف إلى ثمانية خطوط أعمال، مع إعطاء كل خط أعمال قيمة (بيتا)، كما يُظهر الجدول التالي:

جدول (3) معاملات (بيتا) لخطوط أعمال المصارف

خطوط الأعمال	معاملات بيتا
تمويل الشركات (β1).	%18
التجارة والمبيعات (β2).	%18
أعمال التجزئة المصرفية (β3).	%12
الأعمال التجارية المصرفية (β4).	%15

المدفوعات والتسوية (β5).	%18
خدمات الوكالة (β6).	%15
إدارة الموجودات (β7).	%12
السمسرة بالتجزئة (β8).	%12

المصدر: إعداد الباحث

ويتم حساب رأس المال المطلوب لمواجهة مخاطر التشغيل وفقاً للمعادلة التالية:

متطلبات رأس المال = { (متوسط إجمالي الدخل لكل وحدة عمل) * (بيتا لكل نشاط)}/3

$$KTSA = \{\Sigma years\ 1\text{-}3\ max\ [\ \Sigma\ (GI1\text{-}8 \times \beta 1\text{-}8), 0]\ \} / 3$$

حيث أن:

KTSA: رأس المال المطلوب وفقا للأسلوب المعياري.

GI: إجمالي الدخل السنوي في سنة محددة لكل خط من خطوط الأعمال الثمانية.

β: نسبة محددة من قبل اللجنة لكل خط من خطوط الأعمال الثمانية.

← المنهج الثالث (القياس المتقدم Advanced Measurement Approaches): أكثر المناهج تقدماً، ويستخدم نظاماً داخلياً للمصرف لقياس مخاطر التشغيل، بعد موافقة السلطة الإشرافية، وحددت اللجنة معايير كمية ونوعية صارمة يجب أن يلتزم بها المصرف لاستخدام هذا المنهج الذي يعتمد أساليب القياس الداخلي التي تستخدمها المصارف بعد مصادقتها من قبل الرقابة المصرفية، كذلك يجب أن تعتمد هذه النماذج على البيانات الإحصائية حول أرباح أو خسائر المصرف التشغيلية لثلاث سنوات سابقة على الأقل، وبعد مراجعة السلطة الرقابية لدقة البيانات وصحة الافتراضات وكفاءة النظام المستخدم، وصعوبات التطبيق فإنها تتمثل بنفي وجود شكل موحد لهذه النماذج بل تعتمد على نموذج إحصائي، وعلى المصرف تجاوز عدة متطلبات كمية ونوعية ليصبح مؤهلا لاستخدام هذا المنهج، كما يجب على المصارف والمراقبين تأهيل كوادرهم (Basel 2, 2007, p144)؛ (عبد الكريم وأبو صلاح، 2007، ص17)؛ (Polius, 2011, pp42-50).

نسبة كفاية رأس المال:

أما عن النسبة الجديدة في اتفاقية بازل /2/ فقد عكست الوثيقة الجديدة نتائج الاستشارات الواسعة بين السلطات الرقابية والمصرفيين على مستوى العالم بأكمله، فتشكل أساس إرشادي لوضع النطاق الوطني المحلي، وتسمى النسبة الجديدة في هذه الوثيقة نسبة ماك دونو Mac Dunno Ratio لتقدم رؤية أكثر عمقاً لإدارة المخاطر المصرفية، وحافظت على نسبة 8% بالنسبة لرأس مال المصرف الرقابي، رغم أن مكونات هذه النسبة قد تغيرت تغيّراً رئيسيّاً من خلال تغيير طرق قياس المخاطر الائتمانية، كما قدمت إضافة مهمة لاحتساب رأس المال اللازم لمواجهة مخاطر السوق، إذ إنها سمحت للمصارف باستخدام النماذج الإحصائية الخاصة بقياس القيمة المعرضة للمخاطر لهذا الغرض، كما طالبت المصارف بالاحتفاظ برأس مال لمواجهة مخاطر التشغيل.

والتي تحسب وفق المعادلة التالية:

$$\text{كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال}}{\text{مخاطر الائتمان + مخاطر السوق + مخاطر التشغيل}} \geq 8\%$$

المطلب الثالث: اتفاقية بازل /3/:

بعد الأزمة المالية التي عاشها العالم كان لابد من إعادة النظر في القواعد الدولية التي تنظم عمل تلك المؤسسات، لذلك قامت لجنة بازل بدراسة مقررات بازل /2/ بهدف تعديلها وإعادة تنظيمها لتغطية العوامل التي أدت إلى الأزمة، فخرجت بمقررات جديدة أطلق عليها بازل /3/، وأعلنت الجهة الرقابية للجنة عن إصلاحات للقطاع المصرفي بتاريخ 2010/09/12، بعد اجتماعها في مقر اللجنة في مصرف التسويات الدولية بمدينة بازل السويسرية، وجرت المصادقة عليها من زعماء مجموعة العشرين في اجتماعهم في سيئول عاصمة كوريا الجنوبية بتاريخ 2010/10/12، لتُلزم قواعد اتفاقية بازل /3/ المصارف بتحصين نفسها جيداً ضد الأزمات المالية في المستقبل، والتغلب بمفردها على الاضطرابات المالية التي يمكن أن تتعرض لها دون مساعدة أو تدخل من المصرف المركزي أو الحكومة قدر الإمكان، وتهدف الإصلاحات المقترحة بموجب بازل /3/ إلى زيادة متطلبات

رأس المال وتعزيز جودته في القطاع المصرفي، ليتسنى له تحمل الخسائر خلال مراحل التقلبات الاقتصادية الدورية، فالمعايير المقترحة تطلب من المصارف الاحتفاظ بنسب عالية من رأس المال ذي نوعية جيدة (بوزيان وفؤاد وعمر، 2011، ص ص123-128).

مكونات رأس المال:

عدلت بازل /3/ مكونات رأس المال لتصبح الشرائح وفق الآتي:

- الشريحة الأولى للأسهم العادية Common Equity – Tier one: تتكون بشكل رئيسي من رأس المال المدفوع والاحتياطيات والأرباح المدورة وتمثل رأس المال الأساسي المستمر.
- الشريحة الأولى الإضافية Additional Going Concern – Tier One: أو رأس المال الأساسي الإضافي.
- الشريحة الثانية Tier 2: التي تمثّل رأس المال الذي يستخدم في حال وقف الاستمرارية أو (التصفية Gone Concern).

كما أضافت المقررات المذكورة معايير جديدة لإدارة مخاطر السيولة ومراقبتها في المصارف وهي نسبة تغطية السيولة Liquidity Coverage Ratio التي تمثل نسبة الأصول المرتفعة السيولة بحسب تعريف بازل /3/ إلى صافي التدفقات النقدية الصادرة المتوقعة خلال 30 يوماً، ولا تقل عن 100%، ونسبة صافي التمويل المستقر Net Stable Funding Ratio التي تمثل نسبة مصادر التمويل لدى البنك (المطلوبات وحقوق الملكية) إلى استخدامات هذه المصادر (الأصول)، بحيث لا تقل عن 100%، إلى جانب نسبة الرافعة المالية كنسبة ملزمة تعكس العلاقة بين الشريحة الأولى لرأس المال المستخدمة في معيار كفاية رأس المال (بعد الاستبعادات)، وأصول المصرف (داخل وخارج الميزانية) غير مرجحة بأوزان المخاطر، وهذه النسبة يجب أن لا تقل عن 3% (Basel 3, 2011, pp111-119).

نسبة كفاية رأس المال:

وقد قامت اتفاقية بازل /3/ بتعديل حدود نسبة كفاية رأس المال ابتداءً من عام 2013 ولغاية نهاية عام 2018، وذلك برفع نسبة الأصول الموزونة بالمخاطر RWA إلى الشريحة الأولى للأسهم العادية من 2% إلى 4,5%، ما يؤدي إلى رفع نسبة الأصول الموزونة بالمخاطر إلى إجمالي الشريحة الأولى (للأسهم العادية والإضافية) من 4,5% إلى 6%، إلى جانب إضافة رأس مال لغايات التحوط Conservation Buffer إلى نسبة كفاية رأس المال بنسبة 2,5%، والشريحة الثانية بنسة 2% ليصبح الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال إضافة إلى رأس المال لغايات التحوط 10,5%.

يلاحظ مما سبق؛ أن بازل /3/ أدخلت مفهومين جديدين على معيار بازل /2/، المفهوم الأول هو تعديل مكونات رأس المال التنظيمي لتشمل أدوات أكثر استقراراً (الشريحة الأولى للأسهم العادية والشريحة الأولى الإضافية)، وإلغاء بعض مكونات رأس المال (كإلغاء الشريحة الثالثة من رأس المال). والمفهوم الثاني هو إدخال معايير خاصة بالسيولة، وهذه التعديلات الجديدة أدت إلى أن تقوم المصارف بتعديل هيكل الموجودات والمطلوبات ونسب توزيع الأرباح خلال المدة من عام 2012 ولغاية عام 2019، لضمان التزامها بنسب كفاية رأس المال حسب مكونات بازل /3/، ويوضح الجدول التالي متطلبات رأس المال ورأس مال التحوط وفق مقررات بازل /3/:

الجدول (4) متطلبات رأس المال ورأس مال التحوط وفق مقررات بازل /3/

الحد الأدنى	حقوق المساهمين (الشريحة1)	رأسمال الشريحة الأولى	إجمالي رأس المال
	%4.5	%6	%8
رأسمال التحوط	%2.5		
حدود رأسمال التحوط للتقلبات الدورية	0% إلى 2.5%		
الحد الأدنى+ رأسمال التحوط (بازل /3/)	%7	%8.5	%10.5
(بازل /2/)	%2	%4	%8

المصدر: اعداد الباحث

المبحث الثالث

كفاية رأس المال لدى المصارف في سورية

يستعرض هذا المبحث تطبيق مفهوم كفاية رأس المال لدى المصارف الخاصة في سورية قراءة تحليلية لنسب كفاية رأس المال لدى المصارف في سورية:

المطلب الأول: تطبيق مفهوم كفاية رأس المال لدى المصارف الخاصة في سورية:

تحتل المصارف في سورية أهمية كبيرة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، لكونها أحد العناصر الرئيسية في توطيد الثقة بسياسة الدولة ورعاية المصالح الاقتصادية، ما يقتضي العمل على إيجاد قطاع مصرفي قوي يساعد على إمداد القطاعات الأخرى بالتمويل اللازم لمباشرة نشاطاتها، وتقديم الخدمات المصرفية على اختلاف أنواعها، ومن الضروري إخضاع تلك المصارف – التي تخضع للرقابة المباشرة من مصرف سورية المركزي – للتطبيقات العملية لمفهوم كفاية رأس المال، بهدف الحفاظ على سلامة مراكزها المالية، لتكوّن قطاعاً مصرفياً سليماً، يحافظ على حقوق المودعين والمستثمرين، ويضمن تنفيذ السياسة النقدية للدولة بالشكل المناسب، للمساهمة مساهمة فعّالة في تطوّر الاقتصاد الوطني وازدهاره.

ولتطبيق مفاهيم كفاية رأس المال على المصارف الخاصة في سورية وتطبيق معايير رقابية تنسجم ومقررات اتفاقية بازل /2/ بهذا الخصوص، قام مجلس النقد والتسليف في سورية بإصدار القرار رقم (253/م ن/ب4) تاريخ 2007/01/24، الذي ألزم المصارف العاملة في سورية بعدم تدني نسبة الملاءة لديها في أي وقت عن نسبة 8%، والتي تحسب بقسمة الأموال الخاصة الصافية (الأموال الخاصة الأساسية والأموال الخاصة المساندة) إلى مجموع مخاطر الموجودات والحسابات خارج الميزانية المثقلة بأوزان المخاطر المحددة في تعليمات القرار المذكور، مضافاً إليها مخاطر السوق التي تشمل (مخاطر أسعار الفائدة للأدوات المالية ذات الفوائد الثابتة أو المتحركة المحتفظ بها للمتاجرة بعد تثقيل كل أداة حسب درجة مخاطرها – مخاطر السوق لمراكز الأسهم المحمولة المحتفظ بها للمتاجرة – مخاطر مركز القطع الإجمالي ومركز الذهب) إلى جانب المخاطر التشغيلية. وقد اعتمد القرار نماذج خاصة لاحتساب نسبة الملاءة لتحتسب احتساباً نصف سنوي نهاية شهر حزيران ونهاية شهر كانون الأول من كل عام،

ويبلّغ عنها لمديرية مفوضية الحكومة لدى المصارف في مصرف سورية المركزي بعد مصادقة مفتش الحسابات الخارجي لدى المصرف عليها.

وعليه وفقاً للقرار المذكور تحتسب نسبة كفاية رأس المال وفق العلاقة الآتية (مجلس النقد والتسليف، سورية):

$$\text{نسبة كفاية رأس المال} = \frac{\text{الأموال الخاصة الصافية}}{\text{الموجودات المثقلة (المخاطر الائتمانية ومخاطر الموجودات الأخرى) + حسابات خارج الميزانية المثقلة + مخاطر السوق + المخاطر التشغيلية}} \geq \mathbf{8\%}$$

المطلب الثاني: قراءة تحليلية لنسب كفاية رأس المال لدى المصارف في سورية:

يتبيّن لدى متابعة القوائم المالية المنشورة للمصارف العاملة في القطاع المصرفي السوري أن نسبة كفاية رأس المال على مستوى القطاع قد بلغت 18.42% في العام 2010، فيما ارتفعت إلى (25.9% – 28.5%) في الأعوام 2011 و2012 على التوالي قبل أن تعاود الانخفاض في العام 2013 إلى نسبة 23% نتيجة زيادة الموجودات المرجحة بالمخاطر (مقام النسبة) بنسبة 45.6% على الرغم من زيادة رأس المال بنسبة 20% أي بنسبة أقل من زيادة مقام النسبة، فيما ارتفعت نسبة الكفاية إلى 29% في العام 2014، ثم عاودت الانخفاض في الأعوام اللاحقة لتصل إلى نسبة 21.6% في العام 2016 ثم إلى 15% في العام 2018 نتيجة انخفاض الأموال الخاصة على مستوى القطاع المصرفي بنسبة 25% في العام 2016 وبنسبة 12% ثم 6% في الأعوام 2017–2018 على التوالي، مقابل زيادة الموجودات المرجحة بالمخاطر بنسبة 63.8% في العام 2016 وَ 48% في العام 2018. إن ارتفاع الأموال الخاصة الصافية لكامل القطاع المصرفي خلال الفترة من عام 2010 إلى العام 2018 يعزى الى ارتفاع الأرباح المدورة غير المحققة الناتجة عن تقييم مراكز القطع البنيوية للمصارف الخاصة العاملة الناتجة عن ارتفاع سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار من 46.8 في العام 2010 إلى نحو 640 ليرة سورية للدولار الواحد نهاية العام 2016، غير أنه عاود التحسن في العام 2017 ليغلق على نحو 460 ليرة للدولار ذلك العام، لتعود الليرة منذ نهاية العام 2018 وتفقد مجدداً وتدريجياً من قيمتها إذ بلغ سعر صرف الدولار الأمريكي نحو 650 ليرة سورية.

وبمزيد من التخصيص بالتحليل فقد ارتفعت نسب كفاية رأس المال على مستوى المصارف الخاصة فقط من 24% في العام 2010، لتصل إلى نسبة 41% في العام 2018، مع الإشارة لدفع مصرف قطر الوطني لهذه النسبة حيث بلغت نسبة كفاية رأس المال لديه ما نسبته 291% في العام 2018، وبالمقابل سجل بنك سورية والخليج أدنى نسبة كفاية قاربت 2.4% ذلك العام نتيجة انخفاض الأموال الخاصة الصافية بنسبة 74% عن العام 2017، نتيجة إلى ارتفاع مبلغ الخسائر المدورة المحققة بقيمة تقارب المليار ومئتي مليون ليرة سورية، ومدفوعة بتكوين مخصصات مرتفعة لمقابلة المخاطر التي تعرّض لها المصرف تلك الفترة والتي تجاوزت التسعة مليارات ليرة سورية نهاية العام 2018، الأمر الذي يبيّن أهمية التحوّط والإحتفاظ بنسب كفاية رأس مال مرتفعة لحماية المصرف وتغطية مخاطره في فترات الأزمات بما يضمن استمراريته في القطاع المصرفي، ويبرز بشكل جلي أهمية وجود جهة داخلية في المصرف كالتدقيق الداخلي تقوم بمتابعة أعمال المصرف وأنشطته كلها، ومتابعة أداء إدارة المخاطر ومراقبة أسلوب قياسها وتحديدها للمخاطر ومدى كفاية المخصصات اللازمة لمواجهتها بما يضمن على الأقل بقاء المصرف في السوق في الأوقات العصيبة التي تعصف بقدرات المصرف ريثما يتم اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتصويب الأداء.

خلاصة الفصل:

إن مفهوم كفاية رأس المال يخضع لتعديلات متلاحقة في ضوء التغيرات والمخاطر التي تواجه القطاع المصرفي، حيث بدأ بالظهور في الممارسات العملية للمصارف مع أول نشاط حقيقي للجنة بازل، بهدف ضمان استمرارية عمل المصرف وتدعيم جسور الثقة بينه وبين عملائه والمصارف الأخرى، وفي هذا السياق حاولت الجهات المعنية في سورية متمثلة بمصرف سورية المركزي ومجلس النقد والتسليف والجهات الرقابية الأخرى تنظيم عمل التدقيق الداخلي للتحقق من مدى التزام المصارف الخاصة العاملة في سورية بمعايير كفاية رأس المال وفق مقررات لجنة بازل، إلا أن تطبيق مفهوم كفاية رأس المال على تلك المصارف لا يزال دون الطموحات، ويحتاج إلى مزيد من التطوير على مستوى الممارسة والتشريع والتنظيم.

الفصل الثالث

دور التدقيق الداخلي في تفعيل الرقابة على كفاية رأس المال

فهرس الفصل الثالث	
المحتويات	**الصفحة**
تمهيد	59
المبحث الأول: التدقيق الداخلي المستند إلى المخاطر ودوره في إدارتها	59
المطلب الأول: التدقيق الداخلي المستند إلى المخاطر	59
المطلب الثاني: دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر	61
المبحث الثاني: دور التدقيق الداخلي في تفعيل الرقابة على كفاية رأس المال	64
المطلب الأول: دور التدقيق الداخلي في الرقابة على مخاطر الائتمان	64
المطلب الثاني: دور التدقيق الداخلي في الرقابة على مخاطر التشغيل	67
المطلب الثالث: دور التدقيق الداخلي في الرقابة على مخاطر السوق	70
المطلب الرابع: دور التدقيق الداخلي في الرقابة على كفاية رأس المال	73
خلاصة الفصل	76

الفصل الثالث

دور التدقيق الداخلي في تفعيل الرقابة على كفاية رأس المال

تمهيد:

تطورت مفاهيم التدقيق الداخلي وأهدافه خلال المرحلة الماضية بما يتماشى مع التطورات المتسارعة والمتنوعة في أنشطة المصارف، فلم تعد أهداف التدقيق الداخلي منحصرة بأمور مالية معينة وأصبح أهدافه تمس شتى النشاطات والعمليات بما يحقق الأهداف المحددة من قبل مجلس الإدارة ويضيف قيمة للمصرف ويحسن من أداء عملياته، الأمر الذي حتم على الجهات المعنية العمل على تطوير نشاط دوائر التدقيق الداخلي وتنظيمها ودفعها لانتهاج أساليب وتقنيات متطورة في عملياتها، كالتدقيق المبني على المخاطر، ومفاهيم الحوكمة والمخاطر والتقييم الذاتي للرقابة ومفاهيم الحديثة للرقابة الداخلية، وفي ضوء ذلك سيتم في هذا المبحث تناول دور التدقيق الداخلي بالرقابة على محددات كفاية رأس الما المتمثلة بالمخاطر التشغيلية والمخاطر الائتمانية ومخاطر السوق، والوصول إلى استنتاج آليات عمل نشاط التدقيق الداخلي الواجبة وخطوط العلاقات التي تربطه بالمستويات كلها في المصرف لتحقق منظومة رقابية داخلية مترابطة ومتكاملة تضع المصرف على الطريق السليم

المبحث الأول

التدقيق الداخلي المستند على المخاطر ودوره في إدارتها

يستعرض هذا المبحث التدقيق الداخلي المستند على المخاطر ودوره في إدارتها.

المطلب الأول: التدقيق الداخلي المستند إلى المخاطر:

ارتبط نشاط التدقيق الداخلي بالمخاطر مع تحوّله من عمله التقليدي المنحصر بالتدقيق المالي ليشمل إلى جانب ذلك عمله في التدقيق الإداري، ومع تصاعد وتيرة الفضائح المالية لدى كبرى الشركات العالمية، أصبح نشاط التدقيق الداخلي من خلال خدماته التأكيدية والاستشارية السلاح الأبرز لمجالس الإدارة في قيادة أهدافه الإستراتيجية وتسييرها، لما له من دور في تصميم أنظمة الضبط والرقابة الداخلية وتطويرها، وقياس وتقييم كفاءة استخدام الموارد، والمساهمة في تقييم المخاطر وإدارتها، فالعلاقة بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر مترابطة ومتفاعلة منذ

البداية، وذلك من مرحلة التخطيط لعملية التدقيق وبناء الخطة القائمة على أســاس المخاطر ذات الأولوية بالنســبة للمصــرف، بالاســتناد إلى تقارير وتوصــيات إدارة المخاطر، مروراً بمرحلة تنفيذ خطة التدقيق واختبار جودة أنظمة الضــبط الداخلي، ومدى الالتزام بتطبيقها بالكفاءة والفعالية المطلوبة، وختامها بمرحلة كتابة التقرير لوضــع مجلس إدارة المصــرف بشــكل دوري في صــورة الموقف، ووضــع التوصــيات اللازمة لها ومتابعتها وتقييم مدى الأخذ بالتوصــيات الموضــوعة، بالتنســيق مع الإدارة التنفيذية، بهدف الســيطرة على المخاطر المهمة، وإدارتها بالســرعة والكفاءة المناسـبة، وتحديد نقاط الخطر في مفاصـل عمل المصـرف، ليتم تركيز الأنشـطة التدقيقية عليها وتكثيفها (سـعيد، 2007، ص21). وبالتالي التأكّد من أن كل المخاطر تم تحديدها وتقييمها وقياسـها والإبلاغ عنها بالدرجة الكافية بمهنية وموضوعية، ودون تجاوز صلاحيات إدارة المخاطر لدى المصرف ومهامها.

تظهر مستويات العلاقة بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر بالآتي (مرابطي، 2013، ص18):

1- **مرحلة التخطيط لعملية التدقيق:** عند إعداد خطة التدقيق الســنوية، تُقيّم وتُختار نقاط التدقيق وأهدافه من وجهة نظر المخاطر والمشــاركة والتنســيق مع إدارة المخاطر في هذا الإجراء، وتحدد الإجراءات التي تتضــمن معلومات عن العمليات ذات المخاطر المرتفعة والأحداث ذات الأثر الســلبي على تحقيق الأهداف وتخالف اســتراتيجيات المصــرف وخططه، من خلال تحليل المعلومات والبيانات والمعرفة الكاملة بالأنشــطة الداخلية للمصـرف، وتحليل البيئة الخارجية المحيطة إلى جانب الفهم السـليم لاسـتراتيجيات المصـرف وخططه المعتمدة، وتوجيهات مجلس إدارة المصـرف، فالغرض الأسـاسـي من مرحلة التدقيق ليس معرفة كيفية إعداد خطة فعّالة بل معرفة كيفية بناء الخطة على أساس أولويات المخاطر.

2- **مرحلة التنفيذ:** خلال مرحلة تنفيذ خطة التدقيق يكون الهدف الأسـاسـي هو تقييم أداء أنظمة الضـبط والرقابة الداخلية وفعاليتها، والتحقق من مدى ملاءمتها لطبيعة نشاطات المصرف، ومدى قدرتها على تحجيم أثر المخاطر المحتملة وجعلها في حدودها الدنيا، وإجراء الاختبارات لتقييم ردود أفعال ادارة المصــرف واســتجابة نظام الرقابة الداخلية للمخاطر، ورفع التقارير والتوصـيات بما يضـمن تطوير مسـتوى فعالية أنظمة الضـبط الداخلية التي يتم تحديدها بالتعاون المباشر بين المدقق الداخلي ومديرية المخاطر.

3- **مرحلة أوراق العمل:** تضـــاف المعلومات المتعلقة بالمخاطر إلى أوراق العمل الخاصـــة بالمدقق، في أثناء تنفيذه لعملية التدقيق، ويتم الربط بين كل نتيجة وملاحظة يتوصـــل إليها مع المخاطر التي يتعرض إليها البنك، ويتم تقديم توصيات بخصوص خطر معين بالتعاون بين إدارة التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر.

4- **مرحلة إعداد تقرير التدقيق:** تلخّص النتائج التي تُوصّـل إليها من طرف المدقق وتتضـمن هذه النتائج تحديد المخاطر والتوصـيات اللازمة، ويُرفع هذا التقرير إلى الإدارة العليا التي بدورها تصـدر تعليماتها إلى إدارة المخاطر للأخذ بتوصيات المدقق ومتابعة تنفيذها، لتقوم إدارة المخاطر بتقييم المخاطر وتوضيحها وتحليل كيفية تجنبها.

5- **مرحلة المتابعة:** بعد إعداد التقرير تكون هنا المتابعة لتنفيذ التوصـــيات التي رخَّص عليها التقرير، كما يتم متابعة نظام الرقابة على أساس المخاطر وتقييمه بالتنسيق بين وحدة التدقيق ووحدة إدارة المخاطر، وتهدف عملية المتابعة إلى الســيطرة على المخاطر بالطريقة التي تقلل من تعرض المصــرف للخســارة، وبالتالي نجد أن هناك توافقاً بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر على توحيد نماذج عملياتها توحيداً يضـــمن للطرفين التكامل المتبادل، مع الحفاظ على الصورة الذاتية والاستقلالية لكل منهما.

المطلب الثاني: دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر:

أشـار معهد المدققين الداخليين في سـياق عرضــه لنص المعيار رقم (2110) إلى أن تقييم عمل إدارة المخاطر يعد ضـمن واجبات المدقق الداخلي ومسـؤولياته، وأكّد على وجوب فهم المدقق الداخلي لجميع جوانب المخاطر التي تعرقل تحقيق أهداف المصـــرف، كما أشـــار إلى المهام التي ينبغي على المدقق الداخلي القيام بها وهي كالآتي (رضوان، 2012، ص 44):

1- إعداد الفحوصــات الرقابية للوحدات وتقييمها، وتقويم مدى كفاية الضــوابط الرقابية وفاعليتها في مختلف نواحي الحوكمة وعمليات التشغيل ونظم المعلومات، ويشمل ذلك التقويم: موثوقية المعلومات المالية والتشغيلية وسلامتها، كفاءة عمليات الشركة وفاعليتها، حماية الموجودات، والامتثال للقوانين والأنظمة والعقود.

2- القيام بمراجعة مستقلة للأنظمة في الوحدات للتأكد من أن الإجراءات الرقابية فعالة وعمل بالشكل الصحيح.

3- تزويد دائرة مخاطر العمليات بنتائج فحوصـــاتها وأي ضـــعف أو نقص في هذه الإجراءات، وقيام إدارة التدقيق الداخلي بتقييم احتمال حدوث الاحتيال وكيفية قيام المصرف بإدارة تلك المخاطر.

4- تضـــمين تقرير التدقيق عن وحدات المصـــرف المختلفة ملخصـــاً للبيئة الرقابية بالوحدة بالاعتماد على فحص النظام ومعيار التقييم.

5- إعداد خطة التدقيق على مختلف وحدات المصـرف بالاعتماد على المخاطر وتصـنيف الوحدات حسـب معيار التقييم.

6- التأكد من أن إدارة المخاطر لدى المصـــرف تعمل بكفاءة عالية وتلبي المتطلبات العالمية والســـلطات الرقابية بهذا الخصوص.

وعلى هذا الأســـاس يتوجب على مجلس إدارة المصـــرف الحرص على بناء منظومة تدقيق داخلي تضـــم أفراداً يتمتعون بالخبرة والمعرفة بنشـاط المصـرف وبالمخاطر التي يواجهها في شـتى الدوائر والأقسـام داخله وقادرين على معرفة كافة المخاطر التي يواجهها خلال تنفيذ نشـاطاته وعملياته وتشـخيصـها وحصـرها، ويملكون القدرة على مراقبة وضـع الهيكلية التنظيمية التي رسـمها مجلس الإدارة موضـع التنفيذ من خلال تأمين نظام اتصـال عملي بين التدقيق الداخلي وبين إدارة المخاطر والوحدات الإدارية كلها في المصـــرف قائم على تحديد خطوط واضـــحة للمســـؤوليات والواجبات الملقاة على عاتق المسـتويات كلها داخل الهيكل التنظيمي للمصـرف ويوفر السـبل والإجراءات كلها التي تمكّن العاملين لدى المصرف من الإبلاغ عن أي مخالفات محتملة بصورة سرية وفي الوقت المناسب بما يمكّن من متابعة هذه المخالفات واتخاذ التدابير المناسبة بشأنها.

كل ذلك ضمن نظام متكامل للضبط الداخلي مرتبط بالتدقيق وعلى أساس أولويات المخاطر التي يمكن أن تؤثر سلباً في تحقيق أهداف المصـرف المحددة وتوجهات الإدارة الاسـتراتيجية آخذا في الحسـبان طبيعة نشـاط المصـرف وحجم عملياته، وعلى أن يتم تجرى المراجعة والتحديث الدوري لمكونات هذا النظام للتأكّد من إحاطته بأية مخاطر جديدة وقياس مدى فاعليته وملاءمته لتحديد المخاطر وإدارتها باسـتخدام سـبل عملية لإيصـال التقارير للتعرّف من أفراد التدقيق الداخلي على سلامة النظام المعتمد ومدى التقيّد بالقوانين والتعليمات والسياسات المفروضة المرتبطة به

واستعراض الصعوبات وأي عقبات ومشاكل تواجه تنفيذه وتثبّط من فعاليته، الأمر الذي يستوجب من لجنة التدقيق ومجلس الإدارة تضمين نطاق عمل التدقيق الداخلي لمبادئ منهجية لتقييم المخاطر ومراجعتها وتعديلها بما يتناسب وفعالية تطبيق نظام إدارة المخاطر، واتباع أسلوب التدقيق بالمخاطر بطريقة متكاملة سواء بالتدقيق المستمر لضمان المتابعة وتوفير الحماية وتوثيق العمليات، أو التدقيق الدوري بالتحقق من متابعة العمليات ومستوى المخاطر والتحقق من ملائمة أساليب القياس المعتمدة.

بناءً على ما سبق يمكننا استخلاص الخطوط العريضة للمسؤوليات الملقاة على عاتق لجنة التدقيق وإدارة التدقيق الداخلي في الرقابة على إدارة المخاطر لدى المصرف بالآتي:

1- التأكد من توفر الظروف والبنى الأساسية اللازمة لإدارة المخاطر التي تحيط أنشطة المصرف وعملياته.

2- التأكد من ضمان استقلالية عمل إدارة المخاطر والتدقيق الداخلي وحمايتها.

3- التحقق من الالتزام بالأنظمة والإجراءات الواردة في السياسة العامة لإدارة المخاطر.

4- تقييم مدى كفاية أنظمة التعرف على المخاطر وفعاليتها وآليات قياسها المتبعة على مستوى أنشطة المصرف وعملياته كلها.

5- تقييم كفاية أنظمة الضبط الداخلي وفعاليته وإجراءات الرقابة الموضوعة للتأكد من صحة قياس المخاطر.

6- تقييم التقارير المعدة من قبل مدير المخاطر حول الإطار العام لإدارة المخاطر وسرعة نظام الكشف والإبلاغ وفعاليته عن الانحرافات والبت بمعالجتها وإجراءات التصحيح المتخذة بخصوصها.

7- رفع تقارير دورية مصحوبة بالتوصيات إلى لجنة التدقيق أو مجلس الإدارة عن نتائج تقييم كفاءة إدارة المخاطر وفعاليته وكل الأنشطة والعاملين فيها ونقاط الضعف التي تعتريها والانحرافات عن الأنظمة والسياسات والإجراءات الموضوعة.

المبحث الثاني

دور التدقيق الداخلي في تفعيل الرقابة على كفاية رأس المال

تسهم المصارف إسهاماً مهماً ورئيسياً في دفع عجلة التنمية ورواج الاقتصاد القومي لكل دولة، إذ تتعدد وتتنوع الأنشطة التي تقوم بها المصارف لتحقيق هذا الهدف، لذا يركّز معظم اقتصاد الدولة على هذه الكيانات ويوجه لها الاهتمام، فالتقصير في أداء المصارف له تأثيرٌ سلبي على اقتصاد الدولة، وليس من السهل على المصارف تحمل هذه الأعباء في ظل جملة تحديات ومخاطر تواجهها وتؤثر على أدائها، لذلك تعين عليها إتباع بعض السياسات التي يأتي في مقدمتها الحفاظ على كفاءة الأداء المصرفي، الذي يعد مفهوماً حديثاً من الناحيتين النظرية والتطبيقية، وأحد حلول البقاء والاستمرار، لتشكيل مركز مالي يُمكِّن من مواجهة المخاطر الداخلية والخارجية، ومسايرة التغيرات الحاصلة في عالم المال والأعمال، وتعزيز كفاية رأس المال.

المطلب الأول: دور التدقيق الداخلي في الرقابة على مخاطر الائتمان:

تسعي إدارة المصرف لتحقيق أكبر عائد ممكن من خلال عمليات الإقراض والتوسع في تقديم الخدمات المصرفية يرافق هذه العمليات مخاطر جمّة مرتبطة بها مباشرة، متمثلة بمخاطر الائتمان الناشئة عن ضعف قدرة العملاء على الوفاء بالتزاماتهم تجاه المصرف، الأمر الذي يحتّم على إدارة المصارف التركيز على تحقيق الجودة والكفاءة في إدارة هذه المخاطر قبل وقوعها، من خلال آليات التنبؤ المسبق بالخطر وإجراءات الرقابة على العمليات، بالتوازي مع الرغبة في تحقيق أفضل عائد ممكن، والوصول إلى مركز مالي متين يحقق الاستمرارية والجودة في استغلال الموارد (الجميل، 2012، ص17).

قامت لجنة بازل للرقابة المصرفية بإصدار ورقة تتضمّن مجموعة من المبادئ الهادفة لتيسير عمل المصارف والسلطات الرقابية وتأمين القدرة لديها في تحديد ركائز الإدارة السليمة للمخاطر الائتمانية، وتوفير إطار عام لإدارة المخاطر الائتمانية ومراقبتها وضبطها بفعالية، سيتم عرض أبرز النقاط التي تناولت الرقابة على المخاطر الائتمانية وفق ما يأتي (Basel Committee, 2000):

← على المصارف أن تضع نظاماً فاعلاً لمراقبة الائتمان يضمن الوقوف على الوضع المالي للعميل، ومتابعة تدفقاته النقدية المستقبلية المتوقعة من نشاطاته وقيمة الضمانات، بالشكل الذي يمكنه من التنبؤ بمخاطره المحتملة، ومن تصنيف المحفظة الائتمانية على هذا الأساس، وإعداد تقارير دورية للإدارة بهذا الخصوص، وتأمين معلومات دقيقة من المختصين بمراقبة الائتمان إلى المكلفين بتصميم التصنيفات الداخلية للمخاطر الائتمانية.

← على المصارف أن توظّف نظاماً لمراقبة هيكل المحفظة الائتمانية ونوعيتها متوافقاً مع طبيعة المحفظة الائتمانية للمصرف وحجمها وتعقيدها، ويحرص على قياس التركزات الائتمانية التي تشكل مخاطر على المحفظة الائتمانية لديه، وبما يسمح للمصرف استخدام البدائل لخفض التركزات أو تخفيفها، كزيادة رأس المال أو بيع القروض، مشتقات الائتمان، أو التوريق.

← إرساء نظام تقييم دوري ومستقل لعمليات إدارة مخاطر الائتمان وأنشطتها، ورفع نتائج هذه المراجعات والتوصيات المرافقة لها مباشرة إلى مجلس الإدارة والإدارة العليا لاتخاذ ما يلزم بخصوصها، الأمر الذي يحتم عليها التركيز على تفعيل عمل المراجعة الداخلية وتوفير المقومات اللازمة لنجاحها في الوصول لموثوقية المعلومات المقدمة لأصحاب القرار وكفايتها وتقييم أداء المكلفين بعمليات المنح الائتماني وتقديم صورة شاملة عن وضع المحفظة الائتمانية.

← التأكد من أن عملية المنح الائتماني مدارة ومراقبة رقابةً ملائمة وبالشكل الذي يحافظ على مخاطرها ضمن الحدود المقبولة المحددة من قبل مجلس الإدارة، وتدعيم الرقابة الداخلية لمتابعة التقيّد بالسياسات الائتمانية والحدود المعتمدة، وتقديم الدعم المناسب لنشاط التدقيق الداخلي للقيام بأعماله الرقابية دورياً وبما يضمن توافق الأنشطة الائتمانية مع سياسات المصرف الائتمانية وإجراءاته، وتحديد نقاط الضعف في هذه السياسات وأي استثناءات على السياسات والإجراءات والحدود الموضوعة.

← المراجعة الداخلية الدورية والمنتظمة للتسهيلات الائتمانية المتعثرة أو المشكوك بها، واتخاذ الإجراءات الوقائية المبكرة بخصوصها، والعمل على تحديد نقاط الضعف والمشاكل المرافقة للعملية الائتمانية.

بناءً على ما سبق يمكننا استنتاج أبرز الآليات والواجبات الملقاة على عاتق نشاط التدقيق الداخلي لدى المصرف والتي تُظهر مستويات العلاقة بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر الائتمانية في كامل مراحل المنح الائتماني، وبالتالي تحديد عمل التدقيق الداخلي في الرقابة على المخاطر الائتمانية كأحد محددات نسبة كفاية رأس المال بالآتي:

1- التحقق من التزام المصرف باستراتيجية إدارة مخاطر الائتمان وسياستها المعتمدة من قبل مجلس الإدارة والموضوعة موضع التنفيذ من قبل الإدارة التنفيذية بما يتوافق ومتطلبات المعايير الدولية والسلطات الرقابية ومراجعتها دورياً.

2- تقييم كفاية نظام المعلومات الإدارية والتقنيات التحليلية المستخدمة لقياس المخاطر الائتمانية الكامنة في نشاطات المصرف المختلفة داخل الميزانية وخارجها ومن ثم تحليلها.

3- التأكّد من توافر فريق عمل مستقل وموضوعي ذي كفاءة لدى إدارة المخاطر الائتمانية، قادر على استيعاب مخاطر عمليات الائتمان وعلى قدر كاف من المسؤولية لتنفيذ متطلبات نظام إدارة هذه المخاطر.

4- التأكّد من قيام المصرف بوضع نظام للرقابة المستمرة على محتويات الملفات الائتمانية يضمن تحديث المعلومات الائتمانية ويضمن كفايتها في الكم والنوع.

5- التحقق من جودة المحفظة الائتمانية كلها ومدى كفاية المخصصات وأن تلك الجودة تتفق والسياسات المعتمدة من مجلس الإدارة والمعايير السليمة لمنح التسهيلات الائتمانية، والتحقق من قيام إدارة المخاطر بإيجاد نظام لمتابعة نوعية إجمالي محفظة الائتمان كالتركزات الائتمانية على مستوى (العميل- النشاط – المجموعة المترابطة – جغرافياً – قطاعياً).

6- مراقبة عمليات المنح الائتماني والتحقق من مدى انسجامها مع الصلاحيات والتفويضات الممنوحة ومستوى المخاطر المقبول والحدود والأنشطة المستهدفة المحددة، والتأكد من أن مبالغ التسهيلات الممنوحة والمستعملة تبقى ضمن الحدود والمعايير الاحترازية والسقوف المحددة، والتأكد من أن أية تجاوزات على السياسات والإجراءات والحدود الموضوعة يتم الإبلاغ عنها للجهات الإدارية المعنية في الوقت المناسب.

7- تدقيق ملفات التسليف الخاصة بالعملاء للتحقق من دقة إجراءات التوثيق المتبعة من قبل إدارة المخاطر وحداثتها وفعاليتها ومن كفاية الوثائق والمستندات اللازمة المفترض تضمينها في ملفات العملاء، والتأكّد من تحقيق شروط الفصل الوظيفي بين مهام المكلفين بعمليات الائتمان بكل مراحله.

8- مراقبة آلية معالجة الديون غير المنتجة والخطوات اللّازمة المتخذة من قبل المصرف لمتابعتها، والتحقق من توفير نظام خاص للمعالجة المبكرة لتدني نوعية الائتمان متضمناً طرق مراجعتها وتقييمها والتقارير اللازم إعدادها لإبلاغ الجهات المعنية بها وبكيفية معالجتها والخطوات اللازمة لملاحقة تحصيلها.

9- مراقبة اختبارات الجهد المعتمدة من قبل إدارة المخاطر وتقييمها بهدف تقييم الديون في ظل ظروف ضاغطة وأحوالٍ صعبة كحصول تباطؤ في الاقتصاد أو تزايد في مخاطر السوق أو حصول نقص في السيولة وذلك لمعرفة مدى صحة تقييم إدارة المخاطر لإمكانية تحمل الخسائر التي تنتج عن الظروف والأحوال المفترضة.

10- حرص التدقيق الداخلي على اعتماد أسلوب رقابي عملي ومهني بما لا يتعارض ومهام القسم المسؤول عن إدارة المخاطر الائتمانية لدى المصرف عبر رفع مستوى التنسيق في مدة التحضير للمهام الرقابية وإعداد خطط التدقيق الداخلي لضمان تحقيق متطلبات شتى المعايير المشار إليها سابقاً.

11-التقييم المستمر والمستقل لمختلف جوانب عملية إدارة مخاطر الائتمان ورفع التقارير مصحوبة بالتوصيات وإبلاغ مجلس الإدارة والإدارة العامة في المصرف بنتائج التقييمات المنفذة ومتابعتها بانتظام.

المطلب الثاني: دور التدقيق الداخلي في الرقابة على مخاطر التشغيل:

تطوّر دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر التشغيلية مع تنامي الخدمات المالية والمصرفية وتوسّعها، والتطور الكبير في استخدام الوسائل التقنية والالكترونية، وتوجّه المصارف توجهاً كبيراً للاستعانة بالخدمات التي توفرها جهات خارجية وظهور مخاطر كبيرة بمواجهة أنشطة وعمليات المصرف نتيجة لذلك، كفشل العمليات الداخلية والأنظمة المتبعة وقلة كفايتها، والخسائر التي يمكن أن تترتب عن التعاملات مع الغير، أو ضعف الأنظمة الالكترونية، إلى جانب ازدياد عمليات الاحتيال والقرصنة المصرفية، وما رافقها من خسائر كبيرة هددت المراكز المالية لهذه للمصارف، الأمر الذي أدّى لتحدد مفهوم مخاطر التشغيل في المصارف.

قامت لجنة بازل للرقابة المصرفية بإصدار ورقة تتضمّن مجموعة من المبادئ الهادفة لتيسير عمل المصارف والسلطات الرقابية وتأمين القدرة لديها في تحديد ركائز الإدارة السليمة للمخاطر التشغيلية، وتوفير إطار عام لإدارة المخاطر التشـــغيلية ومراقبتها وضـــبطها بفعالية، ســـيتم عرض أبرز النقاط التي تناولت الرقابة على المخاطر التشغيلية (Basel Committee on Banking Supervision, 2003):

← يتوجب على مجلس الإدارة القيام بإخضاع هيكل إدارة المخاطر التشغيلية لوظيفة تدقيق داخلي فاعلة وشاملة ومستقلة وتضم عناصر أكفاء وعلى قدر عال من المهنية والكفاءة العلمية والعملية.

← يتوجب على المصرف توفير إجراءات تدقيق داخلي تشمل مراقبة الالتزام بتطبيق السياسات والإجراءات كلها بفعالية، وعلى أن يقوم مجلس الإدارة ولجنة التدقيق بالتأكّد من مدى فعالية برامج التدقيق وتكرارها بما يتلاءم ومستوى التعرض للمخاطر.

← من مسؤوليات التدقيق الداخلي الرقابة الدورية على فعالية تطبيق إطار المخاطر التشغيلية.

← يقع على عاتق مجلس الإدارة ضمان توفير البيئة الرقابية المناسبة التي تضمن تحقيق استقلالية ومرونة التدقيق الداخلي بالشكل الذي يضمن المراقبة الفعالة لإدارة المخاطر التشغيلية، وبالتالي توفير البيانات والمعلومات للإدارة حول كفاءة إدارة هذه المخاطر وفعاليتها.

← يتوجب على المصرف توفير بيئة رقابية منتظمة لأوجه هذه المخاطر التشغيلية والتعرض الملموس لها، من خلال توفير نظام رقابي فعال يسهم باكتشاف أية تغيرات أو قصور في إدارة المخاطر التشغيلية سياساتها وعملياتها وإجراءاتها وتصحيحها في الوقت المناسب.

← تسهم مراقبة الخسائر التشغيلية وتحديد مؤشرات الإنذار المبكر للمخاطر بالتنبؤ بالخسائر المستقبلية وتعكس المصادر المحتملة للمخاطر، بما يوفر معلومات دورية داخلية (مالية، تشغيلية، امتثال) وخارجية (وضع السوق، الأحداث والظروف المحيطة) ترفع بتقارير للإدارة العليا من قبل مختلف وحدات العمل وقسم إدارة المخاطر والتدقيق الداخلي.

بالتالي يمكن استنتاج المسؤوليات الملقاة على عاتق نشاط التدقيق الداخلي فيما يخص الرقابة على المخاطر التشغيلية كأحد محددات كفاية رأس المال وتلخيص الآليات الواجبة والمتبعة من قبلهم بالآتي:

1- القيام بإجراء رقابة فاعلة وشاملة على عمل إدارة المخاطر التشغيلية بما يجعل مجلس إدارة المصرف على علم ودراية بكفاءة إدارة المخاطر التشغيلية الجوهرية التي يتعرض لها المصرف، ووضعه دورياً في واقع نظام إدارة المخاطر التشغيلية الذي وضعته إدارة المصرف العامة والمعتمد من قبل مجلس الإدارة.

2- تقييم أداء عمل الفريق المكلّف بإدارة المخاطر التشغيلية والتأكد من امتلاكه أشخاص مدربين وذوي كفاءات مهنية مناسبة ويتمتعون بمستوى عالٍ من الاستقلالية والموضوعية بالشكل الكافي لنجاح مهام هذه الإدارة.

3- التحقق من كفاية الأدوات اللازمة ومن تهيئة الظروف المناسبة لنجاح نظام إدارة المخاطر التشغيلية المعتمد، والتأكد من قيام كل وحدات المصرف وأقسامه بتنفيذه، ومن التزامهم بكل الصلاحيات والمسؤوليات المحددة من قبل المجلس والواجب توافرها لكل مستوى إداري على علاقة بالمخاطر التشغيلية.

4- التحقق من فاعلية آليات الإبلاغ عن الأحداث التشغيلية المعتمدة لدى إدارة المخاطر ومن توافر قاعدة بيانات لديها للأحداث التشغيلية، والتأكّد من حرص جميع الأطراف في المصرف على التوثيق والإبلاغ عن كل المعلومات المرتبطة بهذه المخاطر.

5- التأكد من وعي كل مستويات الموظفين في المصرف لمسؤولياتهم وواجباتهم فيما يتعلق بإدارة المخاطر التشغيلية وماهية هذه المخاطر وأثرها على المصرف عامةً وعلى العاملين لديه خاصةً.

6- مراقبة الالتزام بحدود مؤشرات المخاطر التشغيلية المعتمدة من قبل المجلس الإدارة وتقدير مدى الحاجة إلى وجود حدود بديلة للمخاطر والعمل على مراقبة التعديلات على هذه الحدود واقتراحها في ضوء قدرة المصرف لمواجهة هذه المخاطر واستعداده لذلك، والتحقق من مدى التقيّد بالتعليمات والحدود الموضوعة من قبل المجلس.

7- تقييم سياسات تحويل المخاطر المعتمدة وعقود الدعم الخارجية، والتأكّد ومراقبة عمل الجهات المكلفة بوضع خطط الطوارئ واختبارها وخطط العمل البديلة لضمان استمرارية العمل وتخفيف خسائر الأزمات والتحقق من مراجعتها دورياً.

8- مراقبة صحة استخدام مؤشرات الإنذار المبكّر للمخاطر التشغيلية ودقتها ومعرفة مدى تعرّض المصرف لها وتبعاتها وصحة تقدير آثارها والعوامل المسببة لها وانعكاساتها على حسن سير العمل لدى المصرف.

9- المحافظة على أصول التعاون مع مديرية المخاطر بخصوص النقاط المشار إليها أعلاه والتنسيق معها لاعتماد الرقابة الدورية على كل الجوانب المحيطة بالمخاطر التشغيلية التي تعترض عمل المصرف، وإجراء تقييمات مشتركة لنظام إدارة المخاطر التشغيلية والبحث في سبل تطويره وتضمينه أي مخاطر جديدة تكتنف عمل المصرف والبحث في أسس تحديد هذه المخاطر وتقييمها ومراقبتها.

10- رفع التقارير إلى لجنة التدقيق ومجلس الإدارة بخصوص التقييمات المنفذة مصحوبة بالتوصيات اللازمة ليتم من قبلهم اصدار التوجيهات واتخاذ القرارات الكفيلة بتصحيح الخلل وتصويب المسار في الوقت المناسب.

المطلب الثالث: دور التدقيق الداخلي في الرقابة على مخاطر السوق:

حظيت مخاطر السوق باهتمام كبير من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية، وحددت ثلاث دعائم تستند عليها المصارف في قياس مخاطر السوق ومعالجتها، وتحديد متطلبات رأس المال اللازم بخصوصها.

- **الدعامة الأولى:** تضمن هذه الدعامة كيفية التعامل مع مخاطر السوق المرتبطة بالأنشطة التجارية في إطار متطلبات رأس المال، وطرق التقييم اليومي للموجودات والمطلوبات عبر نماذج يتم معايرتها وفقاً لأسعار السوق السائدة Marking –to– Market أو ما يسمى بالقيمة العادلة، وتطبق القيمة العادلة على جميع الموجودات والمطاليب المحتفظ بها لأغراض المتاجرة. في هذا السياق قدمت تكلفة رأس المال لمخاطر السوق المرتبطة بجميع البنود في دفتر التداول من خلال تعديل رأس المال، ووضع نهج موحد لتقييم تكلفة رأس المال لهذه المخاطر، وخصص رأس المال تخصيصاً منفصلاً من خلال النهج الموحد لكل من سندات الدين والأوراق المالية ومخاطر الصرف الأجنبي ومخاطر البضائع. واستخدم نهج داخلي قائم على نماذج إحصائية لمعالجة مخاطر السوق في رأس المال من قبل البنوك الكبيرة ذات العمليات المالية المعقدة التي تمتاز بإدارة مخاطر قوية، حيث تم استخدام مقياس القيمة المعرضة للمخاطر VAR لمعالجة مخاطر السوق متطلبات رأس المال باستخدام صيغ محددة تطبّق على النموذج الداخلي.

- **الدعامة الثانية:** تتضمّن تطوير آلية احتساب كفاية رأس المال بما يعكس مخاطر الائتمان للأطراف المقابلة لحساب الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال لدى المصرف، ومن جهة أخرى ينبغي على المصرف التأكّد من وجود إجراءات ملائمة تضمن الحفاظ على مستويات رأس المال ضمن المتطلبات الرقابية، مع تشجيع المصارف على تطوير تقنيات إدارة المخاطر المعتمدة وتطبيقها وتقييمها، وبالتالي الضغط على المصارف لتطوير البيئة المحيطة بإدارة المخاطر لدفعها لاتخاذ كل الإجراءات الكفيلة بتفعيل عملها ورفع مستوى الكفاءة.

- **الدعامة الثالثة:** التأكّد من امتلاك المصارف إجراءات ملائمة لإدارة مخاطر السوق، آخذةً بالحسبان طبيعة المخاطر وحدود تقبل المخاطر لديها ودرجاته وأوضاع السوق وسيولته، إلى جانب وجود سياسات وإجراءات احترازية لتحديد هذه المخاطر وقياسها وتقييمها ومراقبتها والإبلاغ عنها والسيطرة عليها، إضافة إلى تصميم إجراءات لإدارة المخاطر تقدم صورة شاملة عن التعرّض لمخاطر السوق على مستوى المصرف وتتأكّد من توافق الإجراءات مع قابليته لاستيعاب المخاطر مهما كبر حجمها، كما يجب التأكّد من مصادقة مجلس إدارة المصرف واعتماده لمختلف السياسات والإجراءات الخاصة بإدارة مخاطر السوق والتأكّد من توافقها مع السياسات العامة للمخاطر.

يلاحظ من خلال العرض أعلاه، إيلاء لجنة بازل للرقابة المصرفية اهتماماً كبيراً في لفت انتباه السلطات الرقابية لأهمية متابعة المخاطر السوقية لدى المصارف، وبالتالي حثها على توجيه المصارف لتفعيل الأدوات الرقابية الداخلية لدى المصارف لا سيما التدقيق الداخلي لديه لمتابعة تعرضات المصارف لمخاطر السوق وكفاءة إدارة المخاطر ومهنيتها الواجبة خلال تنفيذ أنشطتها، ومن حيازة المصرف لمستويات مناسبة من رأس المال والاحتياطيات الكافية لمواجهة الخسائر غير المتوقعة، وبما يضمن استمرارية عمليات المصرف وبالتالي سلامة القطاع المصرفي كله.

ومن هذا المنطلق وبخلاصة ما سبق تبرز لدينا الآليات والمسؤوليات التي تحدد عمل التدقيق الداخلي لدى المصارف في تحقيق إجراءات ملائمة للرقابة على إدارة مخاطر السوق كأحد محددات نسبة كفاية رأس المال بالآتي:

1- التأكّد من حرص المصرف على توفير نظام قادر على تحديد طبيعة هذه المخاطر بمختلف أنواعها ودرجات تقبلها وآثارها المحتملة على المصرف.

2- التحقق من قدرة نظام إدارة المخاطر لدى المصرف من حصر تعرضات المصرف تجاه مخاطر أسعار الفائدة.

3- التأكد من قدرة النظام على تحديد مراكز القطع الأجنبية وفق المتطلبات التنظيمية ومن قيام المصرف بتحديد سقوف التعامل بالقطع الأجنبي ومراقبة الالتزام بها والتحقق من المتابعة اليومية لكل مركز من مراكز القطع ومن تحقيق مبدأ فصل المهام خلال تنفيذ المهام المتعلقة بها (تنفيذ عملية القطع- تسجيلها- متابعتها).

4- التحقق من دقة تبويب محفظة الأوراق المالية وفعاليتها ومن الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية الناظمة لهذا الجانب.

5- التحقق من دقة احتساب متطلبات رأس المال اللازم لتغطية مخاطر المركز المفتوح الناتجة عن تقلبات أسعار الأوراق المالية.

6- التحقق من دقة احتساب متطلبات رأس المال اللازم تكوينه لمقابلة مخاطر التسوية للمراكز المحتفظ بها بغرض المتاجرة (عمليات بيع وشراء الأسهم والسندات، المشتقات المالية، تبادل العملات...).

7- التأكد من دقة احتساب متطلبات رأس المال اللازم تكوينه لمقابلة مخاطر أسعار الصرف وتقلبات أسعار الفائدة.

8- تدقيق برامج اختبارات التحمّل المتبعة من قبل إدارة المخاطر ومن مدى واقعيتها وملاءمتها ومن محاكاتها وتغطيتها لمختلف الفروض والسيناريوهات الممكنة وتحديدها الدقيق للتأثيرات السلبية للعوامل والأحداث غير المواتية التي يمكن أن تواجه المصرف محلياً أو دولياً والتي يمكن أن ينتج عنها تكبد المصرف لخسائر أو تحقيق أرباح غير عادية.

9- تأمين العناصر والخبرات ذات الكفاءة لدى إدارة التدقيق الداخلي للقيام بالتنسيق مع إدارة المخاطر لدى المصرف لمراقبة عمليات التحليل المتواصلة لأوضاع السوق ومخاطره المتوقعة.

10- تضمين خطط التدقيق الداخلي لمهام رقابية دورية بهدف تقييم السياسات والإجراءات الاحترازية المتبعة من قبل المصرف لتحديد هذه المخاطر وقياسها وتقييمها ومراقبتها وآلية الإبلاغ عنها وطرق السيطرة عليها بتخفيفها أو الحد منها وتقييم سرعة الاستجابة لها.

المطلب الرابع: دور التدقيق الداخلي في الرقابة على كفاية رأس المال:

إن مفهوم الكفاءة المصـــرفية Banking Efficiency حديثٌ نســـبياً؛ وظهرت له عدة تطبيقات في الأعمال المصـــرفية على المســـتوى العالمي، وارتبط بمفاهيم (كفاية رأس المال، الملاءة المصـــرفية، تعزيز الميزة التنافســـية، مواجهة المخاطر، التسويق المصرفي، جودة الخدمات المصرفية، ترشيد الإنفاق..) هذه المفاهيم التي فرضت نفسها بقوة على المصارف الصغيرة والمتوسطة، بسبب شدة المنافسة الناتجة عن قوة مصارف القطاع الحكومي وضخامة المصـارف الدولية، وما تمتلكه من ملاءة مالية، وتعدد مصـادر التمويل، وقدرات تكنولوجية هائلة لتسـويق الخدمات المصـــرفية بجودة عالية وبتكاليف منخفضـــة، بالتزامن مع تحرير تجارة الخدمات المصـــرفية ..إلخ، ما أفرز عدة تحديات تنافســية ألقت بثقلها على عاتق مصــارف القطاع الخاص الصــغيرة والمتوســطة، ودفعتها للتكيف لمواجهة آثارها السلبية، والسـعي لتأسـيس ميزات تنافسـية ضـمن هذه الأجواء (مركز الدراسـات المالية والمصـرفية، 2013، ص33).

فمن المهام الرئيســية التي نشــأ من أجلها مفهوم الكفاءة المصـــرفية هو تقليل المخاطر المحتملة التي تعترض مصـارف القطاع الخاص، وتمكينها من تحصـين ملاءتها المالية وتعزيز وضـعها المالي القائم، بالإضـافة لتحسـين جودة الخدمات، وخفض التكاليف، وزيادة أرباح المسـاهمين، ومن ثم تعزيز الميزة التنافسـية.. إلخ (Ray & Eric 2012, pp101-103). وقد أســـهمت ضـغوط المنافسـة في دفع المصـارف لدى معظم الدول المتقدمة لتعديل اتجاهاتها الاسـتراتيجية، وتحفيزها نحو تقليص التكاليف، والسـعي لزيادة توليد العوائد، وتحسـين معدلات الأداء من أجل البقاء والاستمرار والنمو، ولا يستطيع أي مصرف أن يدعم بقاءه في بيئة تنافسية لمدة طويلة دون تطوير الأداء من خلال ضـبط الكفاءة المصـرفية (Berger & Humphhery, 2017, p15). فإن إجراء دراسـات في الكفاءة المصرفية يسهم في التحقق من أن إدارة المصرف تسعى للاستغلال الأمثل والفعال للموارد المتاحة، وتمارس ترشيد الإنفاق، وتعرف مدى قدرتها على استخدام الموارد البشرية والمالية والموجودات الثابتة والأصول المتداولة.. بأساليب أكثر إنتاجية، ومدى فاعليتها في ممارســة مهام التشــغيل الربحي، والاســتثمار الفردي والجماعي، والتوجيه الهادف

والربحي لعمليات التسليف والإقراض، والحكم على الموقف المالي (السابق والحالي) للمصرف، وما هي المخاطر المحتملة التي يمكن أن تواجهها، ومن ثم تعزيز كفاية رأس المال لديها (الكور، 2008، ص180).

ومن هنا فقد حظي موضوع التدقيق الداخلي Internal Audit باهتمام محلي ودولي من قبل منظمات الأعمال وهيئات تشريعية مُنظمة للعمل المصرفي، بالتزامن مع جهود عدة باحثين في الفكر المحاسبي لإغناء هذا الجانب، لأثره المهم في زيادة مصداقية القوائم المالية ومساندة الإدارة العليا للقيام بمهامها بكفاءة عالية، والارتقاء بأداء نظم الرقابة الداخلية، والتحقق من كفاءة الأداء المصـــرفي لمواجهة المخاطر المختلفة، ومن هذا المنطلق فقد فرض التدقيق الداخلي نفسه بقوة كحاجة أساسية للمصارف، لتقديم خدمات التأكيد والاستشارة للإدارة وقيمة مضافة لعمل المصرف، بضمان إنجاز أنشطته بشكل اقتصادي، وبكفاءة وفاعلية، والتنبؤ بالمخاطر المحتملة الحالية والمستقبلية .(Kehinde, 2015, p169)

وبخلاصة ما أُشير إليه في المحاور النظرية للدراسة فقد تعددت دوافع مصارف القطاع الخاص لتفعيل أثر الرقابة الداخلية، بالحفاظ على متانة المصـــرف وقوة رأس ماله، وتحقيق التوازن المأمول بين العائد والمخاطرة، وبما يحافظ على حقوق المساهمين والمودعين من الهدر، وتحقيق استقرار مطمئن لدى المصرف من ناحية رأس المال، وتعزيز الكفاية المالية لديه، خوفاً من التعثر أو حتى الإفلاس والخروج من الخدمة، أو لتحقيق الاســـتمرارية مع الحفاظ على الحصة السوقية وزيادتها لتعزيز الميزة التنافسية، وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف الاستراتيجية سعت تلك المصـــارف إلى اتخاذ مجموعة من إجراءات الرقابة والضـــبط الداخلي لديها، والتي عدها بعض المحللين الاقتصاديين أحد أشكال المواجهة، والاستعداد لأسوأ السيناريوهات والخسائر وفشل الاستثمارات بتوفير احتياطي متين لرأس المال وتنفيذ الإجراءات الرقابية المحددة وفق مقررات لجنة بازل لا سيما الدعامة الثانية من مقررات لجنة بازل /2/ أو ما يعرف بعملة المراجعة الإشـــرافية التي تهدف للربط بين الإطار العام للمخاطر التي تواجهها البنوك وكفاءة نظام إدارة المخاطر وكفاية رأس المال لديه وتطبيق مفهوم عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال ICAAP والتي حددت أيضاً أهم الخصائص الواجب توافرها بالتقييم الداخلي لكفاية رأس المال في عده جزءاً أساسياً من إدارة المصـــرف وثقافة اتخاذ القرار لديه وعلى أن يكون شـــاملاً وذا رؤية مســـتقبلية ويراجع ويدقق دورياً على أســـاس

المخاطر مع الأخذ بالحسبان تدقيق مدى كفاءة عملية قياس المخاطر وتقييمها، كما حددت بدقة المسؤوليات الملقاة على مجلس إدارة المصـــرف والإدارة العليا مع الإفصـــاح عن قيامهم بهذه المســـؤوليات بما بتناســـب والمســـتوى المستهدف للقاعدة الرأسمالية مع الإطار العام لمخاطر المصرف والبيئة الاقتصادية التي يعمل في إطارها من خلال تطبيق إجراءات عمل ملائمة وسياسات ذات مصداقية لتحديد المخاطر الجوهرية وقياسها ومتابعها والاقرار عنها، مع منح إدارة التدقيق الداخلي أهمية واضحة في هذه المقررات في تحديد اختصاصها بمراجعة أعمال وأنشطة كل إدارات المصرف بما فيها إدارة المخاطر وإدارة الالتزام.

فضـــلاً عن ظهور الحاجة للتوجّه نحو تدقيق الأنشـطة والعمليات لدى المصـرف بما يحقق تخفيضـاً للمخاطر وزيادة للعائد بالتركيز على تحســـين الكفاءة وتطوير الأداء والاســـتخدام الأمثل للموارد من باب تدقيق التكاليف وتخفيضـها وربما التماس الحاجة لدمج الوظائف المتشـابهة، وتسـريح العمالة الفائضـة والتركيز على النوع بدلاً من الكم، وضبط تمويل أنشطة التأهيل والتدريب للوظائف الإدارية والمالية والمحاسبية، وضبط النقدية واتخاذ اجراءات متواصـلة لضـبط السـيولة وتكثيف الأصـول سـهلة التسـييل عند اللزوم كالتقليل من التوسـع في شـراء الأراضـي، والمباني، إلى جانب محاولة استيعاب خسائر التشغيل، والسعي لزيادة الاحتياطيات النقدية بما يتلاءم والاحتياجات على مختلف المدد والآجال ويحافظ على مســـتوى مقبول من رأس المال كافي لمواجهة المخاطر المســـتقبلية غير المستشعرة (Sharmaa & Rainab & Singhc, 2012, p59). وبالشكل الذي يوفر هامشاً نقدياً لزيادة الثقة في الاسـتثمارات المالية والمصـرفية في الظروف الصـعبة، والسـعي لتوفير ما هو ضـروري من أصـول مادية وموارد بشرية، بما يضمن حد أدنى من الخدمات، ويجذب أكبر قدر من العملاء وأعلى مستوى من التشغيل (Rahimi & Amini, 2015, p111).

فالمصارف اليوم مطالبةٌ بأن تتخذ إجراءات تمنع أي احتمال للفشل جراء أي خطأ في تقدير كفاية رأس المال، للحيلولة دون عجز المصرف عن الوفاء بالتزاماته المالية، وحتى القانونية منها وبما يتلاءم وتوجيهات السلطة التنظيمية في الدولة والتشريعات التي قد تستلزم من المصرف أن يوفر حداً أدنى من رأس المال الواجب أن يكون بحوزة المصرف، لأن عكس ذلك قد يؤدي إلى مخاطر جمّة قد تصل للإفلاس، لذلك تعمل المصارف العالمية على

تأكيد ومتابعة عمل لجان التدقيق الداخلي للتحقق من كفاية رأس المال وضمان قدرة المصرف على مواجهة المخاطر المختلفة (فلاح، 2017، ص11).

خلاصة الفصل:

إن نشاط التدقيق الداخلي في المصارف يسعى في مضمونه إلى التحقق من مدى التزام المصارف في تطبيق مقررات لجنة بازل وتوصياتها بشأن تحقيق معايير كفاية رأس المال عبر متابعة القرارات المحلية المستندة عليها، والتي تتضح من خلال قيام المدققين الداخليين بمتابعة مدى التزام تلك المصارف بالتعليمات التنظيمية لكفاية رأس المال التي تصدرها السلطات الرقابية، لتضمن قدرة المصرف على الاستمرار في ممارسة نشاطاته، وتحييده عن الوقوع في خطر الإفلاس أو التصفية، والتحقق من بنية رأس المال ليكون كافياً لمواجهة أية مخاطر محتملة.

بكلماتٍ أخرى، يمكن القول إن التدقيق الداخلي الفعال على إدارة مخاطر الائتمان وإدارة مخاطر التشغيل وإدارة مخاطر السوق يساهم في تخفيض هذه المخاطر وبالتالي ارتفاع نسبة كفاية رأس المال بوصف تلك المخاطر تمثل مقام نسبة الكفاية، وبالتالي إن التدقيق الداخلي يساهم في تفعيل الرقابة على كفاية رأس المال.

الفصل الرابع

الدراسة الميدانية

فهرس الفصل الرابع	
المحتويات	**الصفحة**
تمهيد	78
المبحث الأول: منهجية الدراسة	78
المطلب الأول: مجتمع الدراسة وعينته	78
المطلب الثاني: أدوات الدراسة	78
المبحث الثاني: اختبار فرضيات الدراسة	85
المطلب الأول: اختبار الفرضية الأولى – لا توجد علاقة ارتباط دالّة إحصائياً بين أداء نشاطات التدقيق الداخلي وبين نسبة كفاية رأس المال لدى المصارف الخاصة في سورية	85
المطلب الثاني: اختبار الفرضية الثانية – لا يوجد أثر للتدقيق الداخلي على فعالية الرقابة على كفاية رأس المال لدى المصارف الخاصة في سورية	103
المبحث الثالث: نتائج الدراسة وتوصياتها	120
المطلب الأول: نتائج الدراسة	120
المطلب الثاني: توصيات الدراسة	132

الفصل الرابع

الدراسة الميدانية

تمهيد:

تضمن الفصل الرابع عرضاً لمجتمع الدراسة وعينتها ولأدوات المعالجة وطرقها الإحصائية المستخدمة للإجابة على أسئلتها واستخلاص النتائج الخاصة بها، ومن ثم تفسير تلك النتائج في ضوء الواقع الميداني، كما تم التوصل إلى توصيات من صميم نتائج الدراسة الحالية وفق ما هو مبين أدناه.

المبحث الأول

منهجية الدراسة

نستعرض في هذا المبحث مجتمع البحث وعينته وكذلك أدوات الدراسة المستخدمة للإجاة على الأسئلة البحثية

المطلب الأول: مجتمع الدراسة وعينته:

يتمثل مجتمع الدراسة بالمصارف الخاصة العاملة في سورية وعددها 14 مصرف خاص، تتكون من 3 مصارف خاصة إسلامية و11 مصرف خاص تقليدي. وقع الاختيار على عينة قصدية تتكون من 4 مصارف خاصة (3 مصارف تقليدية، 1 مصرف إسلامي)، تمثل عينة الدراسة نسبة 28,5% من مجتمع الدراسة، وتلك المصارف هي (المصرف الدولي للتجارة والتمويل، البنك العربي – سورية، بنك سورية والخليج، بنك البركة – سورية). تم توسيع العينة لتشمل مصرفين إضافيين وهما (بنك سورية الدولي الإسلامي، بنك الائتمان الأهلي) خلال تطبيق الدراسة القياسية موضوع الأداة الثالثة.

المطلب الثاني: أدوات الدراسة:

استخدمت هذه الدراسة ثلاثة أدوات للإجابة على الأسئلة البحثية وهي:

الأداة الأولى: قائمة تحقق مدى توافر المعايير المهنية في من يزاول مهنة التدقيق الداخلي في مصارف القطاع الخاص وفق المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي.

مر تصميم قائمة التحقق بعدة مراحل مخططة ومنظمة وفق الأصول العلمية لبناء القوائم التي تقيّم أداء أي منظمة أو مؤسسة، وتلك المراحل أسست لصدق المحتوى وصدق التكوين، وذلك قبل أن تأخذ قائمة التحقق صورتها النهائية؛ وتلك الخطوات هي:

- تحليل مضمون معايير التدقيق الداخلي الصادرة عن معهد المدققين الداخليين IIA ومعايير التدقيق الداخلي الصادرة عن جمعية المحاسبة الأمريكية AAA والمعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي InterISPPIA.
- مراجعة عدد من الدراسات السابقة بهدف تعرّف خطوات تصميم قائمة التحقق، وكيفية صياغة (تعليمات التطبيق، البنود، مفتاح التصحيح، زمن التطبيق، خطوات التحقق من صدق وثبات القائمة)، ومن أهم تلك الدراسات (Arshad et al, 2011)؛ (Choi & Han & Lee, 2012)؛ (Ahmed & Shil, 2013)؛ (Aryan, 2015)؛ (Rahimi & Amini, 2015).
- تصميم القائمة وعرضها على محكمين هم أساتذة جامعيون في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق والمعنيين بهذا المجال في مفوضية الحكومة لدى المصارف في مصرف سورية المركزي لكونهم يعتمدون ذات الأداة لقياس مدى امتثال المصارف للجوانب موضوع الرقابة، وإجراء التعديلات اللازمة وفق توجيهاتهم.

تتكون القائمة من ثلاثة أقسام وفق التالي:

المجال الأول: مؤهلات القائمين على نشاط التدقيق الداخلي (المؤهلات العلمية، الخبرات السابقة، سنوات الخبرة، الخصائص المهنية، المعايير الأخلاقية).

المجال الثاني: مهنية نشاط التدقيق الداخلي (التخطيط للتدقيق الداخلي، الحياد والموضوعية، الاستقلالية، الصلاحيات، الفحص والموثوقية، الالتزام بالأنظمة والقوانين، إبلاغ النتائج ورفع التقارير).

المجال الثالث: نطاق عمل التدقيق الداخلي في مجالات (التدقيق الإداري، التدقيق المالي، تدقيق العمليات التشغيلية، أمن المعلومات، التدقيق النهائي).

الأداة الثانية: بيانات نسبة كفاية رأس المال لمصارف القطاع الخاص في سورية بين عامي (2011 – 2018):

هي مجموعة البيانات المتعلقة بمكونات نسبة كفاية رأس المال الواردة في القوائم المالية السنوية المنشورة لعينة الدراسة وذلك بين عامي (2011–2018)، وذلك كما يُظهر الجدول التالي:

الجدول (5) البيانات الخاصة بنسبة كفاية رأس المال لعينة الدراسة بين عامي (2011 – 2018)

المبالغ بآلاف الليرات السورية

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
المصرف الدولي للتجارة والتمويل								
مخاطر الائتمان	27,487,248	26,639,628	33,879,193	38,194,788	46,590,571	68,398,271	71,288,515	64,300,102
نسبتها من المخاطر	87.14%	83.76%	80.85%	78.96%	74.92%	74.61%	76.08%	92.92%
نسبة تغطية رأس المال لها	28.44%	31.84%	24.99%	22.20%	18.28%	20.87%	23.08%	27.68%
مخاطر السوق	2,138,932	3,178,644	6,033,097	8,187,525	13,819,394	21,163,521	17,914,166	164,198
نسبتها	6.78%	9.99%	14.40%	16.93%	22.22%	23.09%	19.12%	0.24%
نسبة التغطية	365.49%	266.84%	140.32%	103.55%	61.63%	67.46%	91.85%	10840.08%
المخاطر التشغيلية	1,918,352	1,987,829	1,990,392	1,990,392	1,780,151	2,108,311	4,502,194	4,732,338
نسبتها	6.08%	6.25%	4.75%	4.11%	2.86%	2.30%	4.80%	6.84%
نسبة التغطية	407.5%	426.7%	425.3%	426.0%	478.4%	677.2%	365.5%	376.1%
المجموع	31,544,532	31,806,101	41,902,682	48,372,705	62,190,116	91,670,104	93,704,875	69,196,638
رأس المال	7,817,576	8,481,931	8,465,414	8,478,339	8,516,778	14,277,231	16,453,931	17,799,146
نسبة كفاية رأس المال	%22,7	%26,4	%23,7	%18,2	%13,5	%16,2	%20,3	%26,1
البنك العربي – سورية								
مخاطر الائتمان	21,767,807	22,954,436	30,508,501	33,937,389	47,551,046	64,495,049	54,921,610	52,335,690
نسبتها	93.98%	94.51%	93.64%	89.56%	90.43%	88.13%	84.96%	85.77%
نسبة تغطية	26.86%	25.30%	22.70%	20.17%	25.43%	31.22%	26.91%	23.91%
مخاطر السوق	230,761	161,118	1,054,103	3,145,332	4,149,190	7,595,598	8,451,126	7,524,432
نسبتها	1.00%	0.66%	3.24%	8.30%	7.89%	10.38%	13.07%	12.33%
نسبة التغطية	2533.82%	3604.15%	656.99%	217.61%	291.49%	265.11%	174.88%	166.30%
المخاطر التشغيلية	1,164,541	1,172,052	1,081,777	809,276	885,136	1,089,478	1,269,238	1,159,553
نسبتها	6.08%	6.25%	4.75%	4.11%	2.86%	2.30%	4.80%	6.84%
نسبة التغطية	502.09%	495.45%	679.77%	845.75%	1366.40%	1848.30%	1164.39%	1079.11%

المجموع	31,544,532	31,806,101	41,902,682	48,372,705	62,190,116	91,670,104	93,704,875	69,196,638
رأس المال	5,847,061	5,806,920	6,925,373	6,844,439	12,094,489	20,136,789	14,778,910	12,512,803
نسبة كفاية رأس المال	%25,2	%23,9	%21,3	%18,1	%23,0	%27,5	%22,9	%20,5
بنك البركة – سورية								
مخاطر الائتمان	7,090,311	11,789,509	25,576,539	36,449,739	102,510,227	177,944,306	227,217,872	137,473,164
نسبتها	97.09%	95.58%	93.88%	93.13%	95.29%	98.03%	97.70%	97.09%
نسبة تغطية رأس المال لها	46.30%	42.75%	30.08%	29.06%	17.28%	15.85%	12.22%	23.22%
مخاطر السوق	85,682	336,316	1,152,382	1,778,977	27,030,409	1,222,934	1,120,261	3,020,619
نسبتها	1.17%	2.73%	4.23%	4.55%	2.51%	0.67%	0.48%	1.17%
نسبة التغطية	3831.30%	1498.53%	667.51%	595.35%	655.14%	2306.48%	2478.35%	1056.81%
المخاطر التشغيلية	127,052	208,389	515,687	907,873	2,359,598	2,359,598	4,235,499	4,815,880
نسبتها	1.74%	1.69%	1.89%	2.32%	2.19%	1.30%	1.82%	1.74%
نسبة التغطية	2583.67%	2418.47%	1491.65%	1166.58%	750.60%	1195.40%	655.51%	662.86%
المجموع	7,303,050	12,334,214	27,244,607	39,136,589	107,573,234	181,526,838	232,573,632	7,303,050
رأس المال	3,282,731	5,039,810	7,692,263	10,591,110	17,711,239	28,206,706	27,764,043	31,922,330
نسبة الكفاية	%45	%41	%28	%27	%16	%16	%12	%22
بنك سورية والخليج								
مخاطر الائتمان	12,808,258	15,895,498	23,154,694	17,238,336	16,833,445	19,608,917	18,308,031	17,700,481
نسبتها	97.63%	97.76%	97.08%	96.26%	96.22%	95.50%	96.15%	96.86%
نسبة تغطية	20.51%	16.10%	8.56%	6.55%	17.47%	19.39%	9.13%	2.48%
مخاطر السوق	22,947	76,629	55,996	26,470	20,209	371,909	181,007	20,902
نسبتها	0.17%	0.47%	0.23%	0.15%	0.12%	1.81%	0.95%	0.11%
نسبة التغطية	11450.74%	3339.86%	3538.71%	4267.27%	14553.94%	1022.45%	923.87%	2101.74%
المخاطر التشغيلية	288,078	288,078	640,583	643,884	640,833	552,828	552,828	552,828
نسبتها	2.20%	1.77%	2.69%	3.60%	3.66%	2.69%	2.90%	3.03%
نسبة التغطية	912.12%	888.41%	309.33%	175.43%	458.96%	687.84%	302.49%	79.47%
المجموع	13,119,284	16,260,206	23,851,272	17,908,690	17,494,487	20,533,654	19,041,866	18,274,211
رأس المال	2,627,610	2,559,310	1,981,528	1,129,555	2,941,198	3,802,591	1,672,265	439,305
نسبة الكفاية	%20	%16	%8	%6	%17	%19	%9	%2
بنك سورية الدولي الإسلامي								
مخاطر الائتمان	17,252,858	15,863,616	32,197,219	37,409,230	47,158,557	60,565,284	115,531,926	157,486,404
نسبتها	87.94%	93.04%	98.34%	95.36%	95.41%	93.71%	95.69%	96.09%

نسبة تغطية رأس المال لها	51.92%	57.22%	27.02%	24.84%	32.11%	44.09%	21.10%	17.06%
مخاطر السوق	1,339,086	779,638	137,709	121,977	2,101,072	834,971	281,615	357,278
نسبتها	6.83%	4.57%	0.42%	0.31%	4.25%	1.29%	0.23%	0.22%
نسبة التغطية	668.92%	1164.18%	6317.93%	7618.73%	720.76%	3198.16%	8655.22%	7520.09%
المخاطر التشغيلية	1,026,519	406,530	406,530	1,696,916	169,921	3,231,971	4,927,954	6,048,822
نسبتها	5.23%	2.38%	1.24%	4.33%	0.34%	5.00%	4.08%	3.69%
نسبة التغطية	872.61%	2232.65%	2140.15%	547.65%	8912.22%	826.24%	494.62%	444.18%
المجموع	19,618,463	17,049,785	32,741,458	39,228,124	49,429,549	64,632,226	120,741,495	163,892,504
رأس المال	8,957,466	9,076,399	8,700,362	9,293,103	15,143,777	26,703,715	24,374,423	26,867,616
نسبة كفاية رأس المال	45.7%	53.2%	26.6%	27.6%	23.7%	41.3%	20.2%	16.4%
بنك الائتمان الأهلي								
مخاطر الائتمان	31,372,984	23,544,484	18,009,599	28,254,451	37,148,867	48,706,857	44,600,251	56,288,709
نسبتها	93.87%	92.06%	90.88%	94.05%	94.50%	96.02%	95.55%	96.54%
نسبة التغطية	21.50%	28.83%	39.24%	35.36%	43.30%	56.41%	54.29%	45.05%
مخاطر السوق	32,794	59,045	25,976	193,812	415,725	38,147	40,275	72,832
نسبتها	0.10%	0.23%	0.13%	0.65%	1.06%	0.08%	0.09%	0.12%
نسبة التغطية	20566.87%	11494.37%	27202.23%	5154.51%	3869.17%	72030.62%	60118.75%	34815.56%
المخاطر التشغيلية	2,017,386	1,972,534	1,781,513	1,592,625	1,748,269	1,979,675	2,037,628	1,945,960
نسبتها	6.04%	7.71%	8.99%	5.30%	4.45%	3.90%	4.37%	3.34%
نسبة التغطية	334.33%	344.07%	396.63%	627.27%	920.06%	1387.97%	1188.29%	1303.05%
المجموع	33,423,165	25,576,063	19,817,088	30,040,888	39,312,860	50,724,678	46,678,154	58,307,500
رأس المال	6,744,770	6,786,805	7,066,105	9,990,075	16,085,116	27,477,304	24,212,983	25,356,752
نسبة كفاية رأس المال	20.2%	26.5%	35.7%	33.3%	40.9%	54.2%	51.9%	43.5%

المصدر: إعداد الباحث وفق البيانات المالية المنشورة للمصارف عينة الدراسة

الأداة الثالثة: الدراسة القياسية الخاصة بقياس أثر التدقيق الداخلي على فعالية الرقابة على كفاية رأس المال، عن طريق البرنامج الإحصائي Eviews-10 لاختبار العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع.

سيتم في هذا المبحث استخدام الأساليب القياسية الحديثة عن طريق البرنامج الإحصائي Eviews-10 في اختبار العلاقة بين المتغيرات المستقلة المتمثلة بـ (نسبة تنفيذ خطة المهام الرقابية للتدقيق الداخلي (RT)، عدد عناصر فريق التدقيق (NOA)، عدد سنوات الخبرة لدى عناصر فريق التدقيق الداخلي (EXPY)، ومعدل نمو إجمالي الموجودات (GOA) كمتغيّر ضابط)، والمتغيرات التابعة المتمثلة بـ (مخاطر الائتمان (CR)، مخاطر السوق (MR)، المخاطر التشغيلية (OPR)، ونسبة كفاية رأس المال (CAR)) وذلك من خلال تحليل السلاسل الزمنية سابقة الذكر، بهدف الوصول إلى نتائج واقعية وتحليل سليم ومنطقي لآثار نسب تنفيذ التدقيق في كفاية رأس المال لمواجهة المخاطر لدى المصارف السورية عينة الدراسة. يَستهِدف هذا الجزء الخصائص الإحصائية للمتغيرات المدروسة، من خلال استخدام سلسلة زمنية سنوية تضم (48) مشاهدة، خلال المدة 2011-2018 على نحو سنوي لعينة الدراسة.

للوصول إلى هذا الهدف تم تطبيق نموذج التأثيرات الثابتة (PANEL FIXED MODEL)، الذي يتيح دراسة العلاقة الطويلة بين متغيرات الدراسة، إضافة إلى القيام باختبارات البواقي التي من أهمّها اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي ففي حال كانت القيمة الاحتمالية المقابلة لهذه الاختبارات أكبر من /0.05/ فإنّ ذلك يعني قلة معاناة النموذج من هذه المشكلة، ثمّ أعيدت النماذج لتشمل فقط خطط التنفيذ كونها تتأثر بجميع العوامل مع إبقاء متغير نمو الموجودات كمتغير ضابط.

وسيتم في هذا الجانب استخدام البيانات المالية الخاصة بالمتغيرات موضوع الدراسة المشار إليها في فقرة الأداة الثالثة أعلاه إلى جانب البيانات الخاصة بالمهام المخططة والمهام المنفذة من قبل دائرة / مديرية التدقيق الداخلي لدى المصارف عينة الدراسة وفق ما يظهر الجدول التالي:

الجدول (6) البيانات الخاصة بالمهام المخططة والمنفذة من قبل التدقيق الداخلي بين عامي (2011-2018)

	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
المصرف أ[1]								
عدد المهام المخططة	53	60	58	80	57	50	53	56
عدد المهام المنفذة	32	44	32	62	40	41	49	56
نسبة تنفيذ الخطة السنوية	60%	73%	55%	78%	70%	82%	92%	100%
عدد المدققين المكلفين بتنفيذ الخطة	3	3	3	3	3	3	3	3
المصرف ب								
عدد المهام المخططة	56	56	74	64	79	76	80	75
عدد المهام المنفذة	44	51	59	42	28	65	80	64
نسبة تنفيذ الخطة السنوية	79%	91%	80%	66%	35%	86%	100%	85%
عدد المدققين المكلفين بتنفيذ الخطة	11	12	11	9	9	7	8	6
المصرف ج								
عدد المهام المخططة	13	11	11	13	21	22	22	22
عدد المهام المنفذة	10	8	10	13	20	16	20	18
نسبة تنفيذ الخطة السنوية	77%	73%	91%	100%	95%	73%	91%	82%
عدد المدققين المكلفين بتنفيذ الخطة	2	2	2	2	3	2	3	3
المصرف د								
عدد المهام المخططة	29	30	28	26	28	26	20	21
عدد المهام المنفذة	22	22	22	18	23	23	19	17
نسبة تنفيذ الخطة السنوية	76%	73%	79%	69%	82%	88%	95%	81%
عدد المدققين المكلفين بتنفيذ الخطة	6	6	6	7	6	6	6	5
المصرف و								
عدد المهام المخططة	20	21	18	19	20	25	47	19
عدد المهام المنفذة	9	6	10	12	16	22	38	16
نسبة تنفيذ الخطة السنوية	45%	29%	56%	63%	80%	88%	81%	84%
عدد المدققين المكلفين بتنفيذ الخطة	3	2	3	4	5	3	4	5
المصرف هـ								
عدد المهام المخططة	19	16	5	11	18	25	19	20
عدد المهام المنفذة	14	16	5	7	18	22	18	19
نسبة تنفيذ الخطة السنوية	74%	100%	100%	64%	100%	88%	95%	95%
عدد المدققين المكلفين بتنفيذ الخطة	6	5	4	5	5	4	6	5

[1] لم يتم الاشارة لاسم المصرف كون البيانات غير منشورة.

المبحث الثاني

اختبار فرضيات الدراسة

نستعرض في هذا المبحث كيفية استخدام أدوات الدراسة لاختبار فرضيات الدراسة:

المطلب الأول: اختبار الفرضية الأولى – لا توجد علاقة ارتباط دالّة إحصائياً بين أداء نشاطات التدقيق الداخلي وبين نسبة كفاية رأس المال لدى المصارف الخاصة في سورية:

تطلب اختبار الفرضية الأولى إجراء خطوتين وفق ما يلي:

الخطوة الأولى: بيان هل التدقيق الداخلي موجود ومطبق فعلاً وفق المعايير الدولية للتدقيق الداخلي في عينة الدراسة باستخدام قائمة التحقق المصممة لهذا الغرض، حيث تم ملء قائمة التحقق من قبل الباحث:

يُظهر الجدول التالي وصفاً للقائمين على تنفيذ نشاط التدقيق الداخلي لدى عينة الدراسة المتمثلين بأعضاء لجنة التدقيق والعاملين في مديرية التدقيق الداخلي:

الجدول (7) القائمين على تنفيذ نشاط التدقيق الداخلي لدى عينة الدراسة

اسم المصرف	عدد أعضاء لجنة التدقيق في العام 2018	عدد العاملين في مديرية التدقيق الداخلي في العام 2018	المجموع
المصرف الدولي للتجارة والتمويل	4	7	11
البنك العربي – سورية	3	6	9
بنك سورية والخليج	3	4	7
بنك البركة – سورية	3	3	6
بنك سورية الدولي الإسلامي	3	5	8
بنك الائتمان الأهلي	3	5	8

المصدر: من إعداد الباحث

أولاً– نتائج تطبيق المجال الأول من قائمة التحقق:

يضم هذا المجال عدة خيارات تم إعطاء درجة واحدة لكل منها، ويبين الجدول التالي نتائج تطبيق المجال الأول من قائمة التحقق على المصارف عينة الدراسة:

الجدول (8) تطبيق المجال الأول من قائمة التحقق على المصارف عينة الدراسة

المصرف	المؤهلات العلمية	ثانوية	معهد متوسط	إجازة جامعية	دبلوم	دراسات عليا	
						ماجستير	دكتوراه
الدولي للتجارة والتمويل	عدد العاملين	1	0	7	0	3	0
	الوزن النسبي	%9	%0	%64	%0	%27	%0
العربي – سورية	عدد العاملين	0	0	6	2	1	0
	الوزن النسبي	%0	%0	%67	%22	%11	%0
البركة – سورية	عدد العاملين	0	0	2	1	3	0
	الوزن النسبي	%0	%0	%33	%17	%50	%0
سورية والخليج	عدد العاملين	0	1	4	0	2	0
	الوزن النسبي	%0	%14	%57	%0	%29	%0

المصرف	الدورات التدريبية	دورة في معايير المحاسبة الدولية	دورة في المعايير الدولية للتدقيق الداخلي	دورة في متطلبات لجنة بازل 2	دورة في إدارة المخاطر	دورة في إدارة الموارد	دورة في حوكمة المصارف
الدولي للتجارة والتمويل	عدد العاملين	6	6	6	5	3	5
	الوزن النسبي	%56	%56	%56	%45	%27	%45
العربي – سورية	عدد العاملين	3	3	5	1	2	3
	الوزن النسبي	%33	%33	%56	%11	%22	%33
البركة – سورية	عدد العاملين	1	3	2	0	1	0
	الوزن النسبي	%17	%50	%33	%0	%17	%0
سورية والخليج	عدد العاملين	5	3	3	1	1	1
	الوزن النسبي	%71	%43	%43	%14	%14	%14

المصرف	سنوات الخدمة	من (1) يوم إلى ما دون (5) سنوات	من (5) سنوات إلى ما دون (10) سنوات	من (10) سنوات إلى ما دون (15) سنة	من (15) سنة إلى ما دون (20) سنة	أكثر من (20) سنة
الدولي للتجارة والتمويل	عدد العاملين	2	4	4	0	1
	الوزن النسبي	%18	%36	%36	%0	%9
العربي – سورية	عدد العاملين	6	0	2	0	1
	الوزن النسبي	%67	%0	%22	%0	%11
البركة – سورية	عدد العاملين	3	2	1	0	0
	الوزن النسبي	%50	%33	%17	%0	%0
سورية والخليج	عدد العاملين	3	2	1	0	1
	الوزن النسبي	%43	%29	%14	%0	%14

المصرف	الخصائص المهنية	محدد الغرض	محدد المسؤولية	محدد السلطة
الدولي للتجارة والتمويل	عدد العاملين	4	7	4
	الوزن النسبي	%36	%64	%36

العربي – سورية	عدد العاملين	9	9	2
	الوزن النسبي	%100	%100	%2
البركة – سورية	عدد العاملين	6	4	2
	الوزن النسبي	%100	%67	%33
سورية والخليج	عدد العاملين	7	6	2
	الوزن النسبي	%100	%86	%29

المصرف	المعايير الأخلاقية	المسلكية الجيدة	خلو الملف من العقوبات	عدم التحيز	البعد عن الشبهات	المحافظة على سرية العمل
الدولي للتجارة والتمويل	عدد العاملين	11	11	11	11	11
	الوزن النسبي	%100	%100	%100	%100	%100
العربي – سورية	عدد العاملين	9	9	9	9	9
	الوزن النسبي	%100	%100	%100	%100	%100
البركة – سورية	عدد العاملين	6	6	6	6	6
	الوزن النسبي	%100	%100	%100	%100	%100
سورية والخليج	عدد العاملين	7	7	7	7	7
	الوزن النسبي	%100	%100	%100	%100	%100

المصدر من إعداد الباحث اعتماداً على قوائم التحقق للمصارف عينة الدراسة

ثانياً– نتائج تطبيق المجال الثاني من قائمة التحقق:

يضم هذا المجال 43 بنداً، وبالتالي فإن الدرجة الكلية لهذا القسم هي (43 × 3 = 129)، والدرجة الدنيا له هي (43 × 0 = 0)، ويوضح الجدول التالي نتائج تطبيق المجال الثاني من قائمة التحقق على عينة الدراسة:

الجدول (9) نتائج تطبيق المجال الثاني من قائمة التحقق على المصارف عينة الدراسة

البُعد الفرعي	عدد البنود	الدرجة الكلية	متوسط السنوات	الوزن النسبي
المصرف الدولي للتجارة والتمويل				
التخطيط للتدقيق الداخلي	10	30	12,25	%40,83
الحياد والموضوعية	5	15	7,125	%47,5
الاستقلالية	5	15	13,125	%87,5
الصلاحيات	5	15	10,25	%68,33
الفحص والموثوقية	6	18	18	%100
الالتزام بالأنظمة والقوانين	5	15	15	%100
إبلاغ النتائج ورفع التقارير	5	15	12,625	%84,166
البنك العربي – سورية				
التخطيط للتدقيق الداخلي	10	30	26,5	%88,33
الحياد والموضوعية	5	15	10,25	%68,33

الاستقلالية	5	15	10,875	%72,5
الصلاحيات	5	15	15	%100
الفحص والموثوقية	6	18	18	%100
الالتزام بالأنظمة والقوانين	5	15	15	%100
إبلاغ النتائج ورفع التقارير	5	15	15	%100
بنك البركة – سورية				
التخطيط للتدقيق الداخلي	10	30	18,875	%62,916
الحياد والموضوعية	5	15	10,25	%68,33
الاستقلالية	5	15	10,375	%69,166
الصلاحيات	5	15	9,25	%61,66
الفحص والموثوقية	6	18	14,875	%82,368
الالتزام بالأنظمة والقوانين	5	15	15	%100
إبلاغ النتائج ورفع التقارير	5	15	15	%100
بنك سورية والخليج				
التخطيط للتدقيق الداخلي	10	30	9,1429	%30,476
الحياد والموضوعية	5	15	7,4286	%49,524
الاستقلالية	5	15	8,4286	%56,19
الصلاحيات	5	15	14,2857	%95,238
الفحص والموثوقية	6	18	14,8571	%82,539
الالتزام بالأنظمة والقوانين	5	15	15	%100
إبلاغ النتائج ورفع التقارير	5	15	11,7143	%78,095

المصدر من إعداد الباحث اعتماداً على قوائم التحقق للمصارف عينة الدراسة

ثالثاً– نتائج تطبيق المجال الثالث من قائمة التحقق:

يضم هذا المجال 25 بنداً، والدرجة الكلية لهذا القسم هي (25 × 3 = 75)، والدرجة الدنيا له هي (25 × 0 = 0)، ويوضح الجدول التالي نتائج تطبيق المجال الثالث من قائمة التحقق على المصارف عينة الدراسة:

الجدول (10) نتائج تطبيق المجال الثالث من قائمة التحقق على المصارف عينة الدراسة

البُعد الفرعي	عدد البنود	الدرجة الكلية	متوسط السنوات	الوزن النسبي
المصرف الدولي للتجارة والتمويل				
التدقيق الإداري	5	15	4,125	%27,5
التدقيق المالي	5	15	12,625	%84,166
تدقيق العمليات التشغيلية	5	15	15	%100
أمن المعلومات	5	15	4,78	%31,86
التدقيق النهائي	5	15	15	%100
البنك العربي – سورية				
التدقيق الإداري	5	15	15	%100

التدقيق المالي	5	15	15	%100
تدقيق العمليات التشغيلية	5	15	10,5	%70
أمن المعلومات	5	15	15	%100
التدقيق النهائي	5	15	15	%100
بنك البركة – سورية				
التدقيق الإداري	5	15	8,5	%56,666
التدقيق المالي	5	15	15	%100
تدقيق العمليات التشغيلية	5	15	6,375	%42,5
أمن المعلومات	5	15	15	%100
التدقيق النهائي	5	15	12,25	%81,666
بنك سورية والخليج				
التدقيق الإداري	5	15	4,7143	%31,428
التدقيق المالي	5	15	15	%100
تدقيق العمليات التشغيلية	5	15	3,5741	%23,827
أمن المعلومات	5	15	15	%100
التدقيق النهائي	5	15	15	%100

المصدر من إعداد الباحث اعتماداً على قوائم التحقق للمصارف عينة الدراسة

الخطوة الثانية: بيان هل يوجد فروق في نسبة كفاية رأس المال وفق مقررات لجنة بازل 2 لدى عينة الدراسة لمواجهة (مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، المخاطر التشغيلية) بين عامي 2011 – 2018:

لبيان ذلك تم استخدام معادلة تحليل التباين الأحادي One Way Analyses Variance لحساب الفروقات في نسبة كفاية رأس المال لكل متغير فرعي (مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، المخاطر التشغيلية) بين عامي 2011 – 2018، وباستخدام معادلة تحليل التباين أنوفا ANOVA داخل المجموعات وخارج المجموعات لمقارنة متوسط الانحراف بين عام وآخر.

أولاً– المصرف الدولي للتجارة والتمويل:

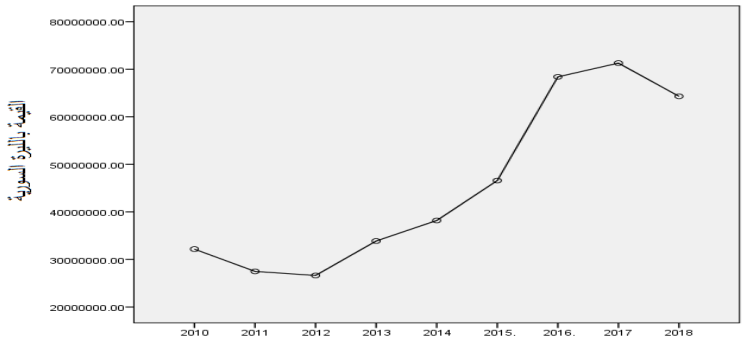
يُظهر الجدول التالي نتائج تحليل التباين الأحادي One Way Analyses Variance لحساب الفروقات في نسبة كفاية رأس المال لكل متغير فرعي (مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، المخاطر التشغيلية) بين عامي 2011 – 2018، وباستخدام معادلة تحليل التباين أنوفا ANOVA داخل المجموعات وخارج المجموعات لمقارنة متوسطات الانحراف في مستوى الخطر كمتغير تابع ضمن كل سنة (وما تتضمنه من ظروف مالية) كمتغير مستقل:

الجدول (11) تحليل تباين أنوفا ANOVA بالنسبة للمصرف الدولي للتجارة والتمويل

مخاطر الائتمان	مجموع مربعات الانحرافات	متوسط مجموع مربعات الانحرافات	قيمة (F)	مستوى الدلالة
بين المجموعات	27260,567	9086,856	1,156	0,000
داخل المجموعات	786,346	7,863		
المجموع	28046,913			
مخاطر السوق	**مجموع مربعات الانحرافات**	**متوسط مجموع مربعات الانحرافات**	**قيمة (F)**	**مستوى الدلالة**
بين المجموعات	27186,211	9033,291	1,312	0,002
داخل المجموعات	784,21	7,441		
المجموع	27970,421			
مخاطر التشغيلية	**مجموع مربعات الانحرافات**	**متوسط مجموع مربعات الانحرافات**	**قيمة (F)**	**مستوى الدلالة**
بين المجموعات	27260,567	**8829,767**	1,511	0,001
داخل المجموعات	786,346	**6,519**		
المجموع	28046,913			
نسبة كفاية رأس المال	مجموع مربعات الانحرافات	متوسط مجموع مربعات الانحرافات	قيمة (F)	مستوى الدلالة
بين المجموعات	8,331	22,129	2,319	0,000
داخل المجموعات	3,211	7,34		
المجموع	11,542			

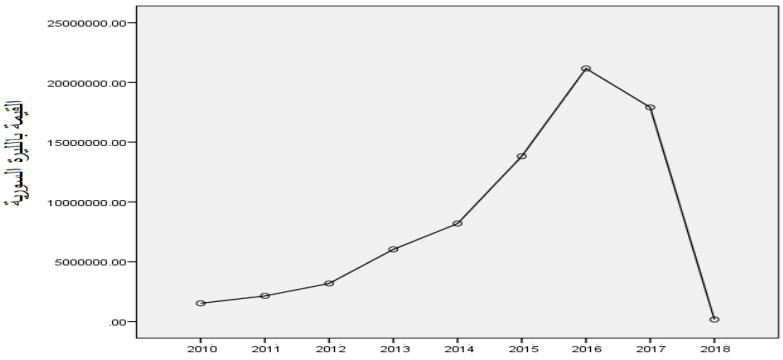
يُلاحظ من الجدول السابق أن قيمة (F) المحسوبة لكل متغير فرعي بلغت كما يلي (مخاطر الائتمان 1,156) (مخاطر السوق 1,312) (المخاطر التشغيلية 1,511) (نسبة كفاية رأس المال 2,319) على التوالي، وذلك عند مستويات الدلالة (0,000) (0,002) (0,001) (0,000) على التوالي أيضاً، التي هي أصغر من مستوى الدلالة الافتراضي (0,05)، ما يجعلنا نقبل القول بوجود تباين (فروقات) في نسبة كفاية رأس المال بالنسبة للمصرف الدولي للتجارة والتمويل لكل متغير فرعي (مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، المخاطر التشغيلية، نسبة كفاية رأس المال) بين عامي 2011 – 2018 كمتغير تابع ضمن كل سنة (وما تتضمنه من ظروف مالية) كمتغير مستقل، ولكشف اتجاه تلك الفروقات من عام لآخر تم تطبيق معادلة (شيفيه Scheffe) كما هو مبين تفصيلاً ضمن الملحق رقم (2) الذي يبيّن الآتي:

أ- **بالنسبة لمخاطر الائتمان:** بينت نتائج مقارنات (شيفيه Scheffe) وجود تباين (فروقات) في مستوى (مخاطر الائتمان) من عام (2011) حتى عام (2018)، التي كانت في زيادة منتظمة ومستمرة كلما انتقلنا من عام لآخر، ويمكن تتبع الشكل التالي لملاحظة الفروقات:



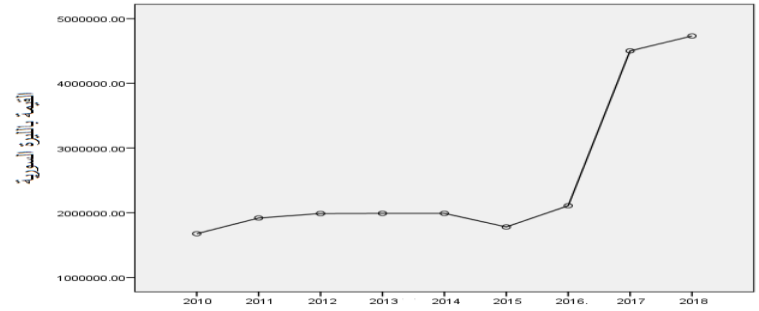
الشكل (1) الفروقات من عام لآخر في مخاطر الائتمان لدى المصرف الدولي للتجارة والتمويل

ب- **بالنسبة لمخاطر السوق:** لوحظ كفاية رأس المال لمواجهة تلك المخاطر حتى عام (2016)، التي كانت في زيادة مستمرة كلما انتقلنا من عام لآخر، لكنها بدأت بالنقصان في عامي (2017-2018) ويمكن تتبع الشكل (2) لملاحظة الفروقات:



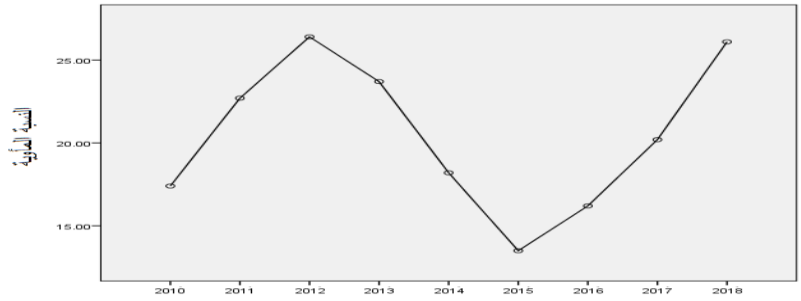
الشكل (2) الفروقات من عام لآخر في مخاطر السوق لدى المصرف الدولي للتجارة والتمويل

ت- **بالنسبة للمخاطر التشغيلية:** لوحظ تقارب مستويات الكفاية – تقريباً – لمواجهة تلك المخاطر بين عامي (2011-2015)، لكنها بدأت بالازدياد الملحوظ بين عامي (2016-2018) كلما انتقلنا من عام لآخر، ويمكن تتبع الشكل (3) لملاحظة الفروقات:



الشكل (3) الفروقات من عام لآخر للمخاطر التشغيلية لدى المصرف الدولي للتجارة والتمويل

ث- **بالنسبة لنسبة كفاية رأس المال:** بينت النتائج وجود تذبذب ملحوظ لها، إذ لوحظ وجود زيادة في النسبة بين عامي (2011-2012)، ثم بدأت بالهبوط بين عامي (2012-2015)، ثم لحقها زيادة في نسبة كفاية رأس المال بين عامي (2015-2018)، التي كانت في زيادة مستمرة بشكل عام كلما انتقلنا من عام لآخر، ويمكن تتبع الشكل (4) لملاحظة الفروقات:



الشكل (4) الفروقات من عام لآخر لكفاية رأس المال لدى المصرف الدولي للتجارة والتمويل

ثانياً- البنك العربي - سورية:

يُظهر الجدول (12) نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way Analyses Variance) لحساب الفروقات في نسبة كفاية رأس المال لكل متغير فرعي (مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، المخاطر التشغيلية، نسبة كفاية رأس المال) بين عامي 2011 - 2018، وباستخدام معادلة تحليل التباين أنوفا ANOVA داخل المجموعات وخارج المجموعات لمقارنة متوسطات الانحراف في مستوى الخطر كمتغير تابع ضمن كل سنة (وما تتضمنه من ظروف مالية) كمتغير مستقل:

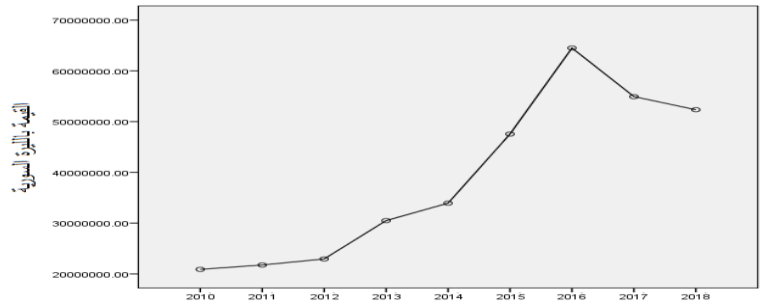
الجدول (12) تحليل تباين أنوفا ANOVA بالنسبة للبنك العربي - سورية

مخاطر الائتمان	مجموع مربعات الانحرافات	متوسط مجموع مربعات الانحرافات	قيمة (F)	مستوى الدلالة
بين المجموعات	11271,271	2125,2	3,443	0,002
داخل المجموعات	517,91	5,2		
المجموع	11789,262			
مخاطر السوق	مجموع مربعات الانحرافات	متوسط مجموع مربعات الانحرافات	قيمة (F)	مستوى الدلالة
بين المجموعات	21201,3	2321,709	2,716	0,000
داخل المجموعات	410,781	3,87		
المجموع	21612,081			
مخاطر التشغيلية	مجموع مربعات الانحرافات	متوسط مجموع مربعات الانحرافات	قيمة (F)	مستوى الدلالة
بين المجموعات	23521,709	11712,545	3,912	0,000

داخل المجموعات	291,3	4,377		
المجموع	23813,009			
نسبة كفاية رأس المال	مجموع مربعات الانحرافات	متوسط مجموع مربعات الانحرافات	قيمة (F)	مستوى الدلالة
بين المجموعات	11,377	7,211	1,201	0,002
داخل المجموعات	2,818	3,309		
المجموع	14,195			

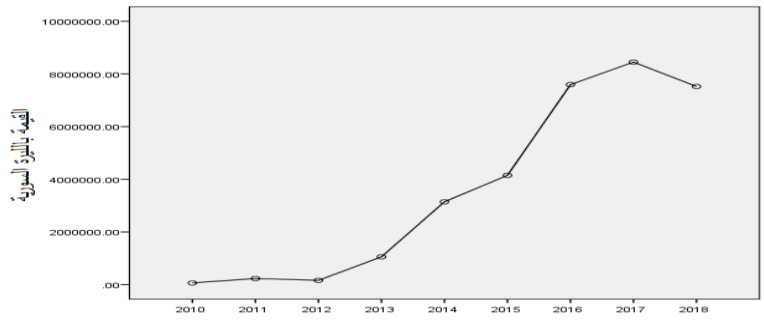
يُلاحظ من الجدول السابق أن قيمة (F) المحسوبة لكل متغير فرعي بلغت كما يلي (مخاطر الائتمان3,443) (مخاطر السوق2,716) (المخاطر التشغيلية3,912) (نسبة كفاية رأس المال1,201) على التوالي، وذلك عند مستويات الدلالة (0,002) (0,000) (0,000) (0,002) (0,001) على التوالي أيضاً، التي هي أصغر من مستوى الدلالة الافتراضي (0,05)، ما يجعلنا نقبل القول بوجود تباين (فروقات) في نسبة كفاية رأس المال بالنسبة للبنك العربي –سورية لكل متغير فرعي (مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، المخاطر التشغيلية، نسبة كفاية رأس المال) بين عامي 2011 – 2018 كمتغير تابع ضمن كل سنة (وما تتضمنه من ظروف مالية) كمتغير مستقل، ولكشف اتجاه تلك الفروقات من عام لآخر تم تطبيق معادلة (شيفيه Scheffe) كما يُظهر كما هو مبين تفصيلاً ضمن الملحق رقم (2) الذي يبيّن الآتي:

أ– **بالنسبة لمخاطر الائتمان:** بينت نتائج مقارنات (شيفيه Scheffe) وجود تباين (فروقات) في نسبة كفاية رأس المال المخصص لمواجهة (مخاطر الائتمان) من عام (2011) حتى عام (2018)، إذ لوحظ زيادة مستمرة في مستوى تلك المخاطر كلما انتقلنا من عام لآخر حتى عام (2016)، ثم بدأت بالانحدار في عامي (2017) (2018)، ويمكن تتبع الشكل (5) لملاحظة الفروقات:



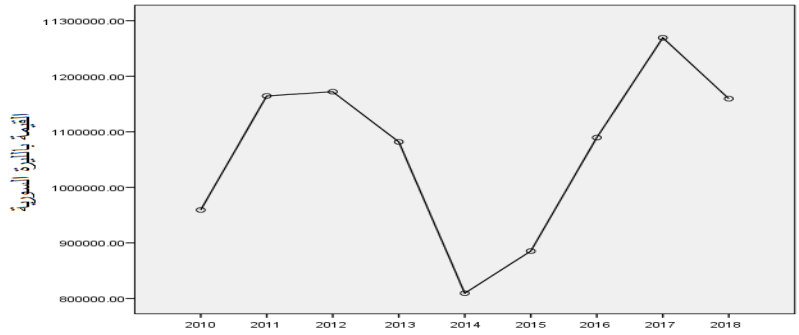
الشكل (5) الفروقات من عام لآخر لمخاطر الائتمان لدى البنك العربي – سورية

ب- **بالنسبة لمخاطر السوق:** لوحظ استقرار نسبي لمدة (3) أعوام (2010-2011-2012)، ثم بدأ بالزيادة الملحوظة حتى عام (2017)، وفي زيادة مستمرة كلما انتقلنا من عام لآخر، لكنه بدأ بالنقصان في عام (2018)، ويمكن تتبع الشكل (6) لملاحظة الفروقات:



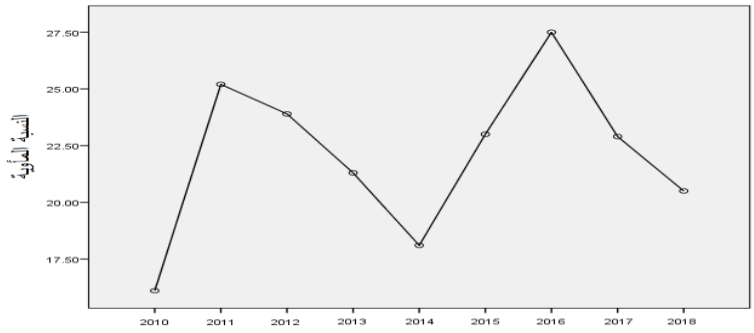
الشكل (6) الفروقات من عام لآخر لمستوى مخاطر السوق لدى البنك العربي -سورية

ت- **بالنسبة للمخاطر التشغيلية:** لوحظ زيادة في تلك المخاطر بين عامي (2010-2012)، لكنها بدأت بالانحدار والتناقص في عامي (2013) (2014)، والعودة لارتفاع بين عامي (2015-2017)، ثم عاد للتناقص في عام (2018)، ويمكن تتبع الشكل (7) لملاحظة الفروقات:



الشكل (7) الفروقات من عام لآخر للمخاطر التشغيلية لدى البنك العربي - سورية

ث- **بالنسبة لنسبة كفاية رأس المال:** لوحظ وجود ارتفاع في النسبة بين عامي (2010-2011)، التي بدأت بالهبوط الملحوظ أيضاً لمدة (3) أعوام متتالية (2012) (2013) (2014)، ثم لحقتها زيادة ملحوظة في عامي (2015) (2016)، لتعود للهبوط الكبير في عامي (2017) (2018)، ويمكن تتبع الشكل (8) لملاحظة الفروقات:



الشكل (8) الفروقات من عام لآخر لكفاية رأس المال لدى البنك العربي – سورية

ثالثاً– بنك البركة – سورية:

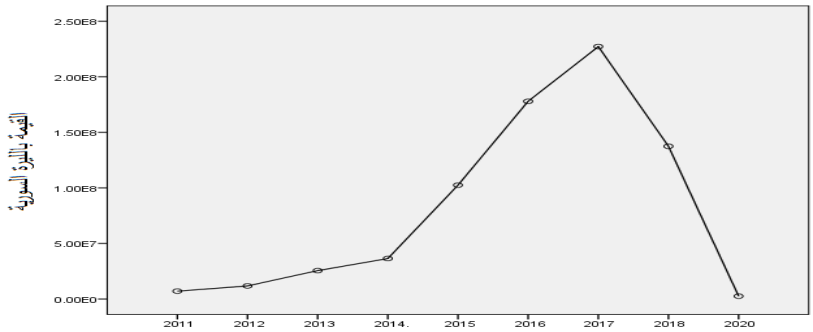
يُظهر الجدول (13) نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way Analyses Variance) لحساب الفروقات في نسبة كفاية رأس المال لكل متغير (مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، المخاطر التشغيلية، نسبة كفاية رأس المال) بين عامي 2011 – 2018، وباستخدام معادلة تحليل التباين أنوفا ANOVA داخل المجموعات وخارج المجموعات لمقارنة متوسطات الانحراف في مستوى الخطر كمتغير تابع ضمن كل سنة (وما تتضمنه من ظروف مالية) كمتغير مستقل:

الجدول (13) تحليل تباين أنوفا ANOVA بالنسبة لبنك البركة – سورية

مخاطر الائتمان	مجموع مربعات الانحرافات	متوسط مجموع مربعات الانحرافات	قيمة (F)	مستوى الدلالة
بين المجموعات	2212,131	303,691	2,178	0,003
داخل المجموعات	400,27	4,709		
المجموع	2612,401			
مخاطر السوق	مجموع مربعات الانحرافات	متوسط مجموع مربعات الانحرافات	قيمة (F)	مستوى الدلالة
بين المجموعات	3091,816	1614,29	2,448	0,001
داخل المجموعات	391,227	4,706		
المجموع	3411,043			
مخاطر التشغيلية	مجموع مربعات الانحرافات	متوسط مجموع مربعات الانحرافات	قيمة (F)	مستوى الدلالة
بين المجموعات	2019,89	1028,334	3,461	0,000
داخل المجموعات	309,22	7,206		
المجموع	20509,11			
نسبة كفاية رأس المال	مجموع مربعات الانحرافات	متوسط مجموع مربعات الانحرافات	قيمة (F)	مستوى الدلالة
بين المجموعات	17,672	8,792	3,25	0,000
داخل المجموعات	4,363	3,661		
المجموع	22,035			

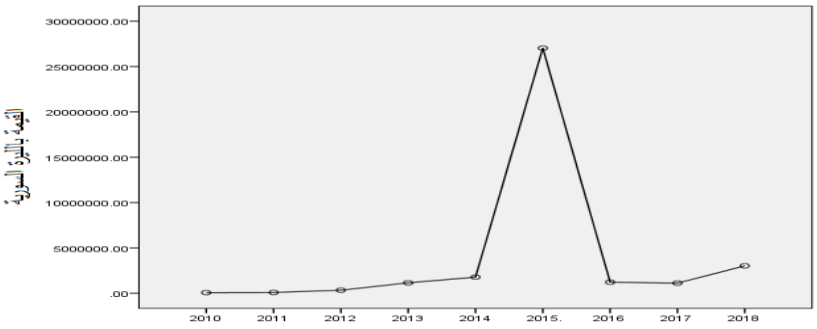
يُلاحظ من الجدول السابق أن قيمة (F) المحسوبة لكل متغير فرعي بلغت كما يلي (مخاطر الائتمان2,178) (مخاطر السوق 2,448) (المخاطر التشغيلية3,461) (نسبة كفاية رأس المال3,25) على التوالي، وذلك عند مستويات الدلالة (0,003) (0,001) (0,000) (0,000) على التوالي أيضاً، التي هي أصغر من مستوى الدلالة الافتراضي (0,05)، ما يجعلنا نقبل القول بوجود تباين (فروقات) في نسبة كفاية رأس المال بالنسبة لبنك البركة لكل متغير فرعي (مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، المخاطر التشغيلية، نسبة كفاية رأس المال) بين عامي 2011 – 2018 كمتغير تابع ضمن كل سنة (وما تتضمنه من ظروف مالية) كمتغير مستقل، ولكشف اتجاه تلك الفروقات من عام لآخر تم تطبيق معادلة (شيفيه Scheffe) كما يُظهر كما هو مبين تفصيلاً ضمن الملحق رقم (2) الذي يبيّن الآتي:

أ- **بالنسبة لمخاطر الائتمان:** بينت نتائج مقارنات (شيفيه Scheffe) وجود تباين (فروقات) في نسبة كفاية رأس المال المخصص لمواجهة (مخاطر الائتمان) من عام (2011) حتى عام (2018)، التي كانت في زيادة مستمرة كلما انتقلنا من عام لآخر حتى عام (2017)، ثم بدأت بالانحدار في عام (2018)، ويمكن تتبع الشكل (9) لملاحظة الفروقات في مخاطر الائتمان بالنسبة لبنك البركة:



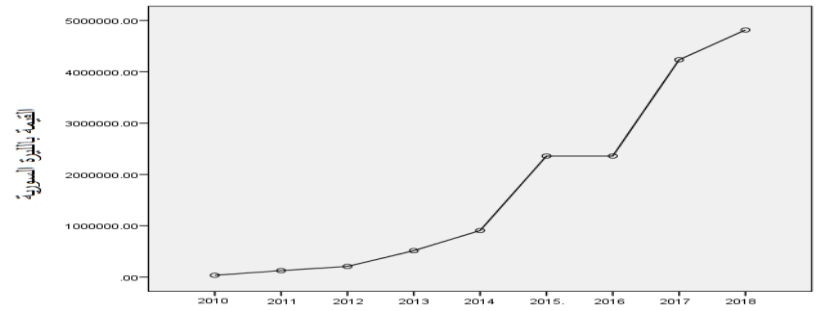
الشكل (9) الفروقات من عـــام لآخـــر لمخـــاطر الائتمـــان لبنـــك البركـــة – سورية

ب- **بالنسبة لمخاطر السوق:** لوحظ استقرار نسبي لمدة (4) أعوام في رأس المال المخصص لمواجهة تلك المخاطر (2011–2012–2013–2014)، ثم بدأت بالزيادة الملحوظة قي عام (2015)، ثم هبوطاً كبيراً في عامي (2016–2017)، ثم زيادة طفيفة في عام (2018)، ويمكن تتبع الشكل (10) لملاحظة الفروقات:



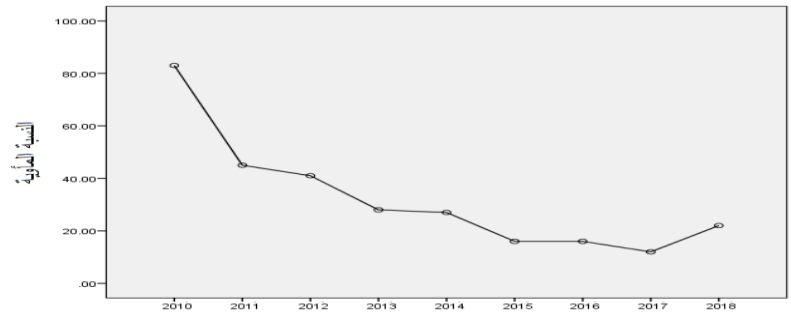
الشكل (10) الفروقات من عام لآخر لمخاطر السوق لبنك البركة – سورية

ت– **بالنسبة للمخاطر التشغيلية:** بينت نتائج مقارنات (شيفيه Scheffe) وجود تباين (فروقات) في نسبة كفاية رأس المال المخصص لمواجهة (المخاطر التشغيلية) من عام (2011) حتى عام (2018)، إذ لوحظ زيادة متتالية في تلك النسبة من عام لآخر، ويمكن تتبع الشكل (11) لملاحظة الفروقات:



الشكل (11) الفروقات من عـــام لآخـــر للمخـــاطر التشغيلية لدى بنك البركة – سورية

ث– **بالنسبة لنسبة كفاية رأس المال:** إذ لوحظ وجود نقصان نسبي ومتتالي من عام لآخر للنسبة يمثل هبوطاً ملحوظاً حتى عام (2017)، ثم لحقتها زيادة طفيفة في عام (2018)، ويمكن تتبع الشكل (12) لملاحظة الفروقات من عام لآخر في كفاية رأس المال بالنسبة لبنك البركة:



الشكل (12) الفروقات من عام لآخر لكفايـة رأس المـال لدى بنك البركة – سورية

رابعاً- بنك سورية والخليج:

يُظهر الجدول (14) نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way Analyses Variance) لحساب الفروقات في نسبة كفاية رأس المال لكل متغير فرعي (مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، المخاطر التشغيلية، نسبة كفاية رأس المال) بين عامي 2011 – 2018، وباستخدام معادلة تحليل التباين أنوفا ANOVA داخل المجموعات وخارج المجموعات لمقارنة متوسطات الانحراف في مستوى الخطر كمتغير تابع ضمن كل سنة (وما تتضمنه من ظروف مالية) كمتغير مستقل:

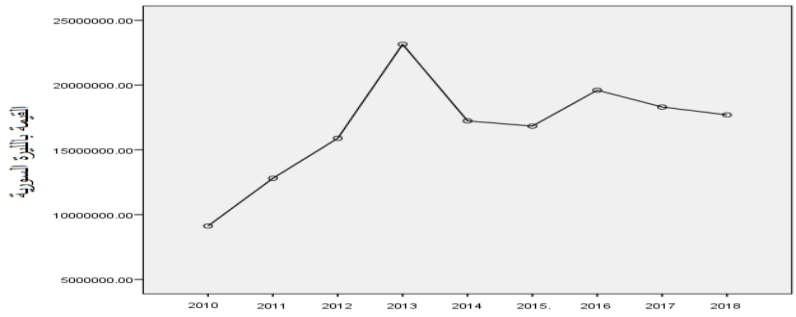
الجدول (14) تحليل تباين أنوفا ANOVA بالنسبة لبنك سورية والخليج

مخاطر الائتمان	مجموع مربعات الانحرافات	متوسط مجموع مربعات الانحرافات	قيمة (F)	مستوى الدلالة
بين المجموعات	2314,2	5091,173	4,209	0,000
داخل المجموعات	291,222	15,281		
المجموع	2605,422			
مخاطر السوق	مجموع مربعات الانحرافات	متوسط مجموع مربعات الانحرافات	قيمة (F)	مستوى الدلالة
بين المجموعات	2411,709	4412,348	3,212	0,000
داخل المجموعات	187,471	12,712		
المجموع	2590,18			
مخاطر التشغيلية	مجموع مربعات الانحرافات	متوسط مجموع مربعات الانحرافات	قيمة (F)	مستوى الدلالة
بين المجموعات	2411,709	3351,256	2,311	0,000
داخل المجموعات	187,471	13,301		
المجموع	2590,18			
نسبة كفاية رأس المال	مجموع مربعات الانحرافات	متوسط مجموع مربعات الانحرافات	قيمة (F)	مستوى الدلالة
بين المجموعات	26,669	226,557	1,231	0,000
داخل المجموعات	20,25	12,226		
المجموع	46,919			

يُلاحظ من الجدول السابق أن قيمة (F) المحسوبة لكل متغير فرعي بلغت كما يلي (مخاطر الائتمان 4,209) (مخاطر السوق 3,212) (المخاطر التشغيلية 2,311) (نسبة كفاية رأس المال 1,231) على التوالي، وذلك عند مستويات الدلالة لها جميعاً (0,000) على التوالي أيضاً، التي هي أصغر من مستوى الدلالة الافتراضي (0,05)، ما يجعلنا نقبل القول بوجود تباين (فروقات) في نسبة كفاية رأس المال بالنسبة لبنك سورية والخليج لكل متغير فرعي (مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، المخاطر التشغيلية، نسبة كفاية رأس المال) بين

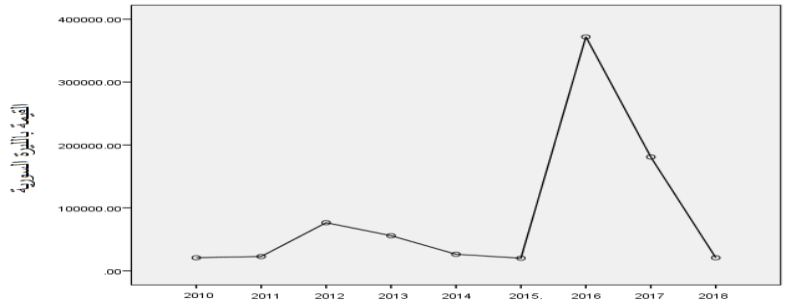
عامي 2011 – 2018 كمتغير تابع ضمن كل سنة (وما تتضمنه من ظروف مالية) كمتغير مستقل، ولكشف اتجاه تلك الفروقات من عام لآخر تم تطبيق معادلة (شيفيه Scheffe) كما يُظهر كما هو مبين تفصيلاً ضمن الملحق رقم (2) الذي يبيّن الآتي:

أ- **بالنسبة لمخاطر الائتمان:** بينت نتائج مقارنات (شيفيه Scheffe) وجود تباين (فروقات) في نسبة كفاية رأس المال المخصص لمواجهة (مخاطر الائتمان) من عام (2011) حتى عام (2018)، التي كانت في زيادة مستمرة كلما انتقلنا من عام لآخر من عام (2010) حتى عام (2013)، ثم بدأت بالانحدار في عامي (2014–2015)، وعادت للإرتفاع النسبي بين عامي (2016–2018)، ويمكن تتبع الشكل (13) لملاحظة الفروقات من عام لآخر في مخاطر الائتمان بالنسبة لبنك سورية والخليج:



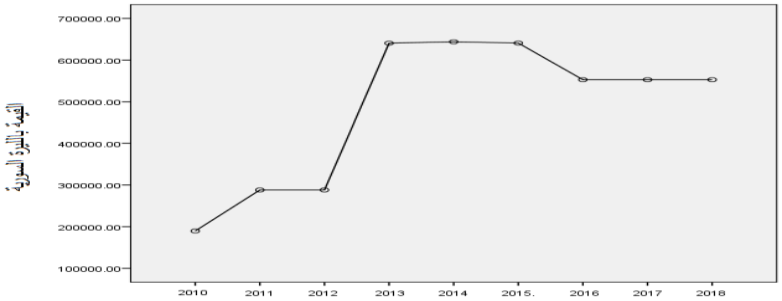
الشكل (13) الفروقات من عام لآخر لمخاطر الائتمان لدى بنك سورية والخليج

ب- **بالنسبة لمخاطر السوق:** لوحظ زيادة في نسبة الكفاية المخصصة لمواجهة تلك المخاطر بين عامي (2010–2012) التي بدأت بالهبوط التدريجي حتى عام (2015)، ثم زيادة كبيرة نسبياً في عام (2016)، لتعود للانحدار في عامي (2017) (2018)، ويمكن تتبع الشكل (14) لملاحظة الفروقات:



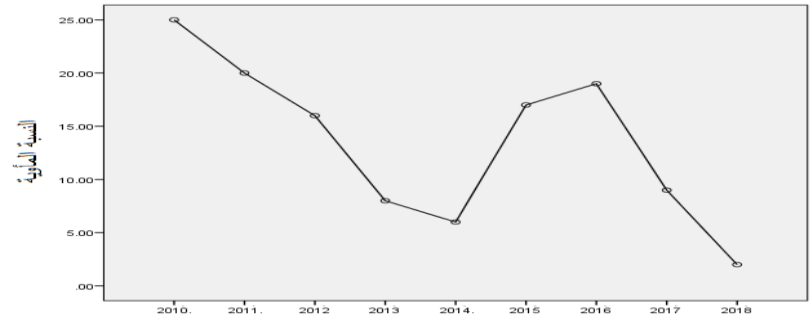
الشكل (14) الفروقات من عام لآخر لمخاطر السوق لدى بنك سورية والخليج

ت- **بالنسبة للمخاطر التشغيلية:** لوحظ زيادة متتالية في نسبة كفاية رأس المال المخصص لمواجهة تلك المخاطر من عام (2010) حتى عام (2013)، ثم استقرار بين عامي (2014) (2015)، ثم نقصان في عام (2016)، وليستمر بالاستقرار بين عامي (2017) (2018)، ويمكن تتبع الشكل (15) لملاحظة الفروقات:



الشكل (15) الفروقات من عام لآخر للمخاطر التشغيلية لدى بنك سورية والخليج

ث- **بالنسبة لنسبة كفاية رأس المال:** لوحظ وجود نقصان نسبي ومتتالي وملحوظ من عام لآخر في هذه النسبة بين عامي (2010) (2014)، لتعود للزيادة في عامي (2015) (2016)، ثم هبوط كبير في عامي (2017) (2018)، ويمكن تتبع الشكل (16) لملاحظة الفروقات:



الشكل (16) الفروقات من عام لآخر لكفاية رأس المال لدى بنك سورية والخليج

الخطوة الثالثة: حساب معامل الارتباط بيرسون Person بين درجات قائمة التحقق لكل مجال فرعي وبين نسبة كفاية رأس المال، بالنسبة لكل مصرف من عينة الدراسة الحالية كما هو مبين تفصيلاً ضمن الملحق رقم (3).

يظهر الجدول (15) حساب نتائج علاقة الارتباط بين أداء نشاط التدقيق الداخلي وفق قائمة التحقق وبين كفاية رأس المال للمصارف عينة الدراسة، حيث أنه وفق توجه (ميتشل Mitchell) في تفسير الارتباطات فإن الارتباط يكون دالاً عندما يساوي أو تتجاوز قيمته 0,3 ويكون الارتباط ضعيفاً وغير دال عندما تقل قيمته عن 0,3. كما يلي:

الجدول (15)

نتائج علاقة الارتباط بين أداء نشاط التدقيق الداخلي وفق قائمة التحقق وبين كفاية رأس المال للمصارف عينة الدراسة

البيان		الدولي للتجارة والتمويل		العربي – سورية		البركة – سورية		سورية والخليج	
البعد	المتغير	معامل الارتباط	الدلالة	معامل الارتباط	الدلالة	معامل الارتباط	الدلالة	معامل الارتباط	الدلالة
المجال الأول (مؤهلات القائمين على نشاط التدقيق الداخلي في المصرف)									
المؤهلات العلمية	مخاطر الائتمان	0,991	دالّة	0,216	غير دالّة	0,678	دالّة	0,248	غير دالّة
	مخاطر السوق	0,39	دالّة	0,014	غير دالّة	0,448	دالّة	0,489	دالّة
	مخاطر التشغيل	0,33	دالّة	0,143	غير دالّة	0,772	دالّة	0,221	غير دالّة
	نسبة الكفاية	0,343	دالّة	0,587	دالّة	0,715	دالّة	0,3	دالّة
الدورات التدريبية	مخاطر الائتمان	0,04	غير دالّة	0,207	غير دالّة	0,199	غير دالّة	0,349	دالّة
	مخاطر السوق	0,766	دالّة	0,089	غير دالّة	0,298	غير دالّة	0,331	دالّة
	مخاطر التشغيل	0,03	غير دالّة	0,914	دالّة	0,383	دالّة	0,283	غير دالّة
	نسبة الكفاية	0,399	دالّة	0,269	غير دالّة	0,469	دالّة	0,036	غير دالّة
سنوات الخدمة	مخاطر الائتمان	0,942	دالّة	0,437	دالّة	0,146	غير دالّة	0,124	غير دالّة
	مخاطر السوق	0,783	دالّة	0,467	دالّة	0,245	غير دالّة	0,376	دالّة
	مخاطر التشغيل	0,685	دالّة	0,337	دالّة	0,089	غير دالّة	0,285	غير دالّة
	نسبة الكفاية	0,313	دالّة	0,15	غير دالّة	0,348	دالّة	0,15	غير دالّة
الخصائص المهنية	مخاطر الائتمان	0,099	غير دالّة	0,725	دالّة	0,365	دالّة	0,062	غير دالّة
	مخاطر السوق	0,678	دالّة	0,687	دالّة	0,236	غير دالّة	0,278	غير دالّة
	مخاطر التشغيل	0,118	غير دالّة	0,355	دالّة	0,415	دالّة	0,354	دالّة
	نسبة الكفاية	0,814	دالّة	0,373	دالّة	0,489	دالّة	0,582	دالّة
المعايير الأخلاقية	مخاطر الائتمان	0,8	دالّة	0,46	دالّة	0,353	دالّة	0,75	دالّة
	مخاطر السوق	0,904	دالّة	0,454	دالّة	0,236	غير دالّة	0,177	غير دالّة
	مخاطر التشغيل	0,53	دالّة	0,242	غير دالّة	0,415	دالّة	0,345	دالّة
	نسبة الكفاية	0,883	دالّة	0,153	غير دالّة	0,489	دالّة	0,428	دالّة
المجال الثاني (مهنية نشاط التدقيق الداخلي في المصرف)									
التخطيط للتدقيق الداخلي	مخاطر الائتمان	0,522	دالّة	0,122	غير دالّة	0,013	غير دالّة	0,239	غير دالّة
	مخاطر السوق	0,229	عير دالّة	0,029	غير دالّة	0,607	دالّة	0,325	دالّة
	مخاطر التشغيل	0,894	دالّة	0,378	دالّة	0,149	غير دالّة	0,551	دالّة
	نسبة الكفاية	0,984	دالّة	0,656	دالّة	0,169	غير دالّة	0,093	غير دالّة
الحياد والموضوعية	مخاطر الائتمان	0,549	دالّة	0,013	غير دالّة	0,116	غير دالّة	0,225	غير دالّة
	مخاطر السوق	0,455	دالّة	0,022	غير دالّة	0,542	دالّة	0,113	غير دالّة
	مخاطر التشغيل	0,426	دالّة	0,257	غير دالّة	0,053	غير دالّة	0,072	غير دالّة
	نسبة الكفاية	0,579	دالّة	0,348	دالّة	0,042	غير دالّة	0,782	دالّة
الاستقلالية	مخاطر الائتمان	0,569	دالّة	0,348	دالّة	0,701	دالّة	0,394	دالّة
	مخاطر السوق	0,809	دالّة	0,477	دالّة	0,129	غير دالّة	0,586	دالّة
	مخاطر التشغيل	0,389	دالّة	0,247	غير دالّة	0,643	دالّة	0,593	دالّة
	نسبة الكفاية	0,765	دالّة	0,439	دالّة	0,615	دالّة	0,009	غير دالّة

الصلاحيات	مخاطر الائتمان	0,705	دالّة	0,46	دالّة	0,358	دالّة	0,721	دالّة
	مخاطر السوق	0,232	غير دالّة	0,454	دالّة	0,068	غير دالّة	0,042	غير دالّة
	مخاطر التشغيل	0,776	دالّة	0,242	غير دالّة	0,142	غير دالّة	0,714	دالّة
	نسبة الكفاية	0,707	دالّة	0,153	غير دالّة	0,327	دالّة	0,927	دالّة
الفحص والموثوقية	مخاطر الائتمان	0,267	غير دالّة	0,46	دالّة	0,243	غير دالّة	0,215	غير دالّة
	مخاطر السوق	0,458	دالّة	0,454	دالّة	0,225	غير دالّة	0,54	دالّة
	مخاطر التشغيل	0,619	دالّة	0,242	غير دالّة	0,066	غير دالّة	0,557	دالّة
	نسبة الكفاية	0,232	غير دالّة	0,153	غير دالّة	0,141	غير دالّة	0,776	دالّة
الالتزام بالأنظمة والقوانين	مخاطر الائتمان	0,266	غير دالّة	0,46	دالّة	0,381	دالّة	0,612	دالّة
	مخاطر السوق	0,457	دالّة	0,454	دالّة	0,182	غير دالّة	0,001	غير دالّة
	مخاطر التشغيل	0,618	دالّة	0,242	غير دالّة	0,384	دالّة	0,208	غير دالّة
	نسبة الكفاية	0,231	غير دالّة	0,153	غير دالّة	0,513	غير دالّة	0,408	دالّة
إبلاغ النتائج ورفع التقارير	مخاطر الائتمان	0,266	غير دالّة	0,46	دالّة	0,381	دالّة	0,148	غير دالّة
	مخاطر السوق	0,457	دالّة	0,454	دالّة	0,182	غير دالّة	0,627	دالّة
	مخاطر التشغيل	0,618	دالّة	0,242	غير دالّة	0,384	دالّة	0,649	دالّة
	نسبة الكفاية	0,231	غير دالّة	0,153	غير دالّة	0,513	غير دالّة	0,369	دالّة
المجال الثالث (نطاق عمل التدقيق الداخلي)									
التدقيق الإداري	مخاطر الائتمان	0,635	دالّة	0,46	دالّة	0,199	غير دالّة	0,939	دالّة
	مخاطر السوق	0,412	دالّة	0,454	دالّة	0,234	غير دالّة	0,541	دالّة
	مخاطر التشغيل	0,41	دالّة	0,242	غير دالّة	0,252	غير دالّة	0,016	غير دالّة
	نسبة الكفاية	0,389	دالّة	0,153	غير دالّة	0,577	دالّة	0,432	دالّة
التدقيق المالي	مخاطر الائتمان	0,213	غير دالّة	0,46	دالّة	0,381	دالّة	0,612	دالّة
	مخاطر السوق	0,275	غير دالّة	0,454	دالّة	0,182	غير دالّة	0,001	غير دالّة
	مخاطر التشغيل	0,47	دالّة	0,242	غير دالّة	0,384	دالّة	0,208	غير دالّة
	نسبة الكفاية	0,529	دالّة	0,153	غير دالّة	0,513	دالّة	0,408	دالّة
تدقيق العمليات التشغيلية	مخاطر الائتمان	0,447	دالّة	0,001	دالّة	0,514	غير دالّة	0,564	دالّة
	مخاطر السوق	0,308	دالّة	0,207	غير دالّة	0,457	دالّة	0,034	غير دالّة
	مخاطر التشغيل	0,619	دالّة	0,147	غير دالّة	0,627	دالّة	0,069	غير دالّة
	نسبة الكفاية	0,477	دالّة	0,821	دالّة	0,381	دالّة	0,497	دالّة
أمن المعلومات	مخاطر الائتمان	0,077	غير دالّة	0,46	دالّة	0,381	دالّة	0,612	دالّة
	مخاطر السوق	0,287	غير دالّة	0,454	دالّة	0,182	غير دالّة	0,001	غير دالّة
	مخاطر التشغيل	0,13	غير دالّة	0,242	غير دالّة	0,384	دالّة	0,208	غير دالّة
	نسبة الكفاية	0,248	غير دالّة	0,153	غير دالّة	0,513	دالّة	0,408	دالّة
التدقيق النهائي	مخاطر الائتمان	0,447	دالّة	0,46	دالّة	0,302	دالّة	0,612	دالّة
	مخاطر السوق	0,308	دالّة	0,454	دالّة	0,131	غير دالّة	0,001	غير دالّة
	مخاطر التشغيل	0,209	غير دالّة	0,242	غير دالّة	0,372	دالّة	0,208	غير دالّة
	نسبة الكفاية	0,477	دالّة	0,153	غير دالّة	0,406	دالّة	0,408	دالّة

المصدر: من إعداد الباحث وفق بيانات الملحق رقم (2)

المطلب الثاني: اختبار الفرضية الثانية – لا يوجد أثر للتدقيق الداخلي على فعالية الرقابة على كفاية رأس المال لدى المصارف الخاصة في سورية:

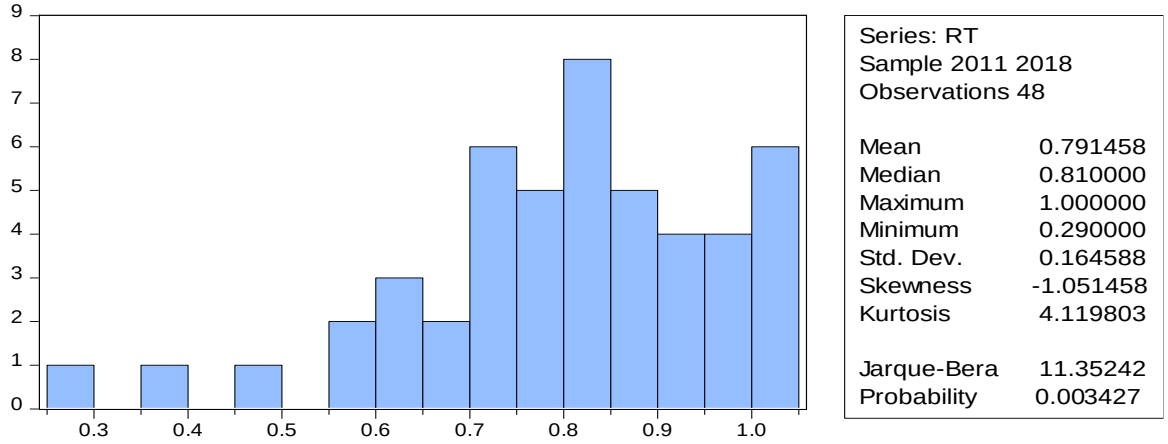
الخطوة الأولى – التحليل الوصفي للمتغيرات المدروسة:

اعتمد الباحث على استخدام إحصائية (Jarque-Bear)، لاختبار توزع البيانات فيما إذا كانت هذه البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، وذلك من خلال البرنامج الإحصائي Eviews-10، ففي حال كانت القيمة الاحتمالية أكبر من 0.05 ما يعني وجود توزيع طبيعي للمتغير، ويستخدم اختبار التوزيع الطبيعي للتعرف على خصائص السلسلة الزمنية المتمثلة بكل من (المتوسط الحسابي والانحراف المعياري) لقياس تشتت البيانات، وأدنى وأعلى قيمة لمعرفة التطور الحاصل في قيم متغيرات الدراسة.

❖ **المتغيّرات المستقلّة:**

1- الوصف الإحصائي لمتغيّر نسبة تنفيذ خطط المهام الرقابية للتدقيق الداخلي:

الشكل (17) الوصف الإحصائي لمتغير نسبة تنفيذ الخطط



المصدر: مخرجات برنامج E-views10.

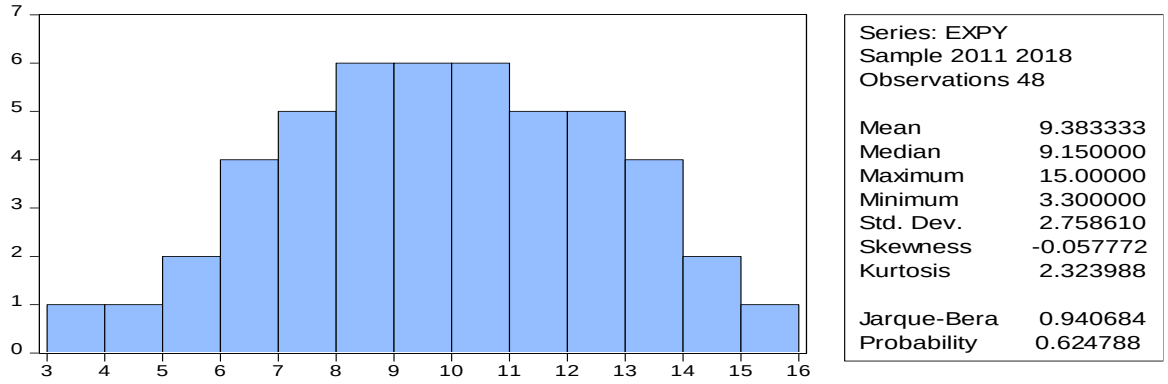
يتضح من الشكل السابق الآتي:

- بلغ المتوسط الحسابي ما يقارب 79% في حين بلغ الوسيط 81% ما يعني وجود تقارب في تنفيذ خطط التدقيق بين المصارف وعبر الزمن.
- بلغ الانحراف المعياري 16% وعند مقارنتها بالمتوسط الحسابي البالغ 80% اتضح أنه لا يوجد تذبذب كبير في تنفيذ خطط مهام التدقيق.

- تراوحت نسبة تنفيذ خطط المهام الرقابية بين 29% و100%.
- بلغت القيمة الاحتمالية المقابلة لاختبار جاركو–بيرا 0 وهي أقل من 0.05 ما يعني أنه لا يوجد توزيع طبيعي للمتغير.

2- الوصف الإحصائي لمتغيّر عدد سنوات الخبرة لدى عناصر فريق التدقيق الداخلي:

الشكل (18) الوصف الإحصائي لعدد سنوات الخبرة



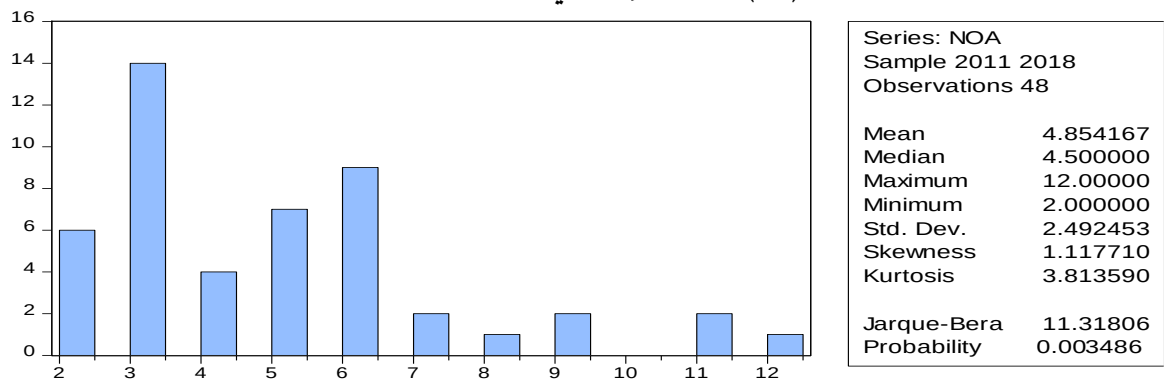
المصدر: مخرجات برنامج E–views10.

يتضح من الشكل السابق الآتي:

- بلغ المتوسط الحسابي ما يقارب 9.38 سنة.
- بلغ الانحراف المعياري 2.75 سنة وعند مقارنتها بالمتوسط الحسابي البالغ 9.38 سنة اتضح أنه لا يوجد تذبذب كبير في عدد سنوات الخبرة.
- بلغت القيمة الاحتمالية المقابلة لاختبار جاركو–بيرا 0.62 وهي أكبر من 0.05 ما يعني وجود توزيع طبيعي للمتغير.

3- الوصف الإحصائي لمتغيّر عدد عناصر فريق التدقيق الداخلي:

الشكل (19) الوصف الإحصائي لعدد المدققين الداخليين



المصدر: مخرجات برنامج E-views10.

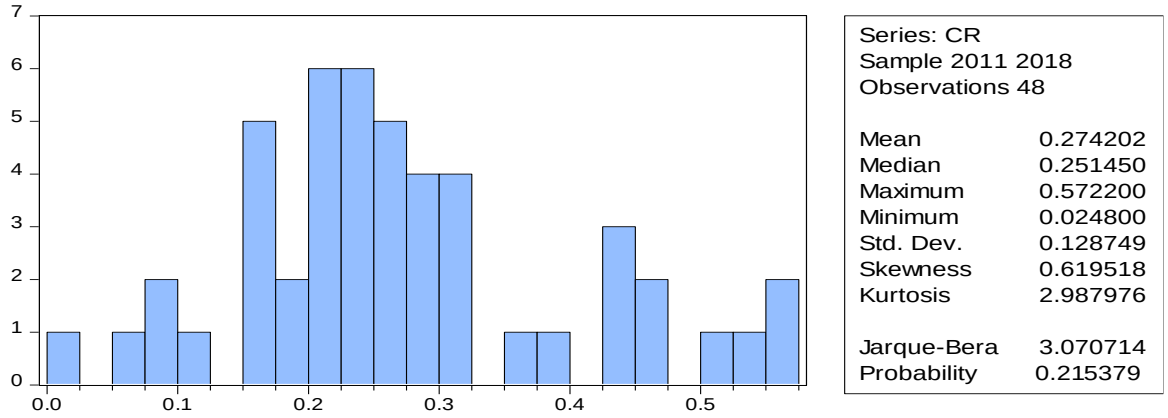
يتضح من الشكل السابق الآتي:

- بلغ المتوسط الحسابي ما يقارب 5 مدققين.
- بلغ الانحراف المعياري 2.5 وعند مقارنتها بالمتوسط الحسابي البالغ 5 نلاحظ أنه لا يوجد تذبذب كبير في عدد المدققين.
- بلغت القيمة الاحتمالية المقابلة لاختبار جاركو-بيرا 0.00 وهي أقل من 0.05 ما يعني أنه لا يوجد توزيع طبيعي للمتغير.

❖ **المتغيّرات التابعة:**

1- الوصف الإحصائي لمخاطر الائتمان:

الشكل (20) الوصف الإحصائي لنسبة تغطية رأس المال لمخاطر الائتمان



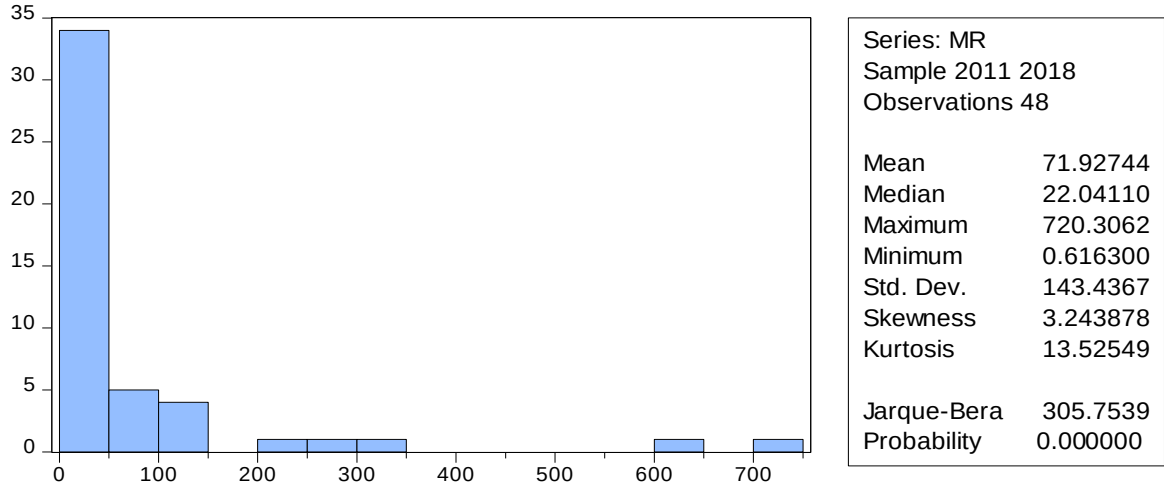
المصدر: مخرجات برنامج E-views10.

يتضح من الشكل السابق الآتي:

- بلغ المتوسط الحسابي ما يقارب 27% في حين بلغ الوسيط 25% ما يعني أنه لا يوجد اختلاف في تغطية رأس المال للمخاطر الائتمانية بين المصارف وعبر مدة الدراسة.
- بلغ الانحراف المعياري 13% وعند مقارنتها بالمتوسط الحسابي البالغ اتضح وجود تذبذب كبير في تغطية المخاطر الائتمانية.
- بلغت القيمة الاحتمالية المقابلة لاختبار جاركو-بيرا 0.22 وهي أكبر من 0.05 ما يعني وجود توزيع طبيعي للمتغير.

2- الوصف الإحصائي لمخاطر السوق:

الشكل (21) الوصف الإحصائي لنسبة تغطية رأس المال لمخاطر السوق



المصدر: مخرجات برنامج E-views10.

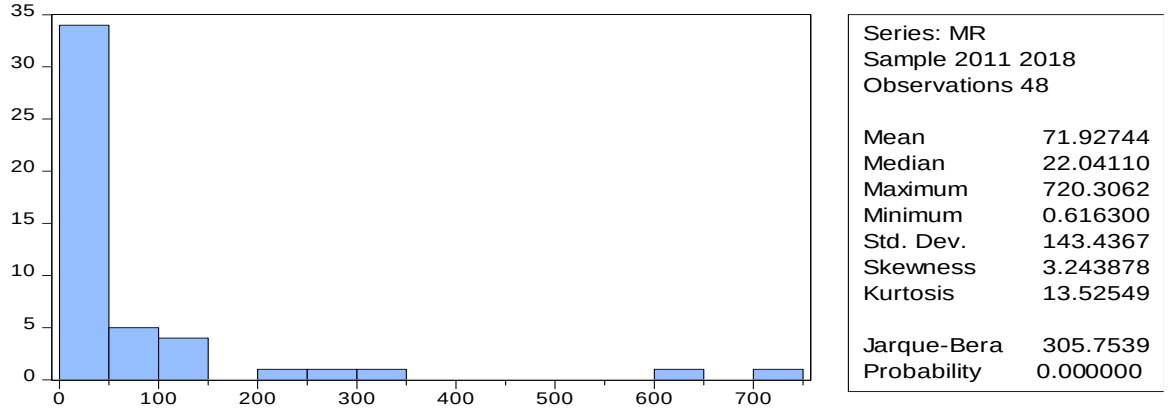
يتضح من الشكل السابق الآتي:

- بلغ المتوسط الحسابي ما يقارب 72 مرة في حين بلغ الوسيط 22 مرة ما يعني وجود اختلاف كبير في تغطية مخاطر السوق لدى المصارف وعبر مدة الدراسة ويمكن أن يعزى ذلك من وجهة نظر الباحث إلى اختلاف مخاطر السوق بين المصارف توزاياً مع اختلاف المحفظة الاستثمارية لدى كل مصرف من المصارف العينة.

- بلغ الانحراف المعياري 143 مرة وعند مقارنتها بالمتوسط الحسابي البالغ 72 مرة اتضح وجود تذبذب كبير في قيم تغطية مخاطر السوق.
- بلغت القيمة الاحتمالية المقابلة لاختبار جاركو–بيرا 0 وهي أقل من 0.05 ما يعني أنه لا يوجد توزيع طبيعي للمتغير.

3- الوصف الإحصائي للمخاطر التشغيلية:

الشكل (22) الوصف الإحصائي لمتغير المخاطر التشغيلية



المصدر: مخرجات برنامج E–views10.

يتضح من الشكل السابق الآتي:

- بلغ المتوسط الحسابي ما يقارب 72 مرة في حين بلغ الوسيط.22 مرة ما يعني وجود اختلاف كبير في تغطية مخاطر التشغيل لدى المصارف وعبر مدة الدراسة ويمكن أن يعزى ذلك من وجهة نظر الباحث إلى ارتفاع المخاطر التشغيلية لدى بنك البركة.
- بلغت القيمة الاحتمالية المقابلة لاختبار جاركو–بيرا 0 وهي أقل من 0.05 ما يعني أنه لا يوجد توزيع طبيعي للمتغير.

<u>الخطوة الثانية – تقدير النماذج باستخدام نموذج التأثيرات الثابتة:</u>

تمّ صياغة النماذج الآتية:

$$Cr= \alpha+\beta1*RT+\beta2*GOA+\beta3*NOA+ \beta3*EXPE+ e$$

$$MR= \alpha+\beta1*RT+\beta2*GOA+\beta3*NOA+ \beta3*EXPE+ e$$

$$OPR= \alpha+\beta1*RT+\beta2*GOA+\beta3*NOA+ \beta3*EXPE+ e$$

$$CAR= \alpha+\beta1*RT+\beta2*GOA+\beta3*NOA+ \beta3*EXPE+ e$$

حيث أنّ؛ α: الحد الثابت، E: هو الخطأ العشوائي. في حين تمّ توضيح معالم الرموز الباقية أعلاه.

وسيتم ذلك وفق الآتي:

1- دراسة علاقة المتغيرات المستقلة في تغطية مخاطر الائتمان:

والجدول الآتي يوضح نتائج اختبار نموذج PANEL fixed لعلاقة المتغيرات المستقلة في مخاطر الائتمان:

الجدول (16) نتائج تقدير نموذج علاقة المتغيرات المستقلة في تغطية مخاطر الائتمان

المتغير	قيمة المعلمة	الخطأ المعياري	قيمة اختبار T	القيمة الاحتمالية
C	0.070237	0.063999	1.097483	0.2812
CR(−1)	0.451129	0.083662	5.392284	0.0000
RT	0.034363	0.025161	1.365690	0.1822
RT(−1)	0.102444	0.024492	4.182684	0.0002
NOA	−0.00692	0.003785	−1.829241	0.0773
GOA	0.112222	0.021452	5.231355	0.0000
EXPY	−0.00285	0.003765	−0.758952	0.4538
R2	9780.			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج E-views10.

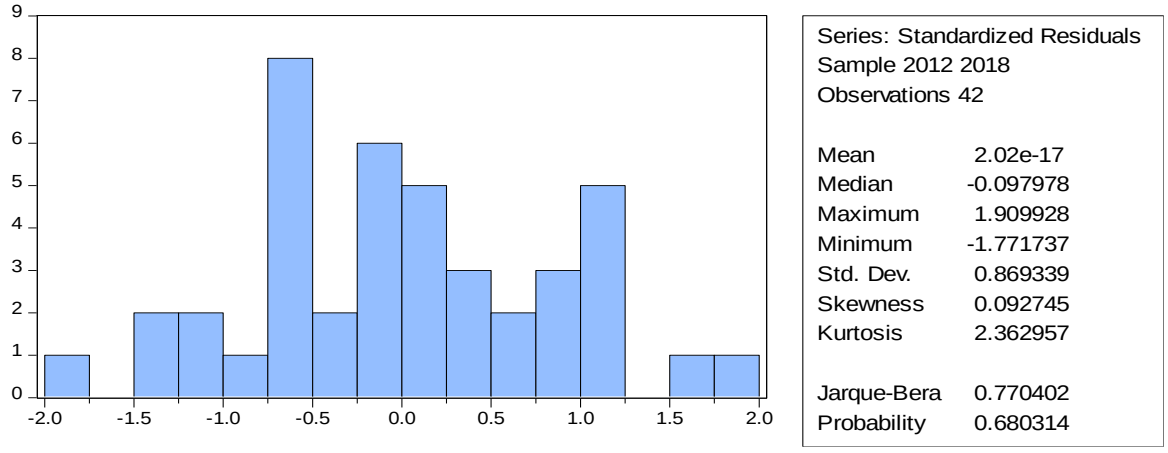
يتضح من خلال الجدول السابق الآتي:

- هناك علاقة إيجابية معنوية لنسبة تنفيذ خطة التدقيق الداخلي بعد سنة وليس في الوقت الآني وبمعامل تأثير 0.10 وقد يعزى ذلك إلى أنّ المدة اللازمة لاتخاذ إجراءات من قبل لجنة التدقيق ومجلس إدارة المصرف تنعكس على قدرة المصرف في مواجهة المخاطر الائتمانية مع مرور الزمن.
- ليس هناك علاقة لعدد المدققين الداخليين في تغطية مخاطر الائتمان ما يعني ضرورة التركيز على مهارات المدققين أكثر من التركيز على عددهم.

- هناك علاقة إيجابية لنمو إجمالي الموجودات في نسبة تغطية مخاطر الائتمان وبلغت القيمة الاحتمالية 0 وهي أقل من 0.05، فارتفاع حجم المصرف يدفع المصرف إلى تعزيز رأس ماله التنظيمي وهذا ما يؤدي بدوره إلى ارتفاع نسبة تغطية مخاطر الائتمان.
- لا يوجد علاقة لعدد سنوات الخبرة في نسبة تغطية مخاطر ائتمان وكانت القيمة الاحتمالية أكبر من 0.05، وقد يعزى ذلك إلى أنّ الخبرات المتراكمة ليست في مجال العمل المصرفي أو أن بسبب الحداثة النسبية للمصارف السورية العاملة في سورية وقلة الخبرات الطويلة الأمد التي لم تتعد 14 عاماً في أحسن الأحوال.
- بلغت القوة التفسيرية للنموذج 0.98 أي إنّ ما يقارب 98% من التغيرات في تغطية مخاطر الائتمان تعزى إلى التغير في المتغيرات المستقلة.

كما يوضح الشكل الآتي نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي نموذج علاقة نسبة تنفيذ خطط المهام الرقابية للتدقيق الداخلي في مخاطر الائتمان:

الشكل (23) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي علاقة نسبة المتغيرات المستقلة في تغطية مخاطر الائتمان



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج E-views10.

يتضح من الشكل السابق أنّ القيمة الاحتمالية المقابلة لاختبار جاركو–بيرا /0.68/ وهي أكبر من /0.05/ ما يعني وجود توزيع طبيعي للبواقي.

2- دراسة علاقة المتغيرات المستقلة في تغطية مخاطر السوق:

الجدول (17) نتائج تقدير نموذج علاقة المتغيرات المستقلة في تغطية مخاطر السوق

المتغير	قيمة المعلمة	الخطأ المعياري	قيمة اختبار T	القيمة الاحتمالية
C	−37.1412	37.83025	−0.981788	0.3341
MR(−1)	0.124417	0.131225	0.948115	0.3506
RT	−41.2742	24.84282	−1.661416	0.1070
RT(−1)	107.4334	28.10983	3.821915	0.0006
NOA	−6.50376	4.545857	−1.430702	0.1629
GOA	39.42287	17.31942	2.276224	0.0301
EXPY	7.465581	1.889714	3.950640	0.0004
R2	8480.			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج E-views10.

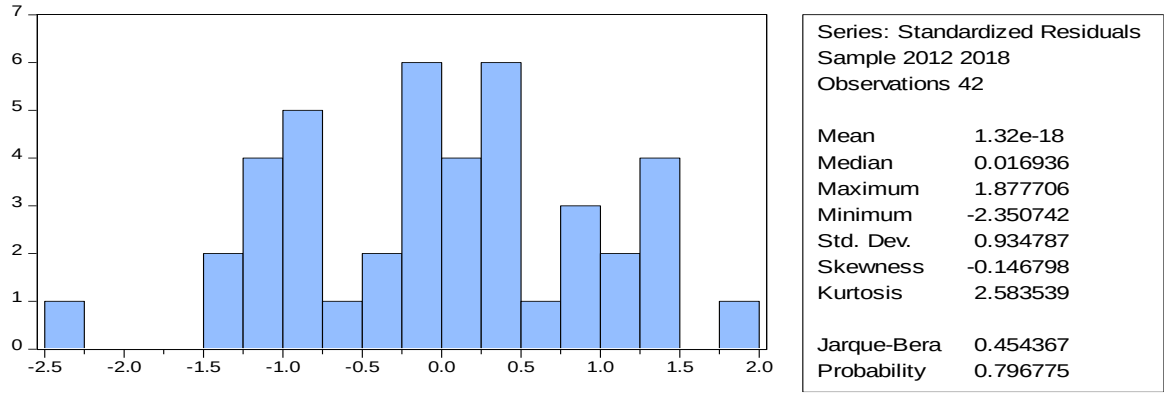
يتضح من خلال الجدول السابق الآتي:

- هناك علاقة إيجابية معنوية لنسبة تنفيذ خطة التدقيق الداخلي بعد سنة وليس في الوقت الآني وقد يعزى ذلك إلى أنّ المدة اللازمة لاتخاذ إجراءات تنعكس في قدرة المصرف على مواجهة المخاطر السوقية يحتاج وقتاً طويلاً نسبياً.
- ليس هناك علاقة لعدد المدققين الداخليين في تغطية مخاطر السوق ما يعني قلة فاعلية عدد الموظفين في تحسين تغطية المصرف لمخاطر السوق.
- هناك علاقة إيجابية لنمو إجمالي الموجودات في نسبة التغطية؛ بلغت القيمة الاحتمالية 0 وهي أقل من 0.05، فارتفاع حجم المصرف يدفع المصرف إلى تعزيز رأس ماله التنظيمي وهذا ما يؤدي بدوره إلى ارتفاع نسبة تغطية مخاطر السوق.
- يوجد علاقة لعدد سنوات الخبرة في نسبة تغطية مخاطر السوق؛ كانت القيمة الاحتمالية أقل من 0.05، حيث كلما ازدادت سنوات الخبرة ازدادت الخبرة بظروف السوق وارتفعت القدرة على بناء التوقعات المستقبلية واستقراء المخاطر.

- بلغت القوة التفسيرية للنموذج 0.85 أي أنّ ما يقارب 85% من التغيرات في تغطية مخاطر السوق تعزى إلى التغير في المتغيرات المستقلة.

كما يوضح الشكل الآتي نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي نموذج علاقة نسبة تنفيذ خطط التدقيق في مخاطر السوق:

الشكل (24) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي علاقة المتغيرات المستقلة في تغطية مخاطر السوق



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج E-views10.

يتضح من الشكل السابق أنّ القيمة الاحتمالية المقابلة لاختبار جاركو–بيرا /0.80/ وهي أكبر من /0.05/ ما يعني وجود توزيع طبيعي للبواقي.

3- دراسة علاقة المتغيرات المستقلة في تغطية المخاطر التشغيلية:

والجدول الآتي يوضح نتائج اختبار نموذج PANEL fixed لعلاقة المتغيرات المستقلة في مخاطر التشغيل:

الجدول (18) نتائج تقدير نموذج علاقة المتغيرات المستقلة في تغطية مخاطر التشغيل

المتغير	قيمة المعلمة	الخطأ المعياري	قيمة اختبار T	القيمة الاحتمالية
C	−0.89391	2.964844	−0.301505	0.7647
RT	2.456107	1.357812	1.808871	0.0784
NOA	1.523346	0.199934	7.619237	0.0000
GOA	6.967810	1.046732	6.656729	0.0000
EXPY	0.005346	0.207308	0.025786	0.9796
R2	0.849			

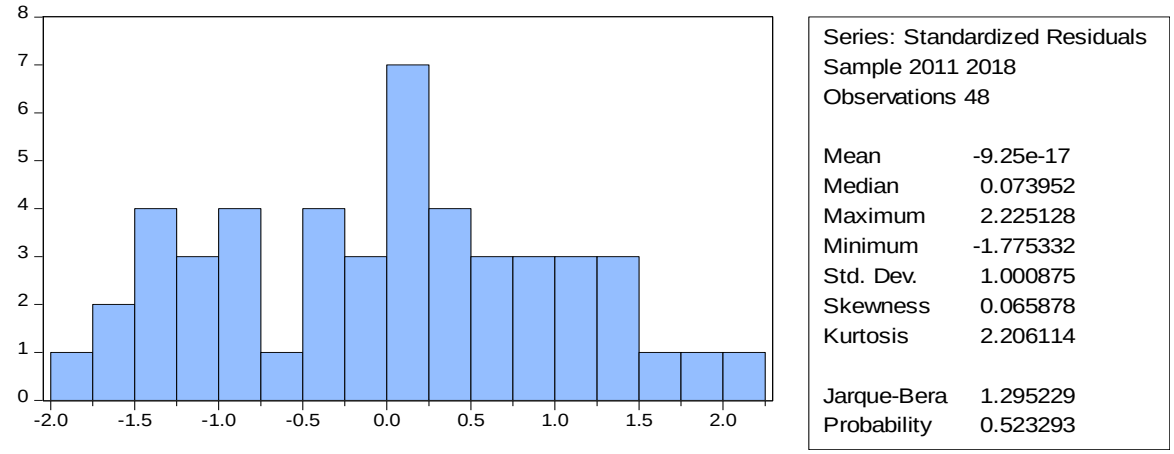
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج E-views10.

يتضح من الجدول السابق الآتي:

- لا يوجد علاقة لنسبة تنفيذ خطط المهام الرقابية للتدقيق الداخلي في نسبة تغطية مخاطر التشغيل وقد يعزى ذلك إلى أنّ المخاطر التشغيلية تحتاج وقتاً للاستجابة لتوصيات لجنة التدقيق ومجلس اللإدارة لتصويب الانحرافات الظاهرة من المهام المنفذة ومقترحات معالجتها.
- هناك علاقة إيجابية لعدد المدققين الداخلين فارتفاع عدد المدققين الداخليين يعني إمكانية استكشاف أخطاء وانخفاض في المخاطر التشغيلية وهذا ما يؤدي بدوره إلى ارتفاع نسبة تغطية المخاطر التشغيلية.
- هناك علاقة إيجابية لنمو إجمالي الموجودات في نسب التغطية؛ بلغت القيمة الاحتمالية 0 وهي أقل من 0.05. فارتفاع حجم المصرف يدفع المصرف إلى تعزيز رأس ماله التنظيمي وهذا ما يؤدي بدوره إلى ارتفاع نسبة تغطية مخاطر التشغيل.
- لا يوجد علاقة لعدد سنوات الخبرة في نسبة تغطية مخاطر التشغيل كون التدقيق على المخاطر التشغيلية تتطلب فهماً دقيقاً للأعمال المصرفية وهو لا يتوافر في عدد سنوات الخبرة التي ليست بالضرورة أن تكون خبرة عالية في أساليب مواجهة المخاطر التي تتعلق مباشرة بمهام أقسام أخرى لدى المصرف.

كما يوضح الشكل الآتي نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي نموذج علاقة نسبة تنفيذ خطط التدقيق في مخاطر التشغيل:

الشكل (25) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي علاقة المتغيرات المستقلة في تغطية مخاطر التشغيل



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج E-views10.

يتضح من الشكل السابق أنّ القيمة الاحتمالية المقابلة لاختبار جاركو–بيرا /0.53/ وهي أكبر من /0.05/ ما يعني وجود توزيع طبيعي للبواقي.

4- دراسة علاقة المتغيرات المستقلة في نسبة كفاية رأس المال:

الجدول الآتي يوضح نتائج اختبار نموذج PANEL fixed لعلاقة المتغيرات المستقلة في نسبة كفاية رأس المال:

الجدول (19) نتائج تقدير علاقة المتغيرات المستقلة في نسبة كفاية رأس المال

المتغير	قيمة المعلمة	الخطأ المعياري	قيمة اختبار T	القيمة الاحتمالية
C	0.167995	0.044124	3.807366	0.0006
Car(−1)	0.456131	0.093231	4.892455	0.0000
RT	0.028235	0.020850	1.354221	0.1855
NOA	0.010887	0.002238	−4.865373	0.0000
GOA	0.063535	0.015431	4.117494	0.0003
EXPY	−0.00235	0.001929	−1.220547	0.2315
R2	0.94			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج E–views10.

يتضح من الجدول السابق الآتي:

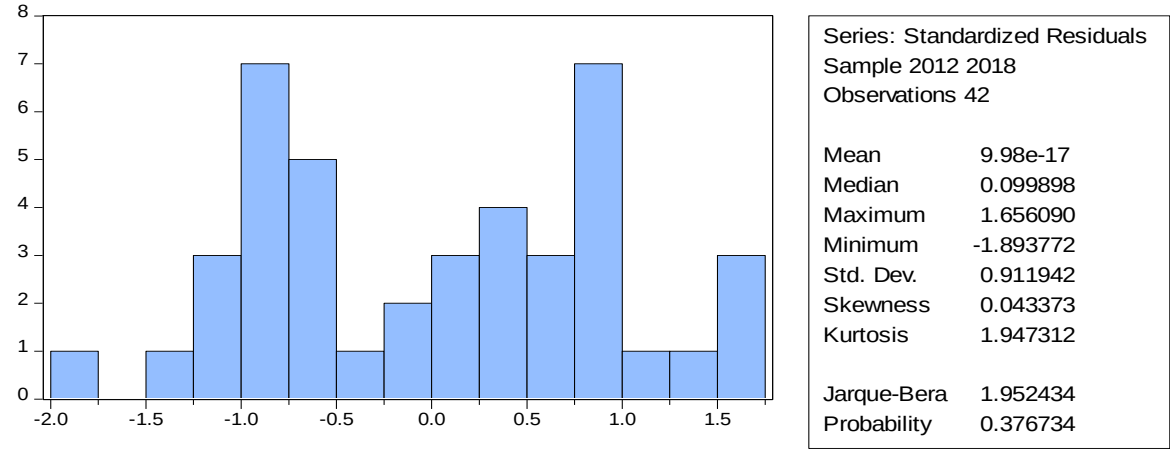
- لا يوجد علاقة لنسبة تنفيذ خطط المهام الرقابية للتدقيق الداخلي في نسبة كفاية رأس المال وقد يعزى ذلك إلى أنّ المخاطر التشغيلية والسوقية تحتاج وقتاً حتى تستجيب لنتائج المهام الرقابية للتدقيق الداخلي ومقترحاتها وتوصياتها، وهذا ما يؤدي بدوره إلى زيادة المدة اللازمة لظهور التأثير.
- هناك علاقة سلبية لعدد المدققين الداخلين في نسبة كفاية رأس المال وهذا الأمر يمكن تفسيره بأنه لم يصل عدد المدققين للمستوى المأمول والهامش الكافي للتدقيق في كامل العمليات والأنشطة لدى المصرف إضافة لوجود عوامل أخرى تتعلق مباشرة في تحقيق نسبة كفاية رأس المال كالكفاءة والخبرة المتوفرة في الرقابة على هذا الجانب لدى الفريق المكلّف إضافة لكون هذه المهمة ثانوية بالمشاركة مع إدارة الإلتزام لدى المصرف ولاحقة بالمقارنة مع مسؤوليات إدارة المخاطر لديه، فارتفاع عدد المدققين في فريق التدقيق الداخلي من

المفترض نظريّاً أن يؤدي لزيادة إمكانية استكشاف الأخطاء والانحرافات وخفض مستوى المخاطر كله ورفع مستوى كفاية رأس المال بالنتيجة.

- هناك علاقة إيجابية لنمو إجمالي الموجودات في نسب كفاية؛ بلغت القيمة الاحتمالية 0 وهي أقل من 0.05. فارتفاع حجم المصرف يدفع المصرف إلى تعزيز رأس ماله التنظيمي وهذا ما يؤدي بدوره إلى ارتفاع نسبة كفاية رأس المال.
- لا يوجد علاقة لعدد سنوات الخبرة في نسبة كفاية رأس المال كون التدقيق على المخاطر يتطلب فهماً دقيقاً للعمليات المصرفية والمخاطر التي تكتنفها وفهماً شاملاً للعوامل المؤثرة بها الأمر الذي لا يتوافر في عدد سنوات الخبرة لدى جزء كبير من العينة للأسباب المذكورة سابقاً.

كما يوضح الشكل الآتي نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي نموذج علاقة نسبة تنفيذ خطط التدقيق في نسبة كفاية رأس المال:

الشكل (26) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي علاقة المتغيرات المستقلة في نسبة كفاية رأس المال



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج E-views10.

يتضح من الشكل السابق أنّ القيمة الاحتمالية المقابلة لاختبار جاركو-بيرا /0.37/ وهي أكبر من /0.05/ ما يعني وجود توزيع طبيعي للبواقي.

الخطوة الثالثة – تقدير النماذج باستخدام نموذج ARDL:

1- نتائج نموذج PANEL ARDL لعلاقة نسبة تنفيذ مهام التدقيق ونمو الموجودات في نسبة تغطية مخاطر الائتمان:

الجدول (20)

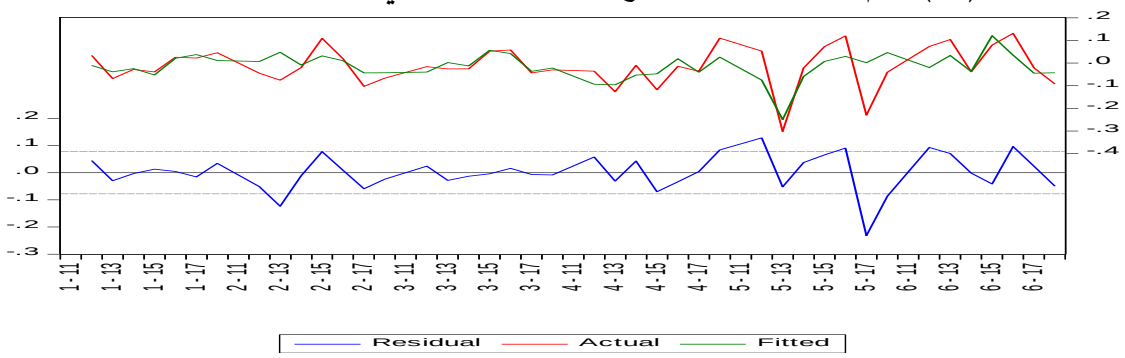
نتائج نموذج PANEL ARDL لعلاقة معدل النمو الموجودات ونسبة التنفيذ في نسبة تغطية مخاطر الائتمان

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
	Long Run Equation			
RT	0.293326	0.018410	15.93336	0.0000
	Short Run Equation			
COINTEQ01	-0.329323	0.120328	-2.736870	0.0105
D(RT)	-0.094783	0.063449	-1.493839	0.1460
GOA	0.115941	0.057661	2.010747	0.0537
Mean dependent var	-0.013364	S.D. dependent var		0.087425
S.E. of regression	0.077775	Akaike info criterion		-2.092259
Sum squared resid	0.175419	Schwarz criterion		-1.351575
Log likelihood	69.21421	Hannan-Quinn criter.		-1.812353

يتميز نموذج ARDL بتوضيح العلاقة قصيرة وطويلة الأجل ويتضح من خلال الجدول السابق أنّه على المدى قصير الأجل لا يوجد علاقة لنسبة تنفيذ المهام الرقابية المخططة للتدقيق الداخلي في نسبة تغطية مخاطر الائتمان، في حين تظهر العلاقة وتصبح معنوية على المدى طويل الأجل وهو ما يعكس المدة اللازمة لتصويب الانحرافات بعد رفع التقارير والمقترحات واعتماد التوصيات والإجراءات اللازمة لتعزيز قدرة المصرف على تغطية المخاطر الائتمانية، وهذا ما تؤكده قيمة معامل التصحيح المنخفضة البالغة -0.33 أي أنّ النموذج يحتاج حتى ثلاثة سنوات للعودة إلى العلاقة التوازنية طويلة الأجل.

كما يوضح الشكل الآتي الفرق بين القيم المقدرة والفعلية للنموذج:

الشكل (27) القيم المقدرة والفعلية لنموذج علاقة نسبة التنفيذ في نسبة تغطية مخاطر الائتمان



يتضح من الشكل السابق وجود تقارب بين القيم المقدرة والقيم الفعلية.

2- نتائج نموذج PANEL ARDL لعلاقة نسبة تنفيذ خطط التدقيق ونمو الموجودات في نسبة تغطية مخاطر السوق:

الجدول (21)

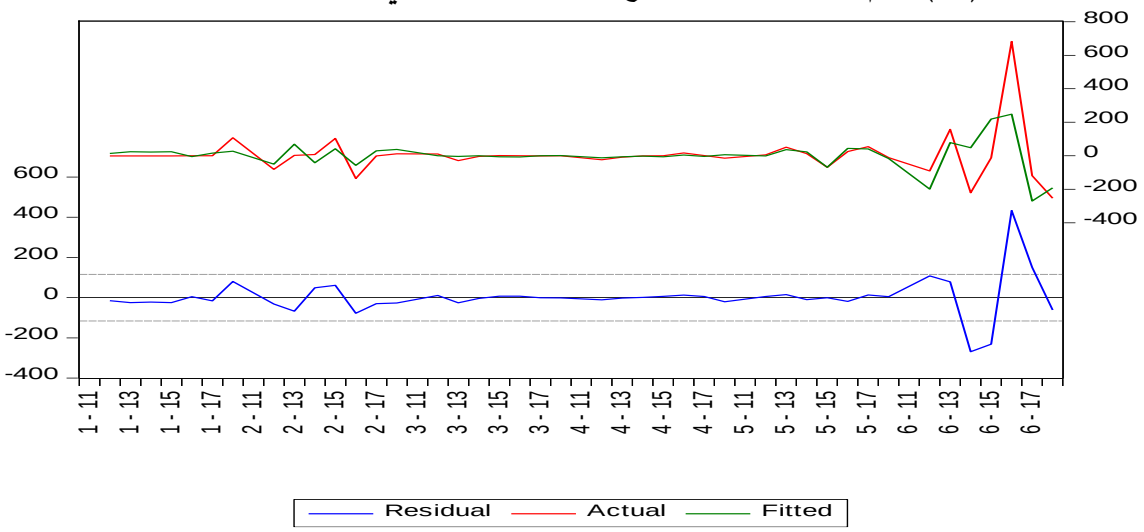
نتائج نموذج PANEL ARDL لعلاقة معدل النمو الموجودات ونسبة التنفيذ في نسبة تغطية مخاطر السوق

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
	Long Run Equation			
RT	138.3909	11.88305	11.64607	0.0000
	Short Run Equation			
COINTEQ01	-0.448191	0.216085	-2.074144	0.0470
D(RT)	-102.9048	46.20420	-2.227174	0.0339
GOA	71.80468	129.1489	0.555984	0.5825
Mean dependent var	4.067486	S.D. dependent var		129.2044
S.E. of regression	115.6911	Akaike info criterion		9.157010
Sum squared resid	388148.5	Schwarz criterion		9.897694
Log likelihood	-200.7682	Hannan-Quinn criter.		9.436916

يتضح من الجدول السابق أنّه على المدى قصير الأجل هناك علاقة سالبة لنسبة التنفيذ في نسبة تغطية مخاطر السوق، في حين تتحول إلى علاقة إيجابية على المدى المتقدم ما يدل على خلل في المعالجة الآنية لقضايا مخاطر السوق أو ضعف القدرة على استقراء وتوقع هذه المخاطر لدى المعنيين بإدارتها، وعلى الرغم من ظهور علاقة إيجابية إلّا أنّ ذلك يستغرق أكثر من سنتين للوصول إلى هذه العلاقة وهذا ما توضحه قيمة معامل تصحيح الخطأ التي بلغت -0.44

كما يوضح الشكل الآتي الفرق بين القيم المقدرة والفعلية للنموذج:

الشكل (28) القيم المقدرة والفعلية لنموذج علاقة نسبة التنفيذ في نسبة تغطية مخاطر السوق



يتضح من الشكل السابق وجود تقارب بين القيم المقدرة والقيم الفعلية.

3- نتائج نموذج PANEL ARDL لعلاقة نسبة تنفيذ خطط التدقيق ونمو الموجودات في نسبة تغطية مخاطر التشغيل:

الجدول (22)

نتائج نموذج PANEL ARDL لعلاقة معدل النمو الموجودات ونسبة التنفيذ في نسبة تغطية مخاطر التشغيل

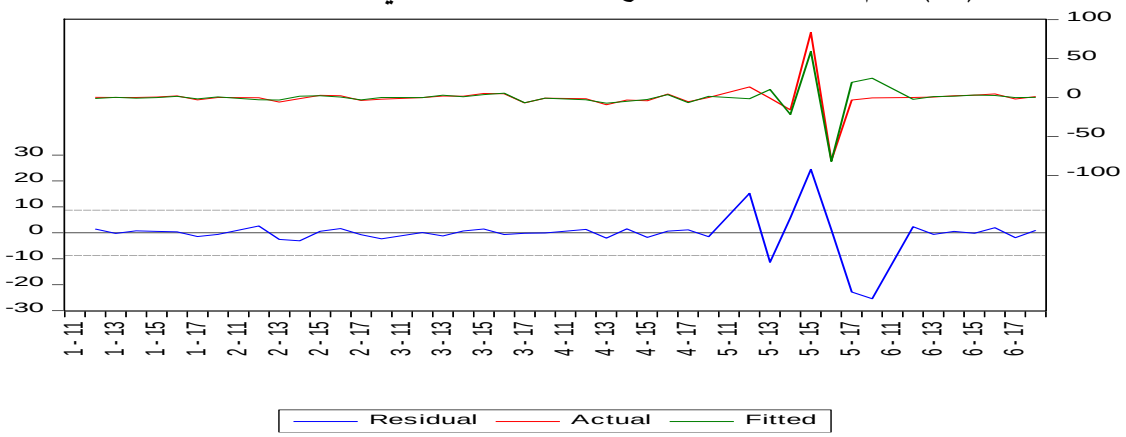
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
	Long Run Equation			
RT	3.672097	0.878263	4.181091	0.0002

	Short Run Equation			
COINTEQ01	-0.569124	0.248376	-2.291385	0.0294
D(RT)	17.78747	26.15002	0.680208	0.5018
GOA	22.96977	13.71184	1.675178	0.1047
Mean dependent var	-0.397036	S.D. dependent var		18.72279
S.E. of regression	8.770581	Akaike info criterion		4.466251
Sum squared resid	2230.769	Schwarz criterion		5.206935
Log likelihood	-88.19002	Hannan-Quinn criter.		4.746156

يتضح من الجدول السابق أنّه على المدى قصير الأجل ليس هناك علاقة لنسبة التنفيذ في نسبة تغطية مخاطر التشغيل، في حين تتحول إلى علاقة إيجابية على المدى الطويل ما يدل على ضعف المعالجة الآنية لمخاطر التشغيل وقدرة التدقيق الداخلي على تحديد مكامن الخطر وهذا ما يؤكده قيمة معامل تصحيح الخطأ البالغة -0.57 أي يحتاج إلى أقل من سنتين للعودة إلى العلاقة طويلة الأجل.

كما يوضح الشكل الآتي الفرق بين القيم المقدرة والفعلية للنموذج:

الشكل (29) القيم المقدرة والفعلية لنموذج علاقة نسبة التنفيذ في نسبة تغطية مخاطر التشغيل



يتضح من الشكل السابق وجود تقارب بين القيم المقدرة والقيم الفعلية.

4- نتائج نموذج PANEL ARDL لعلاقة نسبة تنفيذ التدقيق ونمو الموجودات في نسبة كفاية رأس المال:

الجدول (23)

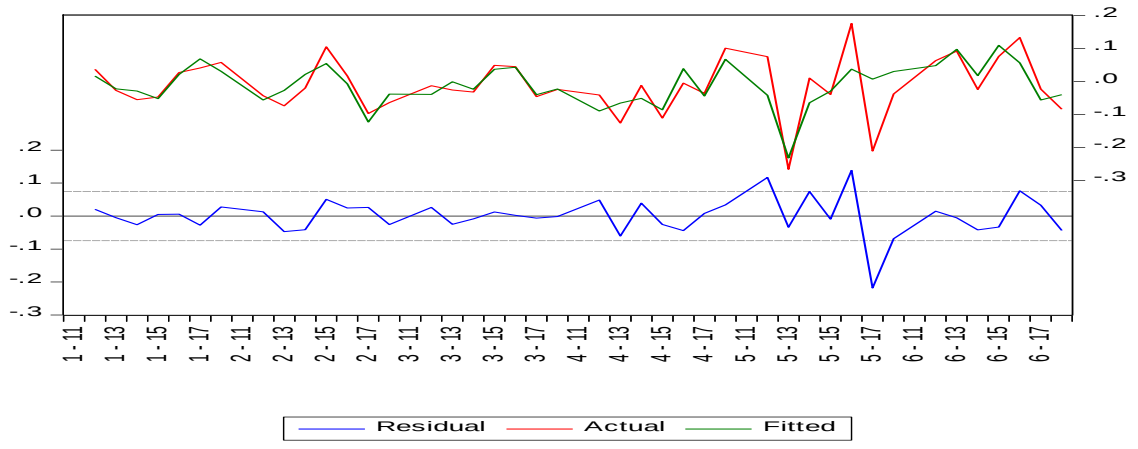
نتائج نموذج PANEL ARDL لعلاقة معدل النمو الموجودات ونسبة التنفيذ في نسبة تغطية كفاية رأس المال

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
	Long Run Equation			
RT	0.263665	0.013565	19.43753	0.0000
	Short Run Equation			
COINTEQ01	-0.36484	0.130029	-2.805891	0.0089
D(RT)	-0.11231	0.065026	-1.727232	0.0948
GOA	0.103788	0.055634	1.865537	0.0723

يتضح من الجدول السابق أنّه على المدى قصير الأجل لا يوجد علاقة لنسبة تنفيذ خطط المهام الرقابية للتدقيق الداخلي في نسبة كفاية رأس المال، في حين تظهر هذه العلاقة وتصبح معنوية على المدى طويل الأجل وهو ما يعكس طول مدة الإجراءات اللازمة لتعزيز قدرة المصرف على تغطية مخاطره وترميم نقاط الضعف وتمتين مراكز القوة لديه، وهذا ما تؤكده قيمة معامل التصحيح المنخفضة البالغة -0.36 أي أنّ النموذج يحتاج أكثر من ثلاث سنوات للعودة إلى العلاقة التوازنية طويلة الأجل.

كما يوضح الشكل الآتي الفرق بين القيم المقدرة والفعلية للنموذج:

الشكل (30) القيم المقدرة والفعلية لنموذج علاقة نسبة التنفيذ في نسبة تغطية كفاية رأس المال



يتضح من الشكل السابق وجود تقارب بين القيم المقدرة والقيم الفعلية.

المبحث الثالث

نتائج الدراسة وتوصياتها

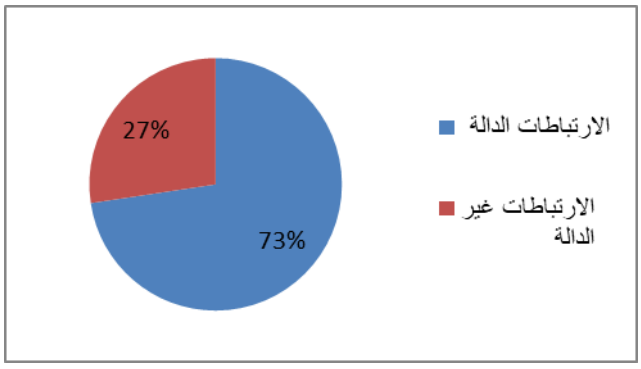
استعرض هذا المبحث مناقشة وتفسير النتائج المباشرة المتحصلة من الإجابة على أسئلة الدراسة وإلقاء الضوء على أبرزها، ومحاولة الوصول لمجموعة من النتائج العامة المستخلصة منها، إضافة لاستعراض واقع نشاط التدقيق الداخلي لدى عينة المصارف الخاصة العاملة في سورية، ليتم بعدها وضع مجموعة من المقترحات والتوصيات انطلاقاً من النتائج المتحصلة.

المطلب الأول: نتائج الدراسة:

أولاً: التحقق من مدى توافر المعايير المهنية في نشاط التدقيق الداخلي لدى المصارف الخاصة وعلاقتها بمتغيرات الدراسة:

- **النتائج الخاصة بالمصرف الدولي للتجارة والتمويل:**

يبيّن الشكل (31) نسبة الارتباطات الدالّة إحصائياً بين أبعاد قائمة التحقق من أداء نشاطات التدقيق الداخلي وبين نسبة كفاية رأس المال بمتغيراتها المدروسة المشار إليها؛



الشكل (31) نسبة الارتباطات الدالّة مقارنةً بالارتباطات غير الدالّة بين أداء نشاطات التدقيق الداخلي وفق قائمة التحقق وبين نسبة كفاية رأس المال للمصرف الدولي للتجارة والتمويل

بلغت نسبة الارتباطات الدالّة (73%) مقابل (27%) من الارتباطات غير الدالّة، ويمكن تفسير هذه النتيجة من وجهة نظر الباحث بوجود أثر كبير لفاعلية نشاطات التدقيق الداخلي للمصرف الدولي للتجارة والتمويل في الرقابة على كفاية رأس المال لإدارة المخاطر المحتملة، التي بشكل أو بآخر كانت ناتجة عن توصيات ومتابعات متواصلة للتدقيق الداخلي في سبيل تدعيم الرقابة على المخاطر التي تكتنف عمليات المصرف وحثه على التحوّط

منها، الأمر الذي يمكن لحظه أيضاً من خلال تتبع الاتجاه التصاعدي لنسبة المؤونات إلى إجمالي التسهيلات وفق ما هو مبيّن في الجدول رقم (24) الآتي:

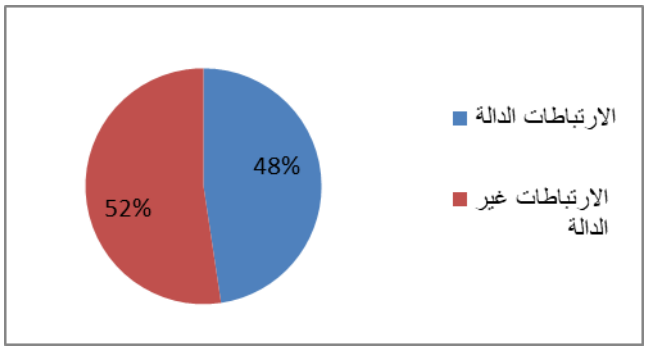
الجدول (24) نسب المؤونات إلى إجمالي التسهيلات للمصرف الدولي للتجارة والتمويل

العام	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
المؤونات إلى إجمالي التسهيلات	1.2%	6.1%	18.1%	21.9%	32.7%	29.8%	28.0%	22.2%

المصدر: من إعداد الباحث وفق بيانات المصرف الدولي للتجارة والتمويل المنشورة

- **النتائج الخاصة بالبنك العربي – سورية:**

يبين الشكل (32) نسبة الارتباطات الدالّة إحصائياً بين أبعاد قائمة التحقق من أداء نشاطات التدقيق الداخلي وبين نسبة كفاية رأس المال للمتغيرات (مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، المخاطر التشغيلية، نسبة كفاية رأس المال)؛



الشكل (32) نسبة الارتباطات الدالّة قارنةً بالارتباطات غير الدالّة بين أداء نشاطات التدقيق الداخلي وفق قائمة التحقق وبين نسبة كفاية رأس المال للبنك العربي – سورية

بلغت نسبة الارتباطات الدالّة (48%) مقابل (52%) من الارتباطات غير الدالّة، ويمكن تفسير هذه النتيجة من وجهة نظر الباحث بأن أثر الجهود المبذولة من قبل القائمين على نشاط التدقيق الداخلي في المصرف كان مرتبطاً بعوامل خاصة أخرى إمّا خارجية متعلقة بالسوق أو داخلية أدت للتقليل من كفاية وفاعلية الإنجاز كضعف مستوى المتابعة للتوصيات الصادرة من قبلها إضافة لعوامل تتعلق بعمل الإدارات الأخرى في المصرف كالائتمان والمخاطر والعمليات الأمر الذي يتبيّن من نتائج المصرف التشغيلية وتدني عوائد المصرف في الأعوام 2017–2018، وارتفاع نسب القروض المتعثرة الأمر الذي دفع المصرف لرفع مبلغ المؤونات وفق المبيّن في الجدول رقم (25) الخاص بمتابعة نسبة المؤونات إلى إجمالي التسهيلات لدى المصرف:

الجدول (25) نسب المؤونات إلى إجمالي التسهيلات للبنك العربي– سورية

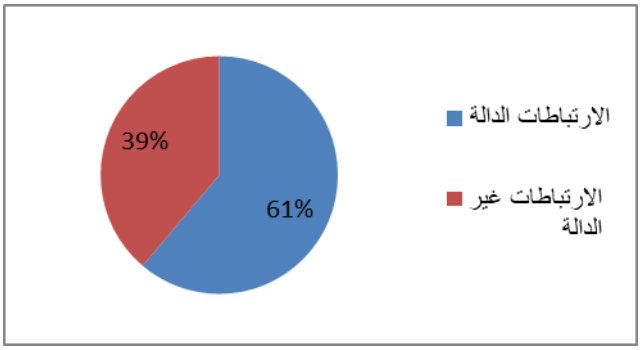
العام	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
المؤونات إلى إجمالي التسهيلات	3.8%	12.6%	24.4%	33.7%	38.5%	38.7%	37.3%	35.3%

المصدر: من إعداد الباحث وفق بيانات البنك العربي – سورية المنشورة

- **النتائج الخاصة ببنك البركة – سورية:**

يبين الشكل (33) نسبة الارتباطات الدالّة إحصائياً بين أبعاد قائمة التحقق من أداء نشاطات التدقيق الداخلي وبين نسبة كفاية رأس المال للمتغيرات المدروسة؛

الشكل (33) نسبة الارتباطات الدالّة مقارنةً بالارتباطات غير الدالّة بين أداء نشاطات التدقيق الداخلي وفق قائمة التحقق وبين نسبة كفاية رأس المال لبنك البركة



بلغت نسبة الارتباطات الدالّة (61%) مقابل (39%) من الارتباطات غير الدالّة، ويمكن تفسير هذه النتيجة من وجهة نظر الباحث بأن الجهود والخبرات الملحوظة للقائمين على تنفيذ نشاطات التدقيق الداخلي وامتلاك المصرف لنظام ضبط داخلي متين في المصرف كلها عوامل أثرت إيجاباً في مستوى أداء ومخرجات عمل التدقيق الداخلي، إلى جانب سلامة المنظومة الداخلية في المصرف عامة الأمر الذي يسوق بالنتيجة لتقدير فاعل ودقيق للمخاطر المحيطة وبالتالي رأس المال اللازم لمواجهتها، وذلك دون ترك أثر سلبي على عوائد المصرف وبما يخدم موازنة أداء المصرف لتحقيق التوليفة المناسبة بين العائد والمخاطرة، وهو ما انعكس أيضاً على جودة المحفظة الائتمانية لدى المصرف التي تظهر من تدني قيمة القروض المتعثرة لدى المصرف وبالتالي انخفاض نسب المؤونات المحتسبة وفق المبيّن في الجدول رقم (28) الخاص بمتابعة نسبة المؤونات إلى إجمالي التسهيلات لدى المصرف:

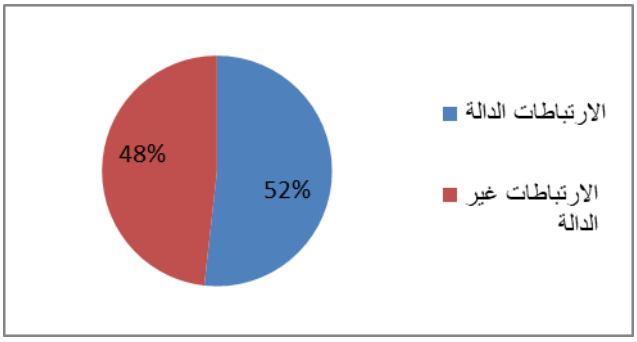
الجدول (26) نسب المؤونات إلى إجمالي التسهيلات لبنك البركة- سورية

العام	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
المؤونات إلى إجمالي التسهيلات	3.4%	6.4%	12.0%	12.3%	8.0%	10.3%	9.1%	8.1%

المصدر: من إعداد الباحث وفق بيانات بنك البركة – سورية المنشورة

- **النتائج الخاصة ببنك سورية والخليج:**

يبين الشكل (34) أن نسبة الارتباطات الدالّة إحصائياً بين أبعاد قائمة التحقق من أداء نشاطات التدقيق الداخلي وبين نسبة كفاية رأس المال للمتغيرات المدروسة؛



الشكل (34) نسبة الارتباطات الدالّة مقارنةً بالارتباطات غير الدالّة بين أداء نشاطات التدقيق الداخلي وفق قائمة التحقق وبين نسبة كفاية رأس المال لبنك سورية والخليج

بلغت نسبة الارتباطات الدالّة (52%) مقابل (48%) من الارتباطات غير الدالّة، ويمكن تفسير هذه النتيجة من وجهة نظر الباحث بأن الجهود المتواضعة للقائمين على تنفيذ نشاط التدقيق الداخلي في المصرف، أثرت سلباً على مخرجات عمل التدقيق الداخلي كمراقب لعمل إدارة المخاطر، والأمر مماثل بالنظر إلى مستويات العائد لدى المصرف في تلك المدة التي كانت تتوازى مع تقدير نشاط التدقيق الداخلي وتتفق معه في تحقيق معدلات سيئة وغير مرضية نتيجة وجود خلل في أداء المصرف عامة، ويتوضح ذلك بشكل جلي في ارتفاع نسبة الديون غير المنتجة لدى المصرف التي تضع عدة نقاط استفهام حول أداء إدارة التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر والائتمان لدى المصرف، وهذا الارتفاع في الديون غير المنتجة قابله نسب مؤونات مرتفعة بالضرورة وفق ما هو مبيّن في الجدول رقم (27) الخاص بمتابعة نسبة المؤونات إلى إجمالي التسهيلات لدى المصرف:

الجدول (27) نسب المؤونات إلى إجمالي التسهيلات لبنك سورية والخليج

العام	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
المؤونات إلى إجمالي التسهيلات	-10.5%	7.1%	20.8%	26.5%	35.0%	45.2%	42.0%	36.8%

المصدر: من إعداد الباحث وفق بيانات بنك سورية والخليج المنشورة

- **النتائج العامة على مستوى كامل العينة:**

من خلال ما تم عرضه من نتائج فيما يخص كل مصرف من المصارف يمكننا استنتاج الكثير من النتائج يمكن للقارء متابعتها تفصيلاً في صلب الدراسة وفي جداول النتائج الظاهرة، ويمكن استنتاج وتلخيص أهم النقاط المشتركة لدى المصارف العينة بالآتي:

1- بلغت نسبة الارتباطات الدالّة إحصائياً بين أبعاد قائمة التحقق من أداء نشاطات التدقيق الداخلي وبين نسبة كفاية رأس المال للمتغيرات المدروسة لدى كامل العينة قيمة (59.5%) مقابل (41.5%) من الارتباطات غير الدالّة.

2- بلغ متوسط معامل الارتباط لكامل العينة (0.199) عند بعد (الدورات التدريبية) وعلاقته بمخاطر الائتمان، ما يعني أنه لا توجد علاقة بين الدورات التدريبية لعناصر التدقيق الداخلي ومخاطر الائتمان، مع دلالة العلاقة بالنسبة لباقي المتغيرات الفرعية لكفاية رأس المال.

3- بلغ متوسط معامل الارتباط لكامل العينة (0.240) عند بعد (سنوات الخدمة) وعلاقته بنسبة كفاية رأس المال، ما يعني أنه لا توجد علاقة بين سنوات خدمة عناصر التدقيق الداخلي ونسبة كفاية رأس المال، على الرغم من دلالة العلاقة مع باقي المتغيرات المتعلقة بالمخاطر.

4- بلغ متوسط معامل الارتباط لكامل العينة (0.224-0.298) عند بعد (التخطيط للتدقيق الداخلي) وعلاقته بمخاطر الائتمان ومخاطر السوق على التوالي، ما يعني أنه لا توجد علاقة بين التخطيط للتدقيق الداخلي وهذه المخاطر، مع دلالة العلاقة بالنسبة لباقي المتغيرات الفرعية لكفاية رأس المال.

5- بلغ متوسط معامل الارتباط لكامل العينة (0.226- 0.283- 0.202) عند بعد (الحياد والموضوعية) وعلاقته بمخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية على التوالي، ما يعني أنه لا توجد علاقة بين حياد وموضوعية التدقيق الداخلي وتلك المخاطر، على الرغم من دلالة العلاقة مع نسبة كفاية رأس المال.

6- بلغ متوسط معامل الارتباط لكامل العينة (0.199) عند بعد (الصلاحيات) وعلاقته بمخاطر السوق، ما يعني أنه لا توجد علاقة بين الصلاحيات الممنوحة للتدقيق الداخلي وهذه المخاطر، مع ظهور علاقة ارتباط دالة مع باقي المتغيرات الفرعية لكفاية رأس المال.

7- بلغ متوسط معامل الارتباط لكامل العينة (0.296) عند بعد (الفحص والموثوقية) وعلاقته بمخاطر الائتمان، ما يعني قلة دلالة العلاقة بينهما، على الرغم من دلالة العلاقة بين بعد الفحص والموثوقية وباقي المتغيرات المدروسة الفرعية لكفاية رأس المال.

8- بلغ متوسط معامل الارتباط لكامل العينة (0.274) عند بعد (الالتزام بالأنظمة والقوانين) وعلاقته بمخاطر السوق، ما يعني نفي دلالة العلاقة بينهما، مع ظهور علاقة دالة بين بعد (الالتزام بالأنظمة والقوانين) وباقي المتغيرات الفرعية لكفاية رأس المال.

9- بلغ متوسط معامل الارتباط لكامل العينة (0.230) عند بعد (التدقيق الإداري) وعلاقته بالمخاطر التشغيلية، ما يعني نفي دلالة العلاقة بينهما، مع ظهور علاقة دالة باقي المتغيرات الفرعية لكفاية رأس المال.

10-بلغ متوسط معامل الارتباط لكامل العينة (0.228) عند بعد (التدقيق المالي) وعلاقته بمخاطر السوق، ما يعني نفي دلالة العلاقة بينهما، مع ظهور علاقة دالة مع باقي المتغيرات الفرعية لكفاية رأس المال.

11-بلغ متوسط معامل الارتباط لكامل العينة (0.252) عند بعد (تدقيق العمليات التشغيلية) وعلاقته بمخاطر السوق، ما يعني نفي دلالة العلاقة بينهما، مع ظهور علاقة دالة مع باقي المتغيرات الفرعية لكفاية رأس المال.

12-بلغ متوسط معامل الارتباط لكامل العينة (0.231- 0.241) عند بعد (أمن المعلومات) وعلاقته بمخاطر السوق والمخاطر التشغيلية على التوالي، ما يعني نفي دلالة العلاقة بين بعد (أمن المعلومات) وتلك المخاطر، مع ظهور علاقة دالة مع باقي المتغيرات الفرعية لكفاية رأس المال.

13-بلغ متوسط معامل الارتباط لكامل العينة (0.224- 0.258) عند بعد (التدقيق النهائي) وعلاقته بمخاطر السوق والمخاطر التشغيلية على التوالي، ما يعني نفي دلالة العلاقة بين هذا البعد وتلك المتغيرات، مع ظهور علاقة دالة مع باقي المتغيرات الفرعية لكفاية رأس المال.

ثانياً: النتائج الخاصة بدراسة العلاقة بين مجموعة من المتغيرات المستقلة المرتبطة بنشاط التدقيق الداخلي والمتغيرات التابعة المرتبطة بكفاية رأس المال:

فيما يلي النتائج الخاصة بالدراسة القياسية المستخدمة للإجابة على السؤال الثاني ومن أهم هذه النتائج:

1- هناك علاقة إيجابية معنوية لنسبة تنفيذ خطة التدقيق الداخلي بعد سنة وليس في الوقت الآني في تغطية مخاطر الائتمان وقد يعزى ذلك إلى أنّ المدة اللازمة لرفع تقارير المهام الرقابية المرفقة بالملاحظات والنتائج المنبثقة عنها والمقترحات والتوصيات المرافقة لها ومن ثم تنفيذ توجيهات لجنة التدقيق ومجلس الإدارة الخاصة بالإجراءات اللازمة لتصويب الانحرافات تنعكس في قدرة المصرف للمخاطر الائتمانية على المدى الطويل.

2- ليس هناك علاقة لعدد المدققين الداخليين في تغطية مخاطر الائتمان ما يعني ضرورة التركيز على مهارات المدققين والدورات التدريبية الخاصة بالعمل المصرفي والمخاطر المرافقة له أكثر من التركيز على عددهم.

3- هناك علاقة لنمو إجمالي الموجودات في نسب التغطية فارتفاع حجم المصرف يدفع المصرف إلى تعزيز رأس ماله التنظيمي وهذا ما يؤدي بدوره إلى ارتفاع نسبة تغطية مخاطر الائتمان.

4- لا يوجد علاقة لعدد سنوات الخبرة في نسبة تغطية مخاطر ائتمان وقد يعزى ذلك إلى أنّ سنوات الخبرة لدى عناصر فرق التدقيق الداخلي لدى المصارف السورية مازالت دون الحد المعنوي نظراً لحداثة المهنة وقلة الخبرات الطويلة على المستوى الكمي والنوعي.

5- هناك علاقة ايجابية معنوية لنسبة تنفيذ خطط المهام الرقابية للتدقيق الداخلي بعد سنة وليس في الوقت الآني على قدرة المصرف على مواجهة المخاطر السوقية وقد يعزى ذلك إلى أنّ المدة اللازمة لاتخاذ إجراءات تنعكس على قدرة المصرف لمواجهة المخاطر السوقية تكون طويلة نسبياً.

6- ليس هناك علاقة للمتغير عدد المدققين الداخليين في تغطية مخاطر السوق ما يعني نفي فاعلية زيادة عدد عناصر التدقيق الداخلي في تحسين تغطية المصرف لمخاطر السوق وانما التركيز على الخبرة العملية والعلمية في تحليل السوق وأدوات الاستثمار والمخاطر المرافقة لها.

7- هناك علاقة ايجابية لنمو إجمالي الموجودات في نسب تغطية المخاطر السوقية فارتفاع حجم المصرف يدفع المصرف إلى تعزيز رأس ماله التنظيمي وهذا ما يؤدي بدوره إلى ارتفاع نسبة تغطية مخاطر السوق.

8- يوجد علاقة لعدد سنوات الخبرة لدى عناصر فريق التدقيق الداخلي في نسبة تغطية مخاطر السوق وقد يعزى ذلك إلى أنّ المخاطر السوقية ضئيلة مقارنة بمخاطر الائتمان التي تتطلب فريق عمل أكبر إلى جانب الخبرة في التعامل مع المخاطر الائتمانية، وبالتالي فالمخاطر السوقية تحتاج لمعرفة عميقة في سوق العمل وأدواته المتاحة الأمر الذي يتوافق مع نتيجة نفي معنوية عدد عناصر فريق التدقيق الداخلي في تغطية المخاطر السوقية.

9- لا يوجد علاقة لنسبة تنفيذ خطط المهام الرقابية للتدقيق الداخلي في نسبة تغطية مخاطر التشغيل وقد يعزى ذلك إلى الوقت اللازم لمعالجة مكامن الخطر التشغيلي بعد إلقاء الضوء عليها إلى جانب تحمل باقي الأقسام في المصرف والمعنية في قياس وتحديد هذا المخاطر لمسؤولياتها بكفاءة.

10-هناك علاقة لعدد المدققين الداخليين في نسبة تغطية المخاطر التشغيلية فارتفاع عدد المدققين الداخليين يعني توسيع رقعة الكشف والتدقيق على العمليات المصرفية والسلوكيات لدى العاملين ورفع مستوى التنسيق مع الأقسام الأخرى لدى المصرف وبالتالي إمكانية استكشاف الأخطاء واتخاذ الإجراءات التحوّطية وعليه انخفاض المخاطر التشغيلية وارتفاع نسبة تغطيتها.

11-هناك علاقة لنمو إجمالي الموجودات في نسب التغطية فارتفاع حجم المصرف يدفع المصرف إلى تعزيز رأس ماله التنظيمي وهذا ما يؤدي بدوره إلى ارتفاع نسبة تغطية مخاطر التشغيل.

12-لا يوجد علاقة لعدد سنوات الخبرة في نسبة تغطية مخاطر التشغيل كون التدقيق على المخاطر التشغيلية تتطلب فهماً دقيقاً للأعمال المصرفية والدخول في تفاصيل دقيقة في نشاط المصرف وهو لا يتوافر في عدد سنوات الخبرة المتوفرة لدى العناصر العينة التي ليست بالضرورة أن تكون خبرة في مجال إدارة هذا النوع من المخاطر.

13-على المدى قصير الأجل لا يوجد علاقة لنسبة تنفيذ خطط المهام الرقابية للتدقيق الداخلي في نسبة تغطية مخاطر الائتمان، في حين تظهر العلاقة وتكون معنوية على المدى طويل الأجل وهو ما يعكس طول مدة الإجراءات اللازمة لتحديد وتصويب الانحرافات المكتشفة لتعزيز قدرة المصرف على تغطية المخاطر الائتمانية.

14-على المدى قصير الأجل هناك علاقة سلبية لنسبة التنفيذ في نسبة تغطية مخاطر السوق، في حين تتحول إلى علاقة إيجابية مع الزمن ما يدل على وجود خلل في معالجة قضايا مخاطر السوق قد يكون بسبب ضبابية المعلومات المستقبلية المتوفرة وتقلبات السوق غير المتوقعة مع نقص الخبرة في التعامل مع الأحداث الطارئة، وعلى الرغم من ظهور علاقة إيجابية إلّا أنّ ذلك يستغرق أكثر من سنتين.

15-على المدى قصير الأجل لا علاقة لنسبة تنفيذ خطط التدقيق في نسبة تغطية مخاطر التشغيل، في حين تتحوّل إلى علاقة إيجابية على المدى الطويل الأمر الذي قد يدل على أن التغيرات في المخاطر التشغيلية تكون تبعاً للظروف المتغيرة في السوق السورية وأنه لا توجد القدرة الكافية على التنبؤ بهذه المخاطر قبل حدوثها وبالتالي الحاجة لمعالجتها لاحقاً لحدوثها.

16-على المدى قصير الأجل لا يوجد علاقة لنسبة تنفيذ خطط التدقيق الداخلي في نسبة كفاية رأس المال، في حين تظهر العلاقة على المدى طويل الأجل وهو ما يعكس طول مدة الإجراءات اللازمة لتعزيز قدرة المصرف على تغطية مخاطره، وهذا ما تؤكده قيمة معامل التصحيح المنخفضة البالغة -0.36 أي أنّ النموذج يحتاج أكثر من ثلاث سنوات للعودة إلى العلاقة التوازنية طويلة الأجل.

ثالثاً: واقع نشاط التدقيق الداخلي لدى المصارف العينة:

1- مصرف واحد على الأقل من مصارف العينة لديه قصور في جانب تحديث بعض من السياسات في المصرف أو اعتمادها بما يقوّض أنظمة الضبط والرقابة الداخلية.

2- مصرف واحد على الأقل من مصارف العينة لم يقم بتحديث خطط الطوارئ لديه الأمر الذي يقوّض نظام الضبط الداخلي ونظام إدارة المخاطر ومواجهة الأزمات.

3- مصرف واحد على الأقل من مصارف العينة لديه قصور في استكمال نظام تقارير شامل يعكس كل المخاطر التي يتعرض لها المصرف ما يزيد احتمال ألا يشمل خطط التدقيق الداخلي لها.

4- مصرف واحد على الأقل من مصارف العينة لا يقوم بإجراء مراجعة دورية لسياسات وإجراءات التدقيق الداخلي.

5- جميع مصارف العينة تحتاج لتدعيم كادر عمل التدقيق الداخلي ليتناسب مع حجم وتعقيد عمليات المصرف.

6- غالبية مصارف العينة تحتاج لتدعيم وتطوير أنظمة المعلومات الالكترونية وخدمات الصيرفة الالكترونية والتكنولوجيا اللازمة لعمل إدارة المخاطر.

7- مصرف واحد على الأقل لديه شواغر في إدارة وكادر مديرية المخاطر وإدارة مراقبة الامتثال.

8- مصرف واحد على الأقل من مصارف العينة لديه قصور في تطوير نظام التقارير الدورية للمخاطر.

9- مصرف واحد على الأقل من مصارف العينة يحتاج لتدعيم نظام تصنيف ومتابعة الديون وتكوين المخصصات.

10-غالبية مصارف العينة لم تخصص وحدة مستقلة في إدارة مخاطر السوق مع قصور في التقييم المستمر لكفاية متطلبات رأس المال لتغطية مخاطر السوق والمخاطر التشغيلية.

11-مصرف واحد على الأقل من مصارف العينة لديه قصور في الفرضيات الأساسية لإجراء اختبارات الجهد عن المخاطر التشغيلية لم تحصر كل أنواع المخاطر التشغيلية التي يتعرض لها المصرف وبالتالي إجراء اختبارات جهد تعكس كل أنواع المخاطر.

12-مصرف واحد على الأقل من مصارف العينة مخالف لمعيار الاستقلالية لجهة نفي استقلالية غالبية أعضاء لجنة التدقيق، إضافة لوجود تكليفات بمهام لإدارة التدقيق الداخلي من قبل الإدارة التنفيذية في المصرف.

13-مصرف واحد على الأقل من مصارف العينة لديه قصور في متابعة مجلس الإدارة عن الخلل الذي يفصح عنه نشاط التدقيق الداخلي لجهة قصور الإجراءات المتخذة للتأكد من اتخاذ الإدارة التنفيذية في المصرف للإجراءات التصحيحية اللازمة.

14-مصرف واحد على الأقل من مصارف العينة لم يختبر جاهزية خطط استمرارية العمل.

15-مصرف واحد على الأقل من مصارف العينة لا يراجع باستمرار عقود التأمين للتأكد من شموليتها.

16-مصرف واحد على الأقل من مصارف العينة لا يعتمد على نظام معلوماتي ملائم لتأمين المعلومات الخاصة لاحتساب السيولة اليومية بالعملة المحلية والعملات الأجنبية ولم يعتمد خطة طوارئ لمواجهة مشاكل السيولة.

رابعاً: النتائج العامة المستخلصة للدراسة:

تم التوصّل إلى النتائج التالية:

1- بينت المحاور النظرية للدراسة أن التدقيق الداخلي يعد أداة فعّالة للرقابة ولتصويب أداء إدارة المخاطر في المصرف بما يحقق رفع مستوى قياس وتحديد وإدارة المخاطر المحتملة والتنبؤ بها والاستجابة لها من خلال أداء أثر تأكيدي واستشاري لمجلس إدارة المصرف بما يساعد على اتخاذ الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب، وبالتالي تأمين الحماية اللازمة لموجودات المصرف.

2- تبين من مراقبة محاور قائمة التحقق لاسيما محاور (الصلاحيات- الحياد والموضوعية- التدقيق الاداري) أن بناء وسائل اتصال فعالة بين نشاط التدقيق الداخلي وبين إدارتي المخاطر ومراقبة الامتثال (الالتزام) في المصرف يساعد على تطوير فهم المدقق ورفع قدراته في تقييم المخاطر وعكس هذا التقييم على خطة التدقيق السنوية وكفاية تنفيذها بما يحقق الكفاءة والجودة في عملية التدقيق وإدارة المخاطر وبالتالي مكونات نسبة كفاية رأس المال والتأثير بها مادياً ومباشرة أيضاً من باب المخصصات والأرباح.

3- بينت نتائج الإجابة عن السؤال الأول والثاني من الدراسة وجود علاقة دالّة إحصائياً بين استقلالية نشاط التدقيق الداخلي والصلاحيات الممنوحة له في المصرف وبين كفاءة الرقابة على المخاطر المصرفية وكفاءة أداء الوحدات الاخرى لدى المصرف وبالتالي كفاءة رأس المال.

4- تبين من مراقبة نتائج محاور قائمة التحقق لاسيما محاور (التخطيط- الفحص والموثوقية) وجود علاقة دالّة إحصائياً بين جودة تطبيق نشاط التدقيق الداخلي وشموله لجميع مفاصل المصرف والوصول لجميع مكونات أصول والتزامات المصرف وبين كفاءة رأس المال وتحسين الرقابة على مكونات نسبة كفاية رأس المال من خلال متابعة المخاطر الائتمانية والتشغيلية والمخاطر السوقية التي يتعرّض لها المصرف.

5- تبين من مراقبة محاور قائمة التحقق المستخلصة من الدراسة النظرية وجود علاقة بين فاعلية نشاط التدقيق الداخلي ورفع مستوى جودة أنظمة الضبط الداخلي لدى المصرف والقدرة على ضبط الامتثال لضوابط السلطة الرقابية والالتزام بالسياسات والإجراءات الداخلية المعتمدة.

6- تبين من مراقبة نتائج محاور قائمة التحقق المستخلصة من الدراسة النظرية لا سيما محاور (التدقيق التشغيلي-التدقيق المعلوماتي- التدقيق المالي) أن التدقيق الداخلي في المصرف يساعد بتقييم وتصويب ورفع مستوى أداء المصرف من خلال الرقابة على نظم المعلومات وكل الأنشطة التشغيلية المعلوماتية لدى المصرف ودقة وموثوقية البيانات والتقارير.

7- بينت نتائج قائمة التحقق وجود علاقة بين جودة أداء نشاط التدقيق الداخلي والمؤهلات العلمية للقائمين على هذا النشاط وسنوات الخبرة التي يحملونها والدورات التدريبية التي اتبعت من قبلهم.

8- لا يوجد علاقة دالّة إحصائياً بين جودة أداء نشاط التدقيق الداخلي وبين عدد عناصر القائمين على تنفيذ خطط التدقيق الداخلي.

المطلب الثاني: توصيات الدراسة:

بعد إجراء المعالجة الإحصائية ومناقشة النتائج تم وضع مجموعة من التوصيات، وهي كالتالي:

1- إن نتائج المعالجة الإحصائية وما يرتبط بها من تفسير ومناقشة هي نتائج وتحليلات تخص الدراسة الحالية فقط، ويتحفظ الباحث على إمكانية تعميمها على المصارف الخاصة الأخرى في سورية، بسبب أخطاء القياس المحتملة، وخصوصية كل حالة مصرفية.

2- تحديث الضوابط المعتمدة من قبل السلطات الرقابية في سورية بما ينسجم والتطورات والمفاهيم الحديثة في الرقابة والتدقيق لا سيما المعايير الخاصة بالرقابة على المخاطر وكفاية رأس المال، والالتزام بإجراء مراجعة دورية لهذه الضوابط بالتنسيق مع مجالس إدارة المصارف العاملة باعتبارها على تماس مباشر بالمخاطر المحيطة بالأنشطة.

3- اعتماد أحدث المعايير الدولية لحساب كفاية رأس المال والانتقال بالسرعة الممكنة لمقررات (بازل3) لتحديد كفاءة مصارف القطاع الخاص في مواجهة المخاطر، وتطوير وتحصين أنظمة الضبط الداخلية في المصارف بما يتوافق وأحدث الدراسات والمعايير والمتطلبات المحددة الصادرة عن اللجنة بهذا الخصوص.

4- ضرورة التأكيد على رفع سوية نشاط التدقيق الداخلي لدى المصارف في سورية من خلال توفير الكادر الكافي في العدد والنوعية من المدققين الداخليين العاملين في المصرف، من خلال التركيز على توفير الكوادر من حملة الشهادات العملية والمهنية وذوي السيرة المهنية والأخلاقية الحسنة، وإيلاء موضوع التدريب والتأهيل المستمر لهم الاهتمام الكافي بما يضمن مواكبة أحدث المعايير والتجارب في مجال التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر والعمليات المصرفية.

5- دفع المصارف الخاصة السورية للاستعانة بخبرات الشركاء الاستراتيجيين لديها فيما يخص تطوير أساليب عمل نشاط التدقيق الداخلي ورفع مستوى التعاون لاسيما في مجال التدريب والتأهيل ونقل الخبرات العملية لديهم وعكسها على أساليب التخطيط والتنفيذ والمتابعة.

6- تدعيم استقلالية المدقق الداخلي والصلاحيات الممنوحة له ورفع الحوافز المادية والمعنوية المقدمة له، ليرافق ذلك رفع مستوى المتطلبات والمؤهلات المشروط توافرها بالمدقق الداخلي عند الاختيار والتعيين بحيث يتم اختيار الأفضل والأنسب من حيث الكفاءة والخبرة العلمية والعملية للوصول على فرق تدقيق داخلي كفوءة على أساس النوعية والتركيز على المهارات المكتسبة.

7- دفع المصارف السورية إلى ترشيح عضو واحد على الأقل من أعضاء مجلس الإدارة من ذوي الخبرة العملية في التدقيق الداخلي.

8- تنفيذ مهام متابعة من قبل التدقيق الداخلي لدى المصارف على ذات الوحدات المستهدفة سابقاً، لتقيم التطورات ومنعكساتها على الأداء ومستويات المخاطر.

9- اتخاذ ما يلزم من إجراءات من قبل مجالس الإدارة للحفاظ على استقرار فرق التدقيق الداخلي لديها وتخفيض مستوى التهرب الوظيفي بما يساهم في رفع عدد سنوات الخبرة قدر الإمكان.

10-بذل المزيد من الدعم والاهتمام ورفع مستوى الوعي الشامل لاهمية نشاط للتدقيق الداخلي وتحقيق المتابعة والتنسيق بين النشاط وباقي الادارات في المصرف بشكل عام ومع ادارة المخاطر على وجه الخصوص.

المراجع

المراجع العربية:

1. الكتب والمؤلفات:

- الجميل، سرمد كوكب (2012). **المدخل إلى الأسواق المالية/ نظريات وتطبيقات**. ط (1). منشورات ابن الأثير للنشر. الموصل. العراق.
- الحسني، صلاح حسن عدَّاي والدوري. مؤيد عبد الرحمن (2003). **إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر**. ط (1). دار وائل للنشر. عمان. الأردن
- اسلمبولي، مرام (2010). **استخدام مؤشرات لجنة بازل في رقابة مصرف سورية المركزي على المصارف السورية**. جامعة دمشق. سورية.
- صبح، داوود يوسف (2007). **دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية**. ط (1). منشورات اتحاد المصارف العربية. بيروت. لبنان.
- الطيب، سعود. شحاتيت، محمد. (2011). **تحليل قياسي لتطبيق كفاية رأس المال على ربحية البنوك التجارية– حالة الأردن.** دراسات العلوم الإدارية. م38. العدد2. جامعة مؤته. الأردن. ص358.
- كوكش، فلاح (2012). **أثر اتفاقية بازل3 على البنوك الأردنية**. معهد الدراسات المصرفية. مطبعة جانفي. عمان. الأردن
- اللجنة العربية للرقابة المصرفية. (2014). **الترجمة العربية للمبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة الصادرة عن لجنة (بازل) للرقابة المصرفية في عام (2012)**. أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية. ط (1). صندوق النقد العربي. المكتب الفرعي في تونس. تونس.
- الواردات، خلف عبد هلال. (2013). دليل التدقيق الداخلي. ط (1). دار الراية للنشر والتوزيع. عمان. الأردن.
- الوردات، خلف عبد الله (2017). **دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية الصادرة عن IIA.** مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع. الأردن.

2. الرسائل الجامعية:

- أحمد، رويدة إبراهيم (2009). **تأثير التدقيق الداخلي المستند على المخاطر في كفاءة نظام الرقابة الداخلية وفاعليته/ دراسة تطبيقية في الهيئة العامة للضرائب**. رسالة ماجستير غير منشورة. المعهد العربي للمحاسبين القانونيين. بغداد. العراق.

- باسو، محمد (2012). **دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة مخاطر الائتمان المصرفي/ دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية**. رسالة ماجستير. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة قاصدي مرباح. ورقلة. الجزائر.
- بلعام، عائشة (2015). **دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي للمؤسسات المصرفية/ دراسة ميدانية باستبيان بولايتي ورقلة والأغواط**. رسالة ماجستير غير منشورة. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة قاصدي مرباح. ورقلة. الجزائر.
- الخيسي، عبد الباسط أحمد (2013). **مدى مساهمة وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري في هيئات الحكم المحلى في قطاع غزة**. رسالة ماجستير غير منشورة. كلية الاقتصاد والتجارة. جامعة الأزهر. مصر.
- دحو، عامر حاج (2018). **التدقيق القائم على مخاطر الرقابة الداخلية ودوره في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية**. أطروحة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية. جامعة أحمد دراية–أدرار. الجزائر.
- رضوان، ايهاب ديب مصطفى (2012). **أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية**. رسالة ماجستير. كلية التجارة. الجامعة الإسلامية– غزة. قطاع غزة.
- سالم، فرح. (2022). أثر كفاية رأس المال وفقا لمقررات بازل على ربحية البنوك التجارية دراسة عينة من البنوك التجارية. رسالة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة محمد البشير الإبراهيمي. الجزائر.
- سعيد، يوسف (2007). **دور وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري**. رسالة ماجستير غير منشورة. الجامعة الإسلامية. غزة. فلسطين المحتلة.
- عاشوري، صورية (2020). **محددات كفاية رأس المال في البنوك التجارية الجزائرية دراسة قياسية لمجموعة من البنوك العمومية والبنوك الخاصة خلال الفترة (2007–2017)**. رسالة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة فرحات عباس. الجزائر.
- فلاح، فراس بشير (2017). **دور الاندماج المصرفي في تحسين الكفاءة الاستثمارية**. رسالة ماجستير غير منشورة. المعهد الوطني للإدارة العامة. ريف دمشق. سورية.
- محسن، محمود عبد السالم (2011). **مدى اعتماد المدققين الخارجيين على المدققين الداخليين في تقييم نظام الرقابة الداخلية**. رسالة ماجستير غير منشورة. الجامعة الإسلامية. غزة. فلسطين.
- مرابطي، نوال (2013). **دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية**. رسالة ماجستير غير منشورة. كلية الاقتصاد والادارة. جامعة ورقلة. الجزائر.

- المرسومي، مروج طاهر هذال (2017). **أثر المخاطر المصرفية وكفاية رأس المال في أداء المصارف التجارية العراقية.** رسالة دكتوراه كلية الادارة والاقتصاد. جامعة كربلاء. العراق.

3. الدراسات البحثية:

- بوزيان، محمد، وحدو، فؤاد، عمر، عبد الحق (2011). **البنوك الإسلامية والنظم والمعايير الاحترازية الجديدة/ واقع وآفاق تطبيق لمقررات (بازل3).** بحث مقدم في المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي. النمو المستدام والتنمية الإسلامية الشاملة من منظور إسلامي. الدوحة. قطر.
- الرحيلي، عوض بن سلامة (2008). **لجان المراجعة كأحد دعائم حوكمة الشركات.** مجلة جامعة الملك عبد العزيز. الاقتصاد والإدارة. م ٢٢. ع ١.
- عبد الكريم، نصر، أبو صلاح، مصطفى (2007). **المخاطر التشغيلية حسب متطلبات بازل2/ دراسة لطبيعتها وسبل إدارتها في حالة البنوك العاملة في فلسطين.** ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العلمي السنوي الخامس. جامعة فيلادلفيا الأردنية. عمان. الأردن.
- الكور، عزالدين (2008). **أثر السيولة على كفاءة التكلفة والأداء. ورقة عمل مقدمة لمؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني** عمان. الأردن.
- مراد، درويش فيصل (2014): **مدى مساهمة التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر التشغيلية في المصارف الإسلامية في سورية/ دراسة ميدانية**، بحث منشور في مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد (5)، المجلد (36)، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.
- مركز الدراسات المالية والمصرفية (2013). **تجنب عثرات ما بعد الاندماج المصرفي**، العدد الأول، المجلد الخامس، عمان، الأردن.

المراجع الأجنبية:

1. Books:

- Anne Pitt, Sally. (2014). **Internal Audit Quality**. Willy. 1nd Ed. USA.
- Bessis, Joel. (2015). **Risk Management in Banking**. Willy. 4nd Ed. France.
- Cai, Z. (2012). **The new Capital Accord and the Chinese Banking Industry**, Journal of Banking Regulation, Vol (8), No (3), USA.
- Van Hoose, David. (2010). **The Industrial Organisation of Banking**. Springer. USA.P:12.
- Felix, L &Gramling, A &Maletta, J. (2011). **The Contribution of Internal Audit as a Determinant of External Audit Fees and Factors Influencing this Contribution**, Journal of Accounting Research, Vol (39), No (3), pp.513-534, USA
- Kehinde, S. (2015). **Asset Protection and Financial Statement Fraud: The Audit and Management Function in Nigeria Business Organization**. Journal of Policy and Development Studies, Vol. (9), No. (3), pp. 166-175, USA.
- Ray, H & Eric, W. (2012). **Managerial Accounting**. 2nd Ed. Columbus. A Bell & Howell Company. USA.
- Suresh Padmalatha, Paul Justin. (2018). **Management of Banking and Financial Services**, 4/e ،Pearson Education India - 704
- Wiersma, W. (2004). **Research Methods in Education: An Introduction**. University of Toledo. sixth edition.

2. Theses and Dissertations:

- Al- Matari, M & Al- Swidi, K & Fadzil, B. (2014). **The Effect of the Internal Audit and Firm Performance: A Proposed Research Framework**. International Review of Management and Marketing, Vol. (4), No. (1), University Utara Malaysia, Sintok, Malaysia, pp. 34-41.
- Almahuzi, Ahmed Salman. (2020). **Factors Impacting the Effectiveness of Internal Audit in the Saudi Arabian Public Sector**. Doctoral thesis. Victoria University. Australia.

- Kiptum, K. (2012). **Determinants of Audit Fees for Listed Firms in Kenya**. School of Business, University of Nairobi, Kenya.
- Wright, Ronald MacEwan (2009). **Internal Audit. Internal Control and Organizational Culture**. Doctoral thesis. School of Accounting Faculty of Business and Law. Victoria University. Australia.
- Yusof, Nur. (2017). **Evaluation of Capital Adequacy Ratio on Malaysian Banking Efficiency**. Master of Science (Banking). University Utara Malaysia.

3. Researches:

- American Accounting Association. (1973). **Committee on Basic Auditing Concepts, A Statement on Basic Auditing Concepts**, American Accounting Association, Washington DC, USA.
- Arshad, A & Satar, A & Hussain, M &Naseem, A. (2011). **Effect of Audit on Profitability: A Study of Cement Listed Firms, Pakistan.** Global Journal of Management and Business Research, Vol (11), No. (9), Pakistan, Pakistan
- Basel 3, Committee on Banking Supervision Basel III. (2011). A Global Regulatory Framework for More Resilient Banks and Banking Systems, Bank for International Settlements, Basel, Switzerland.
- Basel 3, Committee on Banking Supervision Basel III. (2000). A Global Regulatory Framework for More Resilient Banks and Banking Systems, Bank for International Settlements, Basel, Switzerland.
- Basel 3, Committee on Banking Supervision Basel III. (2003). A Global Regulatory Framework for More Resilient Banks and Banking Systems, Bank for International Settlements, Basel, Switzerland.
- Berger N. & Humphhery B. (2017). **Efficiency of Financial Institutions: International Survey and Direction for Future Research**, The Wharton

Financial Institution Centre, University of Pennsylvania Working Paper, Vol (1), No (1), pp (5-97), UAS.

- Daniel, Z. (2016). **A Study of Earnings- Management Notives in the Anglo-American and Euro-Continental Accounting Models: The Canadian and French Cases**, The International Journal of Accounting, Vol (41), No (6), USA.
- Fulop, T. (2013). **Correlation Analysis of the Audit Committee and Profitability Indicators**. Annals of the University of Petrosani, Economics, Vol. (13), No. (1), Germany.
- Pandya, H. (2013). **Corporate Governance: Role of Auditor and Auditing Committee**. IPASJ International Journal of Management (IIJM). Vol. (1). No. (2). India.
- Parfet, W. (2010). **Accounting Subjectivity and Earnings Management: A Preparer Perspective. Conference on the Role of Accounting Standards in Controlling Earnings Management**. University of Michigan. USA.
- Polius, T. (2011). **Basel (1 – 2 – 3) Impacts on the IIFS and the Role of the IFSB**. World Bank Annual Conference on Islamic Banking and Finance. Islamic Financial Services Board. BNM/RH/NT. USA.
- Rahimi, G & Amini, M. (2015). **The Survey of the Relationship between Auditing Quality and the Profitability in the Companies Accepted in Tehran's Exchange Market.** International Journal of Academic Research in Accounting. Finance and Management Sciences. Vol (5). No (2). Mahallat. Iran. pp.100-115.
- Sharmaa S &Rainab, D &Singhc, S. (2012). **Measurement of Technical Efficiency and Its Sources: An Experience of Indian Banking Sector**. Int. Journal of Economics and Management. Vol (6). No (1). pp (35-57). India.

4. Internet Articles:

- Basel 2, Committee on Banking Supervision. (2007). **History of the Basel Committee and its Membership**. Bank for International Settlements. Basel. Switzerland: www.bis.com.

- Institute of Internal Auditors p IIA. (2005). **IIA Position Paper on Resourcing Alternatives for the Internal Audit Function**. available at: http://www.theiia.org/.
- Van Roy, P. (2011). **Credit Ratings and the Standardized Approach to Credit Risk in Basel II**. European Central Bank. Working Paper. USA: www.ecb.int.

الملاحق

المحتويات	الصفحة
الملحق رقم (1) – قائمة التحقق	142
الملحق رقم (2) – نتائج مقارنات (شيفيه Scheffe) لحساب الفروقات في نسبة كفاية رأس المال لكل متغير فرعي بالنسبة للمصارف عينة الدراسة	148
الملحق رقم (3) – علاقة الارتباط بين نشـــاطات التدقيق الداخلي وفق قائمة التحقق وبين نســـبة كفاية رأس المال للمصارف عينة الدراسة	164
الملحق رقم (4) – مبررات ايقاف سلسلة البيانات المعتمدة في الدراسة الإحصائية عند نهاية العام 2018	176

الملحق رقم (1)
قائمة التحقق

قائمة التحقق من مدى توافر المعايير المهنية في من يزاول مهنة التدقيق الداخلي في مصارف القطاع الخاص وفق معايير معهد المدققين الداخليين (IIA) الأمريكي والمعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي (ISPPIA)
(إعداد الباحث)

فيما يلي مجموعة من البنود موزعة إلى عدة مجالات رئيسية وأبعاد فرعية ضمن قائمة تحقق، والتي تهدف إلى التحقق من مدى توافر بعض المعايير لدى القائمين على تنفيذ نشاط التدقيق الداخلي في أي مصرف تابع للقطاع الخاص، وقد اشتقت تلك البنود من معايير معهد المدققين الداخليين (IIA) الأمريكي، ومن المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي (ISPPIA) ومعايير لجنة بازل للرقابة المصرفية بهذا الخصوص.

البيانات الشخصية
الاسم:..... **الجنس: (ذكر) (أنثى).**
اسم المصرف:..... **عنوان المصرف:**.....
تاريخ تطبيق قائمة التحقق: / /

المجال الأول (مؤهلات القائمين على نشاط التدقيق الداخلي لدى المصرف)						
المؤهلات العلمية	ثانوية	معهد متوسط	إجازة جامعية	دبلوم	دراسات عليا	
					ماجستير	دكتوراه
	O	O	O	O	O	O

الدورات التدريبية					
دورة في معايير المحاسبة الدولية (IAS-IFRS)	دورة في المعايير الدولية للتدقيق الداخلي (ISPPIA)	دورة في متطلبات لجنة بازل 2	دورة في إدارة المخاطر	دورة في إدارة الموارد وإدارة الجودة	دورة في حوكمة المصارف
O	O	O	O	O	O

سنوات الخبرة				
من (1) يوم إلى ما دون (5) سنوات	من (5) سنوات إلى ما دون (10) سنوات	من (10) سنوات إلى ما دون (15) سنة	من (15) سنة إلى ما دون (20)سنة	أكثر من (20) سنة
O	O	O	O	O

الخصائص المهنية		
محدد الغرض	محدد المسؤولية	محدد السلطة
O	O	O

المعايير الأخلاقية والسلوكية				
المسلكية الجيدة	خلو الملف من العقوبات	عدم التحيز	البعد عن الشبهات	المحافظة على سرية العمل
O	O	O	O	O
الهدوء وإدارة الحوار	التواضع	سعة الأفق	الإتزان والثقة بالنفس	اللباقة
O	O	O	O	O

المجال الثاني (مهنية نشاط التدقيق الداخلي لدى المصرف)					
	محتوى البند	متوفر بدرجة كبيرة	متوفر بدرجة متوسطة	متوفر بدرجة ضعيفة	غير متوفر أبداً
التخطيط للتدقيق الداخلي	(1)- أهداف خطة التدقيق الداخلي تتوافق مع أهداف المصرف.	O	O	O	O
	(2)- تُحدد أولويات خطة التدقيق استناداً إلى أولويات المخاطر، مع تقييم كفاية وفعالية أنظمة الضبط الداخلي وإجراءات الرقابة الموضوعة للتأكد من صحة قياس المخاطر.	O	O	O	O
	(3) تتضمن خطة التدقيق الداخلي درجة المنافع المحتملة للمصرف ومدى جدواها بالمقارنة مع النفقات المترتبة على التدقيق.	O	O	O	O
	(4)- خطة التدقيق الداخلي شاملة لجميع عمليات المصرف وأنشطته.	O	O	O	O

	(5)- يوجد خطة سنوية للتدقيق تُحدد بجدول زمني.	O	O	O	O
	(6)- يتم مراجعة خطة التدقيق الداخلي وفق متغيرات بيئة المصرف الداخلية والخارجية.	O	O	O	O
	(7)- يتم مراجعة التطورات الجديدة الحاصلة والتأكد من أن جميع المخاطر تم تحديدها بشكل مبكر وصحيح وتضمينها في الخطة.	O	O	O	O
	(8)- يتم تضمين خطط التدقيق لمهام خاصة بالرقابة على أسلوب إداره أنظمة المخاطر (الائتمانية، التشغيلية، السوقية).	O	O	O	O
	(9)- توضع خطة التدقيق الداخلي بعد التشاور مع إدارة المصرف العليا.	O	O	O	O
	(10)- توضع خطة التدقيق الداخلي بالتشاور مع لجنة التدقيق ثم تُعتمد من مجلس إدارة المصرف.	O	O	O	O
الحياد والموضوعية	(1)- يمارس التدقيق الداخلي مهامه باتباع سياسة تبادل الأدوار بين أفراد الدائرة مع الحرص على عدم التدخل في العمليات التنفيذية لباقي الأقسام.	O	O	O	O
	(2)- يمارس التدقيق الداخلي مهامه بتجرد وموضوعية بعيداً عن التحيّز.	O	O	O	O
	(3)- يمارس التدقيق الداخلي مهامه بموضوعية وشفافية ودون وضع حدود للصفة الوظيفية أو أي اعتبارات شخصية.	O	O	O	O
	(4)- يمارس التدقيق الداخلي للمصرف مهامه دون ضغوط من داخل أو من خارج المصرف.	O	O	O	O
	(5)- يمارس التدقيق الداخلي مهام الوصول دون قيود.	O	O	O	O
الاستقلالية	(1)- تبعية التدقيق الداخلي مستقلة عن الإدارة العليا للمصرف، ويعمل تحت إشراف مجلس إدارة المصرف أو لجنة التدقيق	O	O	O	O
	(2)- تبعية التدقيق الداخلي مدونة بالهيكل التنظيمي للمصرف، ولدى رئيس الدائرة سلطة الاتصال المباشر بمجلس الإدارة أو برئيس مجلس الإدارة وبلجنة التدقيق والمفتش الخارجي والداخلي.	O	O	O	O
	(3)- يُمنع القائمين على التدقيق الداخلي من تولي مهام تنفيذية في المصرف.	O	O	O	O
	(4)- قرارات لجنة التدقيق الداخلي معتمدة من قبل مجلس إدارة المصرف.	O	O	O	O
	(5)- تكليف أو تنحية أي من المدققين الداخليين محصورة بيد لجنة التدقيق فقط.	O	O	O	O
الصلاحيات	(1)- صلاحيات التدقيق الداخلي مكتوبة وموثقة ومعتمدة أصولاً.	O	O	O	O
	(2)- تتضمن صلاحيات التدقيق الداخلي المكتوبة وصولاً غير مشروط للسجلات.	O	O	O	O
	(3)- لا قيود على التدقيق الداخلي للتواصل مع أي موظفي في المصرف.	O	O	O	O
	(4)- الاتصال مفتوح بين التدقيق الداخلي والمدقق الخارجي ولجنة التدقيق.	O	O	O	O
	(5)- موظفي المصرف على علم واضح بمهام التدقيق الداخلي وصلاحياته.	O	O	O	O
الفحص والموثوقية	(1)-مسؤوليات التدقيق الداخلي تضمن تغطية كافة أنشطة المصرف وتحرص على وجود إجراءات وضوابط رقابية فعالة بخصوصها.	O	O	O	O
	(2)- توصيات التدقيق الداخلي لها اعتبار كاف لدى إدارة المصرف العليا، وتقوم الإدارة ومجلس الإدارة بنشر ثقافة رقابية على كافة المستويات في المصرف من خلال إعداد واعتماد سياسات وإجراءات مستقلة لكافة المديريات والأقسام.	O	O	O	O
	(3)- تقارير التدقيق الداخلي مكتوبة ومصادق عليها من مجلس إدارة المصرف.	O	O	O	O

	(4)- يتجنب التدقيق الداخلي الأحكام المسبقة لأي مشكلة قبل دراستها.	O	O	O	O
	(5)- يراقب التدقيق الداخلي المخاطر الحالية والمحتملة بالتنسيق مع إدارة المخاطر في المصرف لمعرفة وحصر كافة المخاطر التي يواجهها المصرف من خلال نشاطه وعملياته ووضع حدود للمخاطر التي يمكن القبول بها أو تحملها	O	O	O	O
	(6)- يتحقق التدقيق الداخلي من أعمال الغش والتلاعب المشتبه وقوعها، ويتأكد من سلامة وموثوقية أنظمة الضبط الداخلي بما يشمل كافة نشاطات المصرف.	O	O	O	O
الالتزام بالأنظمة والقوانين	(1)- يلتزم التدقيق الداخلي بالمعايير الأخلاقية لمهنة التدقيق الداخلي والمبادئ والمعايير الشمولية للتدقيق.	O	O	O	O
	(2)- يتضمن عمل التدقيق التأكد من مدى التزام المصرف بالقوانين والتعليمات النافذة.	O	O	O	O
	(3)- يلتزم التدقيق الداخلي بتعليمات لجنة التدقيق ومجلس إدارة المصرف.	O	O	O	O
	(4)- يلتزم التدقيق الداخلي بالمهام المحددة في وثيقة التدقيق.	O	O	O	O
	(5)- يمارس التدقيق الداخلي مهامه بشكل رسمي وفق قرار معتمد.	O	O	O	O
إبلاغ النتائج ورفع التقارير	(1)- يرفع التدقيق الداخلي تقارير دورية إلى لجنة التدقيق ومجلس الإدارة متضمنة تقييمه لأداء أنظمة إدارة المخاطر الائتمانية والتشغيلية والسوقية المعتمدة ونظام الضبط الداخلي ككل لتبدي الرأي بها.	O	O	O	O
	(2)- هناك نظام للتقارير الدورية السريعة تصل للجهات المعنية (مجلس الإدارة والإدارة العليا) في الوقت المناسب تضمن المتابعة الآنية للمخاطر.	O	O	O	O
	(3)- يقدم التدقيق الداخلي تقارير خاصة بكافة الأنشطة المنفذة مع التوصيات المرفقة في الوقت المناسب.	O	O	O	O
	(4)- تحيط تقارير التدقيق الداخلي أهميةً لكافة الأحداث مهما صغرت ويبينها بشكل واضح وغير مبهم.	O	O	O	O
	(5)- يقوم التدقيق الداخلي في تقاريره بتوثيق كل نشاط له في المصرف.	O	O	O	O
المجال الثالث **(نطاق عمل نشاط التدقيق الداخلي)**					
	محتوى البند	متوفر بدرجة كبيرة	متوفر بدرجة متوسطة	متوفر بدرجة ضعيفة	غير متوفر أبداً
التدقيق الإداري	(1)- يراقب التدقيق مدى قدرة الادارة العامة على تحديد وقياس ومتابعة ومراقبة المخاطر التي يواجهها المصرف من خلال نشاطه والعمل على وضع الهيكلية التنظيمية التي رسمها مجلس الإدارة موضع التنفيذ بما يحقق الأهداف القريبة والبعيدة المدى.	O	O	O	O
	(2)- يراقب التدقيق الداخلي مدى توظيف الكوادر البشرية بكفاءة وفاعلية عالية، ويتأكد من وجود برنامج تدريبي متواصل لموظفيه.	O	O	O	O
	(3)- يتأكّد التدقيق الداخلي من قيام الإدارة العامة بالمراقبة اللازمة لأعمال المصرف بما ينسجم مع المعايير الأربعة لأسس الضبط الداخلي التي تشمل (فصل المهمات -إجراء الفحص المزدوج أو الفحص المعاكس-الرقابة المزدوجة-التوقيع المزدوج)؟	O	O	O	O

	(4)- يراقب التدقيق الداخلي مدى قيام المصرف من تفعيل عناصر المساءلة وفحص القرارات والأفعال عبر إرساء مبادئ الحوكمة وتحديد خطوط واضحة للمسؤوليات والواجبات الملقاة على عاتق كافة المستويات داخل الهيكل التنظيمي للمصرف ووضعها موضع التطبيق؟	O	O	O	O
	(5)- يتم التأكد من تطبيق مبدأ أصول العمل المؤسساتي بشفافية ووضوح من خلال توفير القدر الأكبر من الإفصاح الذي يوضح (الهيكلية الإدارية للمصرف وعلاقة الإدارات والأقسام بعضها مع بعض-هيكلية مجلس الإدارة وما تشمله من عدد أعضاء المجلس، خبراتهم ومهامهم-هيكلية الإدارة العامة ومسؤولياتها وواجباتها وخبرات ومهارات أعضائها-حدود التعامل مع الجهات المقربة والشركات المرتبطة وطبيعة هذا التعامل)؟.	O	O	O	O
التدقيق المالي	(1)- يراجع التدقيق الداخلي دورياً مطاليب المصرف وموجوداته وأوضاعه بالتفصيل ومن مختلف الجوانب كمراقبة التركزات والحدود الائتمانية والتركزات ومكونات المحفظة الائتمانية وأسلوب إدارتها...الخ	O	O	O	O
	(2)- يتمتع أفراد دائرة التدقيق بالكفاءة المهنية اللازمة ويخضعون لبرامج تدريب مستمرة كافية لإداء المهام المطلوبة منهم لتغطية الجوانب المالية والمحاسبية في المصرف.	O	O	O	O
	(3)- يراقب التدقيق الداخلي المخاطر التي تهدد المركز المالي للمصرف، والحرص على توفير كافة البنى اللازمة لإدارة ومتابعة المخاطر التي يتعرض لها المصرف وبشكل مستمر، ومتابعة وتحديد كفاية رأس المال لمواجهة هذه المخاطر	O	O	O	O
	(4)- تشمل عمليات التدقيق تقييم لمدى صحة وعدالة البيانات المالية ومدى اعتمادها على المعايير المحاسبة الدولية؟	O	O	O	O
	(5)- يتضمن عمل لجنة التدقيق التأكد من مدى صحة المعلومات المالية المقدمة إلى الإدارة ومستخدمي المعلومات، وتقوم إبداء الرأي في تعيين المفتش الخارجي وتحديد شروط تعيينه ومراجعة هذه الشروط	O	O	O	O
تدقيق العمليات التشغيلية	(1)- يراقب التدقيق الداخلي نسبة إنجاز المصرف للأهداف الموضوعة، ويقوم بإعلام مجلس الإدارة والإدارة العامة ولجنة التدقيق الداخلي عن مدى فعالية الإجراءات التشغيلية وسلامة نظام الضبط الداخلي.	O	O	O	O
	(2)- هل تم تحديد مؤشرات الإنذار المبكر للمخاطر التشغيلية (كالنمو السريع في بعض الأنشطة، أو اعتماد نشاط جديد, أو استعمال أداة مالية جديدة ، أو سرعة دوران الموظفين، أو تعطل النظام المعلوماتي...)، وربط جميع هذه المؤشرات بالحدود الموضوعة التي يمكن للمصرف تحملها أو استيعابها يراقب التدقيق الداخلي التزام الإدارة لمنع الهدر في كافة مدخلات المصرف.	O	O	O	O
	(3)- يراقب التدقيق الداخلي كفاءة وفاعلية السياسات والإجراءات الداخلية الموضوعة لمراقبة المخاطر المرافقة للعمليات كسياسات المنح ومتابعة العملاء ومدى كفاية المخصصات والضمانات.	O	O	O	O
	(4)-يتأكد التدقيق الداخلي من أن كافة مستويات الموظفين تعي مسؤولياتها فيما يتعلق بإدارة المخاطر والآثار المترتبة عليها.	O	O	O	O

	(5)- يدرس التدقيق الداخلي كافة مخاطر التشغيل الناجمة عن سوء إدارة المدخلات والعمليات والمخرجات في المصرف، ويتأكد من وجود منهجية موضوعة وتراجع دوريا لتقيم المخاطر التي يتعرض لها المصرف؟	O	O	O	O
أمن المعلومات	(1)- يراقب التدقيق الداخلي جاهزية قاعدة بيانات المصرف وسلامتها ويؤكد على صون سرية وأمن المعلومات.	O	O	O	O
	(2)- يقوم التدقيق الداخلي بمراجعة أنظمة المعلومات الإدارية والمالية والإلكترونية والخدمات المصرفية الإلكترونية، ويتم إجراء مراقبة عامة تشمل أنظمة المعلومات وصيانة أجهزة الحواسب الإلكترونية والاحتفاظ بنسخ إضافية للمعلومات المخزنة في أماكن مختلفة؟	O	O	O	O
	(3)- تتضمن التقارير الدورية نتائج تحليل نظام المعلومات ومدى مصداقية وصحة المنهجيات المستخدمة، والتأكيد على صحة ومصداقية السجلات المحاسبية والتقارير المالية وسبل المحافظة على الموجودات المعلوماتية	O	O	O	O
	(4)- يراقب التدقيق مدى امتلاك المصرف أنظمة معلوماتية وتقنيات تحليل للمخاطر المختلفة قادرة على توفير بيانات شاملة حولها.	O	O	O	O
	(5)- يؤكد التدقيق الداخلي على متابعة الإجراءات المتبعة والمخططة لحماية المعلومات عند حالات الطوارئ أو الظروف غير الاعتيادية، ويتأكد من وضع خطة طوارئ وخطط عمل بديلة لضمان استمرار العمل وتخفيف الخسائر في حال حصول أعطال قاسية (تعطل أجهزة الاتصال، أو توقف نظام العمل في الأجهزة المعلوماتية والتكنولوجية، أو حصول أضرار في البنية المادية لموجوداته)؟	O	O	O	O
التدقيق النهائي	(1)- يقوم التدقيق الداخلي بإقفال السنة المالية للمصرف بعد مراقبة الإلتزام بمختلف المعايير الضابطة بهذا الخصوص.	O	O	O	O
	(2)- يراجع التدقيق الداخلي بشكل نهائي كافة أنشطته لدى المصرف ويتابع مستجداتها ومدى التزام الإدارة بالتوصيات الموضوعة ومن اتخاذها الإجراءات الكفيلة بتصويب الانحرافات المنوّه عنها.	O	O	O	O
	(3)- يقوم التدقيق الداخلي بتقديم ملخص دوري عن كافة أنشطته الرقابية إلى مجلس إدارة المصرف ولجنة التدقيق متضمناً تقييماً لوضع عمليات وأنشطة المصرف والمخاطر المرافقة لها من وحي نتائج التدقيق.	O	O	O	O
	(4)- يقدّم التدقيق الاخلي ملخصاً عن رؤيته لمركز المصرف المالي في ظل البيئة الداخلية والظروف الخارجية المحيطة وطبيعة السوق واتجاهاته المحتملة.	O	O	O	O
	(5)- التبليغ النهائي لنتائج مهام التدقيق في المصرف يتضمن الاستنتاجات والآراء الواضحة القابلة للتطبيق والمقترحات والتوصيات (خطط العمل ذات الصلة).	O	O	O	O

الملحق رقم (2)

نتائج مقارنات (شيفيه Scheffe) لحساب الفروقات في نسبة كفاية رأس المال لكل متغير فرعي بالنسبة للمصارف عينة الدراسة

المصرف الدولي للتجارة والتمويل

مخاطر الائتمان			
الفروق بين السنوات		متوسط الفروق	القرار
2011	2012	4690595+	دالّة
	2013	5583579+	دالّة
	2014	1700986+	دالّة
	2015	6016581+	دالّة
	2016	13512364+	دالّة
	2017	39110308+	دالّة
	2018	32121895+	دالّة
2012	2013	847620+	دالّة
	2014	6391945+	دالّة
	2015	10707540+	دالّة
	2016	19103323+	دالّة
	2017	40911023+	دالّة
	2018	36812854+	دالّة
2013	2014	4315595+	دالّة
	2015	12711378+	دالّة
	2016	34519078+	دالّة
	2017	37409322+	دالّة
	2018	30420909+	دالّة
2014	2015	5631869+	دالّة
	2016	12975996+	دالّة
	2017	9726641+	دالّة
	2018	8023327+	دالّة
2015	2016	21807700+	دالّة

	2017	24697944+	دالّة
	2018	17709531+	دالّة
2016	2017	2890244+	دالّة
	2018	4098169+	دالّة
2017	2018	6988413+	دالّة
مخاطر السوق			
الفروق بين السنوات		متوسط الفروق	القرار
2011	2012	1039712+	دالّة
	2013	3894165+	دالّة
	2014	6939593+	دالّة
	2015	11680462+	دالّة
	2016	19024583+	دالّة
	2017	347466+	دالّة
	2018	1974734+	دالّة
2012	2013	2854453+	دالّة
	2014	5008881+	دالّة
	2015	10640750+	دالّة
	2016	17984877+	دالّة
	2017	14735522+	دالّة
	2018	3014446+	دالّة
2013	2014	2154428+	دالّة
	2015	7786297+	دالّة
	2016	15130424+	دالّة
	2017	11881069+	دالّة
	2018	5868899+	دالّة
2014	2015	6798131+	دالّة
	2016	12975996+	دالّة
	2017	9726641+	دالّة
	2018	8023327+	دالّة
2015	2016	7344127+	دالّة
	2017	4094772+	دالّة
	2018	13655196+	دالّة

2016	2017	3249355+	دالّة
	2018	20999323+	دالّة
2017	2018	17749968+	دالّة
مخاطر التشغيلية			
الفروق بين السنوات		متوسط الفروق	القرار
2011	2012	69477+	دالّة
	2013	72040+	دالّة
	2014	72040+	دالّة
	2015	137601+	دالّة
	2016	189959+	دالّة
	2017	2583842+	دالّة
	2018	2813986+	دالّة
2012	2013	17888337+	دالّة
	2014	17888337+	دالّة
	2015	18098578+	دالّة
	2016	17770418+	دالّة
	2017	15376535+	دالّة
	2018	15146391+	دالّة
2013	2014	∴	غير دالّة
	2015	210241+	دالّة
	2016	117919+	دالّة
	2017	2511802+	دالّة
	2018	2741946+	دالّة
2014	2015	210241+	دالّة
	2016	117919+	دالّة
	2017	2511802+	دالّة
	2018	2741946+	دالّة
2015	2016	328160+	دالّة
	2017	2722043+	دالّة
	2018	2952187+	دالّة
2016	2017	2393883+	دالّة
	2018	2624027+	دالّة

2017	2018	230114+	دالّة
نسبة كفاية رأس المال			
الفروق بين السنوات		متوسط الفروق	القرار
2011	2012	%3,7+	دالّة
	2013	%1+	غير دالّة
	2014	%4,5+	دالّة
	2015	%9,2+	دالّة
	2016	%6,5+	دالّة
	2017	%2,4+	دالّة
	2018	3,4+	دالّة
2012	2013	%2,7+	دالّة
	2014	%8,2+	دالّة
	2015	%12,9	دالّة
	2016	%10,2+	دالّة
	2017	%6,1+	دالّة
	2018	%0,3+	غير دالّة
2013	2014	%5,5+	دالّة
	2015	%10,2+	دالّة
	2016	%7,5+	دالّة
	2017	%3,4+	دالّة
	2018	%2,4+	دالّة
2014	2015	%4,7+	دالّة
	2016	%2+	دالّة
	2017	%2,1+	دالّة
	2018	%7,9+	دالّة
2015	2016	%2,7+	دالّة
	2017	%6,8+	دالّة
	2018	%12,6+	دالّة
2016	2017	%4,1+	دالّة
	2018	%9,9+	دالّة
2017	2018	%5,8+	دالّة

البنك العربي – سورية

مخاطر الائتمان			
الفروق بين السنوات		متوسط الفروق	القرار
2011	2012	+20777629	دالّة
	2013	−990178	دالّة
	2014	+12169582	دالّة
	2015	+25783239	دالّة
	2016	+42727242	دالّة
	2017	+33153803	دالّة
	2018	+30567883	دالّة
2012	2013	+7554065	دالّة
	2014	+10982953	دالّة
	2015	+24596610	دالّة
	2016	+41540613	دالّة
	2017	+31967174	دالّة
	2018	+29381254	دالّة
2013	2014	+3428888	دالّة
	2015	+17042545	دالّة
	2016	+33986548	دالّة
	2017	+24413109	دالّة
	2018	+21827189	دالّة
2014	2015	+13613657	دالّة
	2016	+30557660	دالّة
	2017	+20984221	دالّة
	2018	+18398301	دالّة
2015	2016	+16944003	دالّة
	2017	+7370564	دالّة
	2018	+4784644	دالّة
2016	2017	−9573439	دالّة
	2018	−12159359	دالّة
2017	2018	−2585920	دالّة
مخاطر السوق			

الفروق بين السنوات		متوسط الفروق	القرار
2011	2012	69643-	دالّة
	2013	823342+	دالّة
	2014	2914571+	دالّة
	2015	3918429+	دالّة
	2016	7364837+	دالّة
	2017	8220365+	دالّة
	2018	7293671+	دالّة
2012	2013	892985+	دالّة
	2014	2984214+	دالّة
	2015	3988072+	دالّة
	2016	7434480+	دالّة
	2017	8290008+	دالّة
	2018	7363314+	دالّة
2013	2014	2091229+	دالّة
	2015	3095087+	دالّة
	2016	6541495+	دالّة
	2017	7397023+	دالّة
	2018	6470329+	دالّة
2014	2015	1003858+	دالّة
	2016	4450266+	دالّة
	2017	5305794+	دالّة
	2018	4379100+	دالّة
2015	2016	3446408+	دالّة
	2017	4301936+	دالّة
	2018	3375242+	دالّة
2016	2017	855528+	دالّة
	2018	71166-	دالّة
2017	2018	926694-	دالّة

مخاطر التشغيلية

الفروق بين السنوات		متوسط الفروق	القرار
2011	2012	7511+	دالّة

	2013	82764-	دالّة
	2014	355265-	دالّة
	2015	279405-	دالّة
	2016	75063-	دالّة
	2017	104697+	دالّة
	2018	4988-	دالّة
2012	2013	90275-	دالّة
	2014	362776-	دالّة
	2015	286916-	دالّة
	2016	82574-	دالّة
	2017	97186+	دالّة
	2018	12499-	دالّة
2013	2014	272501-	دالّة
	2015	196641-	دالّة
	2016	7701+	غير دالّة
	2017	187461+	دالّة
	2018	77776+	دالّة
2014	2015	75860+	دالّة
	2016	280202+	دالّة
	2017	459962+	دالّة
	2018	350277+	دالّة
2015	2016	680794-	دالّة
	2017	384102+	دالّة
	2018	274417+	دالّة
2016	2017	179760+	دالّة
	2018	70075+	دالّة
2017	2018	109685-	دالّة

نسبة كفاية رأس المال			
الفروق بين السنوات		متوسط الفروق	القرار
2011	2012	%1,3-	دالّة
	2013	%3,9-	دالّة
	2014	%7,1-	دالّة

	2015	%2,2−	دالّة
	2016	%2,3+	دالّة
	2017	%2,3−	دالّة
	2018	%4,7−	دالّة
2012	2013	%2,6−	دالّة
	2014	%5,8−	دالّة
	2015	%0,9−	غير دالّة
	2016	%3,6+	دالّة
	2017	%1−	غير دالّة
	2018	%3,4−	دالّة
2013	2014	%3,2−	دالّة
	2015	%2,3+	دالّة
	2016	%6,2+	دالّة
	2017	%1,6+	دالّة
	2018	%0,8−	غير دالّة
2014	2015	%4,9+	دالّة
	2016	%9,4+	دالّة
	2017	%4,8+	دالّة
	2018	%2,4+	دالّة
2015	2016	%4,5+	دالّة
	2017	%0,1−	غير دالّة
	2018	%2,5−	دالّة
2016	2017	%4,6−	دالّة
	2018	%7−	دالّة
2017	2018	%2,4−	دالّة

بنك البركة – سورية

مخاطر الائتمان			
الفروق بين السنوات		متوسط الفروق	القرار
2011	2012	4699198+	دالّة
	2013	18486228+	دالّة

	2014	29359428+	دالّة
	2015	95419916+	دالّة
	2016	170853995+	دالّة
	2017	220127561+	دالّة
	2018	130382853+	دالّة
2012	2013	13787030+	دالّة
	2014	24660230+	دالّة
	2015	90720718+	دالّة
	2016	166154797+	دالّة
	2017	215428363+	دالّة
	2018	125683655+	دالّة
2013	2014	10873200+	دالّة
	2015	76933688+	دالّة
	2016	152367767+	دالّة
	2017	176064794+	دالّة
	2018	111896625+	دالّة
2014	2015	66060488+	دالّة
	2016	141494567+	دالّة
	2017	190768133+	دالّة
	2018	101023425+	دالّة
2015	2016	75434079+	دالّة
	2017	124707645+	دالّة
	2018	34962937+	دالّة
2016	2017	49273566+	دالّة
	2018	40471142−	دالّة
2017	2018	89744708−	دالّة

مخاطر السوق

الفروق بين السنوات		متوسط الفروق	القرار
2011	2012	250634+	دالّة
	2013	1066700+	دالّة
	2014	1693295+	دالّة
	2015	26944727+	دالّة

	2016	1137252+	دالّة
	2017	1034579+	دالّة
	2018	2934937+	دالّة
2012	2013	816066+	دالّة
	2014	1442661+	دالّة
	2015	26694093+	دالّة
	2016	886618+	دالّة
	2017	783945+	دالّة
	2018	2684303+	دالّة
2013	2014	626595+	دالّة
	2015	25878027+	دالّة
	2016	70552+	دالّة
	2017	32121−	غير دالّة
	2018	1868237+	دالّة
2014	2015	25251432+	دالّة
	2016	2335020−	دالّة
	2017	658716−	دالّة
	2018	1241642+	دالّة
2015	2016	25807475−	دالّة
	2017	25910148−	دالّة
	2018	24009790−	دالّة
2016	2017	1325607−	دالّة
	2018	1797685+	دالّة
2017	2018	1900358+	دالّة

مخاطر التشغيلية

الفروق بين السنوات		متوسط الفروق	القرار
2011	2012	81337+	دالّة
	2013	388635+	دالّة
	2014	780821+	دالّة
	2015	2232546+	دالّة
	2016	2232546+	دالّة
	2017	4108447+	دالّة

	2018	4688828+	دالّة
2012	2013	307298+	دالّة
	2014	699484+	دالّة
	2015	2151209+	دالّة
	2016	2151209+	دالّة
	2017	4027110+	دالّة
	2018	4607491+	دالّة
2013	2014	392186+	دالّة
	2015	1843911+	دالّة
	2016	1843911+	غير دالّة
	2017	3719812+	دالّة
	2018	4300193+	دالّة
2014	2015	1451725+	دالّة
	2016	1451725+	دالّة
	2017	3327626+	دالّة
	2018	3908007+	دالّة
2015	2016	∴	غير دالّة
	2017	1875901+	دالّة
	2018	2456282+	دالّة
2016	2017	1875901+	دالّة
	2018	2456282+	دالّة
2017	2018	580381+	دالّة

نسبة كفاية رأس المال

الفروق بين السنوات		متوسط الفروق	القرار
2011	2012	%4−	دالّة
	2013	%17−	دالّة
	2014	%18−	دالّة
	2015	%29−	دالّة
	2016	%29−	دالّة
	2017	%33−	دالّة
	2018	%23−	دالّة
2012	2013	%13−	دالّة

	2014	%14-	دالّة
	2015	%25-	دالّة
	2016	%25-	دالّة
	2017	%29-	دالّة
	2018	%19-	دالّة
2013	2014	%1-	غير دالّة
	2015	%12-	دالّة
	2016	%12-	دالّة
	2017	%16-	دالّة
	2018	%6-	غير دالّة
2014	2015	%11-	دالّة
	2016	%11-	دالّة
	2017	%15-	دالّة
	2018	%3-	غير دالّة
2015	2016	%11-	دالّة
	2017	%15-	دالّة
	2018	%3-	غير دالّة
2016	2017	%4-	دالّة
	2018	%6+	دالّة
2017	2018	%10+	دالّة

بنك سورية والخليج

مخاطر الائتمان			
الفروق بين السنوات		متوسط الفروق	القرار
2011	2012	3087240+	دالّة
	2013	10346436+	دالّة
	2014	4430078+	دالّة
	2015	4025187+	دالّة
	2016	6800659+	دالّة
	2017	5499773+	دالّة
	2018	4892223+	دالّة

2012	2013	7259196+	دالّة
	2014	1342838+	دالّة
	2015	937947+	دالّة
	2016	3713419+	دالّة
	2017	2412533+	دالّة
	2018	1804983+	دالّة
2013	2014	5916358−	دالّة
	2015	6321249−	دالّة
	2016	3545777−	دالّة
	2017	4846663−	دالّة
	2018	5454213−	دالّة
2014	2015	404891−	دالّة
	2016	2370581+	دالّة
	2017	1069695+	دالّة
	2018	462145+	دالّة
2015	2016	2775472+	دالّة
	2017	1474586+	دالّة
	2018	867036+	دالّة
2016	2017	1300886−	دالّة
	2018	1908436−	دالّة
2017	2018	607550−	دالّة

مخاطر السوق

الفروق بين السنوات		متوسط الفروق	القرار
2011	2012	53682+	دالّة
	2013	33049+	دالّة
	2014	3523+	غير دالّة
	2015	2738−	غير دالّة
	2016	348962+	دالّة
	2017	158060+	دالّة
	2018	2045−	غير دالّة
2012	2013	20633−	دالّة
	2014	50159−	دالّة

	2015	56420−	دالّة
	2016	295280+	دالّة
	2017	104378+	دالّة
	2018	55727−	دالّة
2013	2014	29526−	دالّة
	2015	35787−	دالّة
	2016	315913+	دالّة
	2017	125011+	غير دالّة
	2018	35094−	دالّة
2014	2015	6261−	غير دالّة
	2016	345439+	دالّة
	2017	154537+	دالّة
	2018	5568−	غير دالّة
2015	2016	351700+	دالّة
	2017	160798+	دالّة
	2018	693+	غير دالّة
2016	2017	190902−	دالّة
	2018	351007−	دالّة
2017	2018	160105−	دالّة

مخاطر التشغيلية

الفروق بين السنوات		متوسط الفروق	القرار
2011	2012	∴	غير دالّة
	2013	352505+	دالّة
	2014	355806+	دالّة
	2015	352755+	دالّة
	2016	264750+	دالّة
	2017	264750+	دالّة
	2018	264750+	دالّة
2012	2013	352505+	دالّة
	2014	355806+	دالّة
	2015	352755+	دالّة
	2016	264750+	دالّة

	2017	264750+	دالّة
	2018	264750+	دالّة
2013	2014	3301+	غير دالّة
	2015	250+	غير دالّة
	2016	87755−	دالّة
	2017	87755−	دالّة
	2018	87755	دالّة
2014	2015	3051−	غير دالّة
	2016	91056−	دالّة
	2017	91056−	دالّة
	2018	91056−	دالّة
2015	2016	88005−	غير دالّة
	2017	88005−	دالّة
	2018	88005−	دالّة
2016	2017	∴	غير دالّة
	2018	∴	غير دالّة
2017	2018	∴	غير دالّة

نسبة كفاية رأس المال			
الفروق بين السنوات		متوسط الفروق	القرار
2011	2012	%4−	دالّة
	2013	%12−	دالّة
	2014	%14−	دالّة
	2015	%3−	دالّة
	2016	%1−	غير دالّة
	2017	%11−	دالّة
	2018	%18−	دالّة
2012	2013	%8−	دالّة
	2014	%10−	دالّة
	2015	%1+	غير دالّة
	2016	%3+	دالّة
	2017	%7−	دالّة
	2018	%14−	دالّة

2013	2014	−2%	دالّة
	2015	+9%	دالّة
	2016	+11%	دالّة
	2017	+1%	غير دالّة
	2018	−6%	دالّة
2014	2015	+11%	دالّة
	2016	+13%	دالّة
	2017	−11%	دالّة
	2018	−15%	دالّة
2015	2016	+2%	دالّة
	2017	−8%	دالّة
	2018	−15%	دالّة
2016	2017	−10%	دالّة
	2018	−17%	دالّة
2017	2018	−7%	دالّة

الملحق رقم (3)

علاقة الارتباط بين نشاطات التدقيق الداخلي وفق قائمة التحقق وبين نسبة الكفاية للمصارف عينة الدراسة

المصرف الدولي للتجارة والتمويل

مجال التدقيق الداخلي ضمن قائمة التحقق بين عامي (2011-2018)	المتغير بين عامي (2011-2018)	المتوسط	الانحراف المعياري	معامل الارتباط	القرار
المجال الأول (مؤهلات القائمين على نشاط التدقيق الداخلي في المصرف)					
المؤهلات العلمية (ن = 11 فرداً) المتوسط (3,3636) الانحراف المعياري (1,206)	مخاطر الائتمان (ن = 8 سنوات)	47097289,5	18486222,75	0,991	دالّة
	مخاطر السوق (ن = 8 سنوات)	9074394,625	7737586,384	0,39	دالّة
	المخاطر التشغيلية (ن = 8 سنوات)	2626244,875	1233823,825	0,33	دالّة
	نسبة الكفاية (ن = 8 سنوات)	20,8875	4,673	0,343	دالّة
الدورات التدريبية (ن = 11 فرداً) المتوسط (2,909) الانحراف المعياري (2,7)	مخاطر الائتمان (ن = 8 سنوات)	47097289,5	18486222,75	0,04	غير دالّة
	مخاطر السوق (ن = 8 سنوات)	9074394,625	7737586,384	0,766	دالّة
	المخاطر التشغيلية (ن = 8 سنوات)	2626244,875	1233823,825	0,03	غير دالّة
	نسبة الكفاية (ن = 8 سنوات)	20,8875	4,673	0,399	دالّة
سنوات الخدمة (ن = 11 فرداً) المتوسط (2,454) الانحراف المعياري (1,128)	مخاطر الائتمان (ن = 8 سنوات)	47097289,5	18486222,75	0,942	دالّة
	مخاطر السوق (ن = 8 سنوات)	9074394,625	7737586,384	0,783	دالّة
	المخاطر التشغيلية (ن = 8 سنوات)	2626244,875	1233823,825	0,685	دالّة
	نسبة الكفاية (ن = 8 سنوات)	20,8875	4,673	0,313	دالّة
الخصائص المهنية (ن = 11 فرداً) المتوسط (1,3636) الانحراف المعياري (0,504)	مخاطر الائتمان (ن = 8 سنوات)	47097289,5	18486222,75	0,099	غير دالّة
	مخاطر السوق (ن = 8 سنوات)	9074394,625	7737586,384	0,678	دالّة
	المخاطر التشغيلية (ن = 8 سنوات)	2626244,875	1233823,825	0,118	غير دالّة
	نسبة الكفاية (ن = 8 سنوات)	20,8875	4,673	0,814	دالّة
المعايير الأخلاقية	مخاطر الائتمان (ن = 8 سنوات)	47097289,5	18486222,75	0,8	دالّة

(ن = 11 فرداً) المتوسط (5) الانحراف المعياري (0,00)	مخاطر السوق (ن = 8 سنوات)	9074394,625	7737586,384	0,904	دالّة
	المخاطر التشغيلية (ن = 8 سنوات)	2626244,875	1233823,825	0,53	دالّة
	نسبة الكفاية (ن = 8 سنوات)	20,8875	4,673	0,883	دالّة
المجال الثاني (مهنية نشاط التدقيق الداخلي في المصرف)					
التخطيط للتدقيق الداخلي (ن = 8 سنوات) المتوسط (12,25) الانحراف المعياري (1,488)	مخاطر الائتمان (ن = 8 سنوات)	47097289,5	18486222,75	0,522	دالّة
	مخاطر السوق (ن = 8 سنوات)	9074394,625	7737586,384	0,229	عير دالّة
	المخاطر التشغيلية (ن = 8 سنوات)	2626244,875	1233823,825	0,894	دالّة
	نسبة الكفاية (ن = 8 سنوات)	20,8875	4,673	0,984	دالّة
الحياد والموضوعية (ن = 8 سنوات) المتوسط (7,125) الانحراف المعياري (1,246)	مخاطر الائتمان (ن = 8 سنوات)	47097289,5	18486222,75	0,549	دالّة
	مخاطر السوق (ن = 8 سنوات)	9074394,625	7737586,384	0,455	دالّة
	المخاطر التشغيلية (ن = 8 سنوات)	2626244,875	1233823,825	0,426	دالّة
	نسبة الكفاية (ن = 8 سنوات)	20,8875	4,673	0,579	دالّة
الاستقلالية (ن = 8 سنوات) المتوسط (13,125) الانحراف المعياري (0,991)	مخاطر الائتمان (ن = 8 سنوات)	47097289,5	18486222,75	0,569	دالّة
	مخاطر السوق (ن = 8 سنوات)	9074394,625	7737586,384	0,809	دالّة
	المخاطر التشغيلية (ن = 8 سنوات)	2626244,875	1233823,825	0,389	دالّة
	نسبة الكفاية (ن = 8 سنوات)	20,8875	4,673	0,765	دالّة
الصلاحيات (ن = 8 سنوات) المتوسط (10,25) الانحراف المعياري (1,035)	مخاطر الائتمان (ن = 8 سنوات)	47097289,5	18486222,75	0,705	دالّة
	مخاطر السوق (ن = 8 سنوات)	9074394,625	7737586,384	0,232	غير دالّة
	المخاطر التشغيلية (ن = 8 سنوات)	2626244,875	1233823,825	0,776	دالّة
	نسبة الكفاية (ن = 8 سنوات)	20,8875	4,673	0,707	دالّة
الفحص والموثوقية (ن = 8 سنوات) المتوسط (18) الانحراف المعياري (0,00)	مخاطر الائتمان (ن = 8 سنوات)	47097289,5	18486222,75	0,267	غير دالّة
	مخاطر السوق (ن = 8 سنوات)	9074394,625	7737586,384	0,458	دالّة
	المخاطر التشغيلية (ن = 8 سنوات)	2626244,875	1233823,825	0,619	دالّة
	نسبة الكفاية (ن = 8 سنوات)	20,8875	4,673	0,232	غير دالّة
الالتزام بالأنظمة والقوانين (ن = 8 سنوات) المتوسط (15)	مخاطر الائتمان (ن = 8 سنوات)	47097289,5	18486222,75	0,266	غير دالّة
	مخاطر السوق (ن = 8 سنوات)	9074394,625	7737586,384	0,457	دالّة
	المخاطر التشغيلية (ن = 8 سنوات)	2626244,875	1233823,825	0,618	دالّة

الانحراف المعياري (0,00)	نسبة الكفاية (ن = 8 سنوات)	20,8875	4,673	0,231	غير دالّة
إبلاغ النتائج ورفع التقارير (ن = 8 سنوات) المتوسط (12,625) الانحراف المعياري (1,567)	مخاطر الائتمان (ن = 8 سنوات)	47097289,5	18486222,75	0,266	غير دالّة
	مخاطر السوق (ن = 8 سنوات)	9074394,625	7737586,384	0,457	دالّة
	المخاطر التشغيلية (ن = 8 سنوات)	2626244,875	1233823,825	0,618	دالّة
	نسبة الكفاية (ن = 8 سنوات)	20,8875	4,673	0,231	غير دالّة
المجال الثالث (نطاق عمل التدقيق الداخلي)					
التدقيق الإداري (ن = 8 سنوات) المتوسط (4,125) الانحراف المعياري (0,991)	مخاطر الائتمان (ن = 8 سنوات)	47097289,5	18486222,75	0,635	دالّة
	مخاطر السوق (ن = 8 سنوات)	9074394,625	7737586,384	0,412	دالّة
	المخاطر التشغيلية (ن = 8 سنوات)	2626244,875	1233823,825	0,41	دالّة
	نسبة الكفاية (ن = 8 سنوات)	20,8875	4,673	0,389	دالّة
التدقيق المالي (ن = 8 سنوات) المتوسط (12,625) الانحراف المعياري (1,597)	مخاطر الائتمان (ن = 8 سنوات)	47097289,5	18486222,75	0,213	غير دالّة
	مخاطر السوق (ن = 8 سنوات)	9074394,625	7737586,384	0,275	غير دالّة
	المخاطر التشغيلية (ن = 8 سنوات)	2626244,875	1233823,825	0,47	دالّة
	نسبة الكفاية (ن = 8 سنوات)	20,8875	4,673	0,529	دالّة
تدقيق العمليات التشغيلية (ن = 8 سنوات) المتوسط (15) الانحراف المعياري (0,00)	مخاطر الائتمان (ن = 8 سنوات)	47097289,5	18486222,75	0,447	دالّة
	مخاطر السوق (ن = 8 سنوات)	9074394,625	7737586,384	0,308	دالّة
	المخاطر التشغيلية (ن = 8 سنوات)	2626244,875	1233823,825	0,619	دالّة
	نسبة الكفاية (ن = 8 سنوات)	20,8875	4,673	0,477	دالّة
أمن المعلومات (ن = 8 سنوات) المتوسط (4,87) الانحراف المعياري (0,834)	مخاطر الائتمان (ن = 8 سنوات)	47097289,5	18486222,75	0,077	غير دالّة
	مخاطر السوق (ن = 8 سنوات)	9074394,625	7737586,384	0,287	غير دالّة
	المخاطر التشغيلية (ن = 8 سنوات)	2626244,875	1233823,825	0,13	غير دالّة
	نسبة الكفاية (ن = 8 سنوات)	20,8875	4,673	0,248	غير دالّة
التدقيق النهائي (ن = 8 سنوات) المتوسط (15)	مخاطر الائتمان (ن = 8 سنوات)	47097289,5	18486222,75	0,447	دالّة
	مخاطر السوق (ن = 8 سنوات)	9074394,625	7737586,384	0,308	دالّة
	المخاطر التشغيلية (ن = 8 سنوات)	2626244,875	1233823,825	0,209	غير دالّة

الانحراف المعياري (0,00)	نسبة الكفاية (ن = 8 سنوات)	20,8875	4,673	0,477	دالّة

البنك العربي – سورية

مجال التدقيق الداخلي ضمن قائمة التحقق بين عامي (2011–2018)	المتغير بين عامي (2011–2018)	المتوسط	الانحراف المعياري	معامل الارتباط	القرار
المجال الأول (مؤهلات لجنة التدقيق الداخلي في المصرف)					
المؤهلات العلمية (ن = 9 أفراد) المتوسط (3,4444) الانحراف المعياري (0,72648)	مخاطر الائتمان (ن = 8 سنوات)	41058941	15913545,37	0,216	غير دالّة
	مخاطر السوق (ن = 8 سنوات)	4038957,5	3454304,332	0,014	غير دالّة
	المخاطر التشغيلية (ن = 8 سنوات)	1078881,375	155428,851	0,143	غير دالّة
	نسبة الكفاية (ن = 8 سنوات)	22,8	2,8968	0,587	دالّة
الدورات التدريبية (ن = 9 أفراد) المتوسط (2) الانحراف المعياري (2,44949)	مخاطر الائتمان (ن = 8 سنوات)	41058941	15913545,37	0,207	غير دالّة
	مخاطر السوق (ن = 8 سنوات)	4038957,5	3454304,332	0,089	غير دالّة
	المخاطر التشغيلية (ن = 8 سنوات)	1078881,375	155428,851	0,914	دالّة
	نسبة الكفاية (ن = 8 سنوات)	22,8	2,8968	0,269	غير دالّة
سنوات الخدمة (ن = 9 أفراد) المتوسط (1,8889) الانحراف المعياري (1,45297)	مخاطر الائتمان (ن = 8 سنوات)	41058941	15913545,37	0,437	دالّة
	مخاطر السوق (ن = 8 سنوات)	4038957,5	3454304,332	0,467	دالّة
	المخاطر التشغيلية (ن = 8 سنوات)	1078881,375	155428,851	0,337	دالّة
	نسبة الكفاية (ن = 8 سنوات)	22,8	2,8968	0,15	غير دالّة
الخصائص المهنية (ن = 9 أفراد) المتوسط (2,2222) الانحراف المعياري (0,44096)	مخاطر الائتمان (ن = 8 سنوات)	41058941	15913545,37	0,725	دالّة
	مخاطر السوق (ن = 8 سنوات)	4038957,5	3454304,332	0,687	دالّة
	المخاطر التشغيلية (ن = 8 سنوات)	1078881,375	155428,851	0,355	دالّة
	نسبة الكفاية (ن = 8 سنوات)	22,8	2,8968	0,373	دالّة
المعايير الأخلاقية (ن = 9 أفراد) المتوسط (5)	مخاطر الائتمان (ن = 8 سنوات)	41058941	15913545,37	0,46	دالّة
	مخاطر السوق (ن = 8 سنوات)	4038957,5	3454304,332	0,454	دالّة
	المخاطر التشغيلية (ن = 8 سنوات)	1078881,375	155428,851	0,242	غير دالّة
	نسبة الكفاية (ن = 8 سنوات)	22,8	2,8968	0,153	غير دالّة

الانحراف المعياري (0,00)					
المجال الثاني (مهنية نشاط التدقيق الداخلي في المصرف)					
التخطيط للتدقيق الداخلي (ن = 8 سنوات) المتوسط (26,5) الانحراف المعياري (1,195)	مخاطر الائتمان (ن = 8 سنوات)	41058941	15913545,37	0,122	غير دالّة
	مخاطر السوق (ن = 8 سنوات)	4038957,5	3454304,332	0,029	غير دالّة
	المخاطر التشغيلية (ن = 8 سنوات)	1078881,375	155428,851	0,378	دالّة
	نسبة الكفاية (ن = 8 سنوات)	22,8	2,8968	0,656	دالّة
الحياد والموضوعية (ن = 8 سنوات) المتوسط (10,25) الانحراف المعياري (1,488)	مخاطر الائتمان (ن = 8 سنوات)	41058941	15913545,37	0,013	غير دالّة
	مخاطر السوق (ن = 8 سنوات)	4038957,5	3454304,332	0,022	غير دالّة
	المخاطر التشغيلية (ن = 8 سنوات)	1078881,375	155428,851	0,257	غير دالّة
	نسبة الكفاية (ن = 8 سنوات)	22,8	2,8968	0,348	دالّة
الاستقلالية (ن = 8 سنوات) المتوسط (10,875) الانحراف المعياري (0,64087)	مخاطر الائتمان (ن = 8 سنوات)	41058941	15913545,37	0,348	دالّة
	مخاطر السوق (ن = 8 سنوات)	4038957,5	3454304,332	0,477	دالّة
	المخاطر التشغيلية (ن = 8 سنوات)	1078881,375	155428,851	0,247	غير دالّة
	نسبة الكفاية (ن = 8 سنوات)	22,8	2,8968	0,439	دالّة
الصلاحيات (ن = 8 سنوات) المتوسط (15) الانحراف المعياري (0,00)	مخاطر الائتمان (ن = 8 سنوات)	41058941	15913545,37	0,46	دالّة
	مخاطر السوق (ن = 8 سنوات)	4038957,5	3454304,332	0,454	دالّة
	المخاطر التشغيلية (ن = 8 سنوات)	1078881,375	155428,851	0,242	غير دالّة
	نسبة الكفاية (ن = 8 سنوات)	22,8	2,8968	0,153	غير دالّة
الفحص والموثوقية (ن = 8 سنوات) المتوسط (18) الانحراف المعياري (0,00)	مخاطر الائتمان (ن = 8 سنوات)	41058941	15913545,37	0,46	دالّة
	مخاطر السوق (ن = 8 سنوات)	4038957,5	3454304,332	0,454	دالّة
	المخاطر التشغيلية (ن = 8 سنوات)	1078881,375	155428,851	0,242	غير دالّة
	نسبة الكفاية (ن = 8 سنوات)	22,8	2,8968	0,153	غير دالّة
الالتزام بالأنظمة والقوانين (ن = 8 سنوات) المتوسط (15) الانحراف المعياري (0,00)	مخاطر الائتمان (ن = 8 سنوات)	41058941	15913545,37	0,46	دالّة
	مخاطر السوق (ن = 8 سنوات)	4038957,5	3454304,332	0,454	دالّة
	المخاطر التشغيلية (ن = 8 سنوات)	1078881,375	155428,851	0,242	غير دالّة
	نسبة الكفاية (ن = 8 سنوات)	22,8	2,8968	0,153	غير دالّة

إبلاغ النتائج ورفع التقارير (ن = 8 سنوات) المتوسط (15) الانحراف المعياري (0,00)	مخاطر الائتمان (ن = 8 سنوات)	41058941	15913545,37	0,46	دالّة
	مخاطر السوق (ن = 8 سنوات)	4038957,5	3454304,332	0,454	دالّة
	المخاطر التشغيلية (ن = 8 سنوات)	1078881,375	155428,851	0,242	غير دالّة
	نسبة الكفاية (ن = 8 سنوات)	22,8	2,8968	0,153	غير دالّة
المجال الثالث (نطاق عمل التدقيق الداخلي)					
التدقيق (ن = 8 سنوات) المتوسط (15) الانحراف المعياري (0,00)	مخاطر الائتمان (ن = 8 سنوات)	41058941	15913545,37	0,46	دالّة
	مخاطر السوق (ن = 8 سنوات)	4038957,5	3454304,332	0,454	دالّة
	المخاطر التشغيلية (ن = 8 سنوات)	1078881,375	155428,851	0,242	غير دالّة
	نسبة الكفاية (ن = 8 سنوات)	22,8	2,8968	0,153	غير دالّة
التدقيق المالي (ن = 8 سنوات) المتوسط (15) الانحراف المعياري (0,00)	مخاطر الائتمان (ن = 8 سنوات)	41058941	15913545,37	0,46	دالّة
	مخاطر السوق (ن = 8 سنوات)	4038957,5	3454304,332	0,454	دالّة
	المخاطر التشغيلية (ن = 8 سنوات)	1078881,375	155428,851	0,242	غير دالّة
	نسبة الكفاية (ن = 8 سنوات)	22,8	2,8968	0,153	غير دالّة
تدقيق العمليات التشغيلية (ن = 8 سنوات) المتوسط (10,5) الانحراف المعياري (1,195)	مخاطر الائتمان (ن = 8 سنوات)	41058941	15913545,37	0,001	غير دالّة
	مخاطر السوق (ن = 8 سنوات)	4038957,5	3454304,332	0,207	غير دالّة
	المخاطر التشغيلية (ن = 8 سنوات)	1078881,375	155428,851	0,147	غير دالّة
	نسبة الكفاية (ن = 8 سنوات)	22,8	2,8968	0,821	دالّة
أمن المعلومات (ن = 8 سنوات) المتوسط (15) الانحراف المعياري (0,00)	مخاطر الائتمان (ن = 8 سنوات)	41058941	15913545,37	0,46	دالّة
	مخاطر السوق (ن = 8 سنوات)	4038957,5	3454304,332	0,454	دالّة
	المخاطر التشغيلية (ن = 8 سنوات)	1078881,375	155428,851	0,242	غير دالّة
	نسبة الكفاية (ن = 8 سنوات)	22,8	2,8968	0,153	غير دالّة
التدقيق النهائي (ن = 8 سنوات) المتوسط (15) الانحراف المعياري (0,00)	مخاطر الائتمان (ن = 8 سنوات)	41058941	15913545,37	0,46	دالّة
	مخاطر السوق (ن = 8 سنوات)	4038957,5	3454304,332	0,454	دالّة
	المخاطر التشغيلية (ن = 8 سنوات)	1078881,375	155428,851	0,242	غير دالّة
	نسبة الكفاية (ن = 8 سنوات)	22,8	2,8968	0,153	غير دالّة

البنك البركة – سورية

مجال التدقيق الداخلي ضمن قائمة التحقق بين عامي (2011–2018)	المتغير بين عامي (2011–2018)	المتوسط	الانحراف المعياري	معامل الارتباط	القرار
المجال الأول (مؤهلات القائمين على نشاط التدقيق الداخلي في المصرف)					
المؤهلات العلمية (ن = 6 أفراد) المتوسط (4,1667) الانحراف المعياري (0,98319)	مخاطر الائتمان (ن = 8 سنوات)	90756458,38	83646778,45	0,678	دالّة
	مخاطر السوق (ن = 8 سنوات)	4468447,5	9160432,857	0,448	دالّة
	المخاطر التشغيلية (ن = 8 سنوات)	1941197	1823314,318	0,772	دالّة
	نسبة الكفاية (ن = 8 سنوات)	25,75	12,02	0,715	دالّة
الدورات التدريبية (ن = 6 أفراد) المتوسط (1,667) الانحراف المعياري (1,60208)	مخاطر الائتمان (ن = 8 سنوات)	90756458,38	83646778,45	0,199	غير دالّة
	مخاطر السوق (ن = 8 سنوات)	4468447,5	9160432,857	0,298	غير دالّة
	المخاطر التشغيلية (ن = 8 سنوات)	1941197	1823314,318	0,383	دالّة
	نسبة الكفاية (ن = 8 سنوات)	25,75	12,02	0,469	دالّة
سنوات الخدمة (ن = 6 أفراد) المتوسط (1,6667) الانحراف المعياري (0,8165)	مخاطر الائتمان (ن = 8 سنوات)	90756458,38	83646778,45	0,146	غير دالّة
	مخاطر السوق (ن = 8 سنوات)	4468447,5	9160432,857	0,245	غير دالّة
	المخاطر التشغيلية (ن = 8 سنوات)	1941197	1823314,318	0,089	غير دالّة
	نسبة الكفاية (ن = 8 سنوات)	25,75	12,02	0,348	دالّة
الخصائص المهنية (ن = 6 أفراد) المتوسط (2) الانحراف المعياري (0,00)	مخاطر الائتمان (ن = 8 سنوات)	90756458,38	83646778,45	0,365	دالّة
	مخاطر السوق (ن = 8 سنوات)	4468447,5	9160432,857	0,236	غير دالّة
	المخاطر التشغيلية (ن = 8 سنوات)	1941197	1823314,318	0,415	دالّة
	نسبة الكفاية (ن = 8 سنوات)	25,75	12,02	0,489	دالّة
المعايير الأخلاقية (ن = 6 أفراد) المتوسط (5) الانحراف المعياري (0,00)	مخاطر الائتمان (ن = 8 سنوات)	90756458,38	83646778,45	0,353	دالّة
	مخاطر السوق (ن = 8 سنوات)	4468447,5	9160432,857	0,236	غير دالّة
	المخاطر التشغيلية (ن = 8 سنوات)	1941197	1823314,318	0,415	دالّة
	نسبة الكفاية (ن = 8 سنوات)	25,75	12,02	0,489	دالّة
المجال الثاني (مهنية نشاط التدقيق الداخلي في المصرف)					

التخطيط للتدقيق الداخلي (ن = 8 سنوات) المتوسط (18,875) الانحراف المعياري (1,24642)	مخاطر الائتمان (ن = 8 سنوات)	90756458,38	83646778,45	0,013	غير دالّة
	مخاطر السوق (ن = 8 سنوات)	4468447,5	9160432,857	0,607	دالّة
	المخاطر التشغيلية (ن = 8 سنوات)	1941197	1823314,318	0,149	غير دالّة
	نسبة الكفاية (ن = 8 سنوات)	25,75	12,02	0,169	غير دالّة
الحياد والموضوعية (ن = 8 سنوات) المتوسط (10,25) الانحراف المعياري (1,28174)	مخاطر الائتمان (ن = 8 سنوات)	90756458,38	83646778,45	0,116	غير دالّة
	مخاطر السوق (ن = 8 سنوات)	4468447,5	9160432,857	0,542	دالّة
	المخاطر التشغيلية (ن = 8 سنوات)	1941197	1823314,318	0,053	غير دالّة
	نسبة الكفاية (ن = 8 سنوات)	25,75	12,02	0,042	غير دالّة
الاستقلالية (ن = 8 سنوات) المتوسط (10,375) الانحراف المعياري (1,59799)	مخاطر الائتمان (ن = 8 سنوات)	90756458,38	83646778,45	0,701	دالّة
	مخاطر السوق (ن = 8 سنوات)	4468447,5	9160432,857	0,129	غير دالّة
	المخاطر التشغيلية (ن = 8 سنوات)	1941197	1823314,318	0,643	دالّة
	نسبة الكفاية (ن = 8 سنوات)	25,75	12,02	0,615	دالّة
الصلاحيات (ن = 8 سنوات) المتوسط (9,25) الانحراف المعياري (1,0351)	مخاطر الائتمان (ن = 8 سنوات)	90756458,38	83646778,45	0,358	دالّة
	مخاطر السوق (ن = 8 سنوات)	4468447,5	9160432,857	0,068	غير دالّة
	المخاطر التشغيلية (ن = 8 سنوات)	1941197	1823314,318	0,142	غير دالّة
	نسبة الكفاية (ن = 8 سنوات)	25,75	12,02	0,327	دالّة
الفحص والموثوقية (ن = 8 سنوات) المتوسط (14,875) الانحراف المعياري (1,24642)	مخاطر الائتمان (ن = 8 سنوات)	90756458,38	83646778,45	0,243	غير دالّة
	مخاطر السوق (ن = 8 سنوات)	4468447,5	9160432,857	0,225	غير دالّة
	المخاطر التشغيلية (ن = 8 سنوات)	1941197	1823314,318	0,066	غير دالّة
	نسبة الكفاية (ن = 8 سنوات)	25,75	12,02	0,141	غير دالّة
الالتزام بالأنظمة والقوانين (ن = 8 سنوات) المتوسط (15) الانحراف المعياري (0,00)	مخاطر الائتمان (ن = 8 سنوات)	90756458,38	83646778,45	0,381	دالّة
	مخاطر السوق (ن = 8 سنوات)	4468447,5	9160432,857	0,182	غير دالّة
	المخاطر التشغيلية (ن = 8 سنوات)	1941197	1823314,318	0,384	دالّة
	نسبة الكفاية (ن = 8 سنوات)	25,75	12,02	0,513	دالّة
إبلاغ النتائج ورفع التقارير	مخاطر الائتمان (ن = 8 سنوات)	90756458,38	83646778,45	0,381	دالّة
	مخاطر السوق (ن = 8 سنوات)	4468447,5	9160432,857	0,182	غير دالّة

(ن = 8 سنوات) المتوسط (15) الانحراف المعياري (0,00)	المخاطر التشغيلية (ن = 8 سنوات)	1941197	1823314,318	0,384	دالّة
	نسبة الكفاية (ن = 8 سنوات)	25,75	12,02	0,513	دالّة
المجال الثالث (نطاق عمل التدقيق الداخلي)					
التدقيق الإداري (ن = 8 سنوات) المتوسط (8,5) الانحراف المعياري (1,19523)	مخاطر الائتمان (ن = 8 سنوات)	90756458,38	83646778,45	0,199	غير دالّة
	مخاطر السوق (ن = 8 سنوات)	4468447,5	9160432,857	0,234	غير دالّة
	المخاطر التشغيلية (ن = 8 سنوات)	1941197	1823314,318	0,252	غير دالّة
	نسبة الكفاية (ن = 8 سنوات)	25,75	12,02	0,577	دالّة
التدقيق المالي (ن = 8 سنوات) المتوسط (15) الانحراف المعياري (0,00)	مخاطر الائتمان (ن = 8 سنوات)	90756458,38	83646778,45	0,381	دالّة
	مخاطر السوق (ن = 8 سنوات)	4468447,5	9160432,857	0,182	غير دالّة
	المخاطر التشغيلية (ن = 8 سنوات)	1941197	1823314,318	0,384	دالّة
	نسبة الكفاية (ن = 8 سنوات)	25,75	12,02	0,513	دالّة
تدقيق العمليات التشغيلية (ن = 8 سنوات) المتوسط (6,375) الانحراف المعياري (1,30247)	مخاطر الائتمان (ن = 8 سنوات)	90756458,38	83646778,45	0,514	دالّة
	مخاطر السوق (ن = 8 سنوات)	4468447,5	9160432,857	0,457	دالّة
	المخاطر التشغيلية (ن = 8 سنوات)	1941197	1823314,318	0,627	دالّة
	نسبة الكفاية (ن = 8 سنوات)	25,75	12,02	0,381	دالّة
أمن المعلومات (ن = 8 سنوات) المتوسط (15) الانحراف المعياري (0,00)	مخاطر الائتمان (ن = 8 سنوات)	90756458,38	83646778,45	0,381	دالّة
	مخاطر السوق (ن = 8 سنوات)	4468447,5	9160432,857	0,182	غير دالّة
	المخاطر التشغيلية (ن = 8 سنوات)	1941197	1823314,318	0,384	دالّة
	نسبة الكفاية (ن = 8 سنوات)	25,75	12,02	0,513	دالّة
التدقيق النهائي (ن = 8 سنوات) المتوسط (12,25) الانحراف المعياري (1,38873)	مخاطر الائتمان (ن = 8 سنوات)	90756458,38	83646778,45	0,302	دالّة
	مخاطر السوق (ن = 8 سنوات)	4468447,5	9160432,857	0,131	غير دالّة
	المخاطر التشغيلية (ن = 8 سنوات)	1941197	1823314,318	0,372	دالّة
	نسبة الكفاية (ن = 8 سنوات)	25,75	12,02	0,406	دالّة

بنك سورية والخليج

مجال التدقيق الداخلي ضمن قائمة التحقق بين عامي (2011-2018)	المتغير بين عامي (2011-2018)	المتوسط	الانحراف المعياري	معامل الارتباط	القرار
المجال الأول (مؤهلات القائمين على نشاط التدقيق الداخلي في المصرف)					
المؤهلات العلمية (ن = 7 أفراد) المتوسط (3,4286) الانحراف المعياري (1,13389)	مخاطر الائتمان (ن = 8 سنوات)	17693457,5	2974088,785	0,248	غير دالّة
	مخاطر السوق (ن = 8 سنوات)	97008,625	123562,8992	0,489	دالّة
	المخاطر التشغيلية (ن = 8 سنوات)	519992,5	148947,1525	0,221	غير دالّة
	نسبة الكفاية (ن = 8 سنوات)	12,125	6,70687	0,3	دالّة
الدورات التدريبية (ن = 7 أفراد) المتوسط (2) الانحراف المعياري (1,63299)	مخاطر الائتمان (ن = 8 سنوات)	17693457,5	2974088,785	0,349	دالّة
	مخاطر السوق (ن = 8 سنوات)	97008,625	123562,8992	0,331	دالّة
	المخاطر التشغيلية (ن = 8 سنوات)	519992,5	148947,1525	0,283	غير دالّة
	نسبة الكفاية (ن = 8 سنوات)	12,125	6,70687	0,036	غير دالّة
سنوات الخدمة (ن = 7 أفراد) المتوسط (2,1429) الانحراف المعياري (1,46385)	مخاطر الائتمان (ن = 8 سنوات)	17693457,5	2974088,785	0,124	غير دالّة
	مخاطر السوق (ن = 8 سنوات)	97008,625	123562,8992	0,376	دالّة
	المخاطر التشغيلية (ن = 8 سنوات)	519992,5	148947,1525	0,285	غير دالّة
	نسبة الكفاية (ن = 8 سنوات)	12,125	6,70687	0,15	غير دالّة
الخصائص المهنية (ن = 7 أفراد) المتوسط (2,1429) الانحراف المعياري (0,37796)	مخاطر الائتمان (ن = 8 سنوات)	17693457,5	2974088,785	0,062	غير دالّة
	مخاطر السوق (ن = 8 سنوات)	97008,625	123562,8992	0,278	غير دالّة
	المخاطر التشغيلية (ن = 8 سنوات)	519992,5	148947,1525	0,354	دالّة
	نسبة الكفاية (ن = 8 سنوات)	12,125	6,70687	0,582	دالّة
المعايير الأخلاقية (ن = 7 أفراد) المتوسط (5) الانحراف المعياري (0,00)	مخاطر الائتمان (ن = 8 سنوات)	17693457,5	2974088,785	0,75	دالّة
	مخاطر السوق (ن = 8 سنوات)	97008,625	123562,8992	0,177	غير دالّة
	المخاطر التشغيلية (ن = 8 سنوات)	519992,5	148947,1525	0,345	دالّة
	نسبة الكفاية (ن = 8 سنوات)	12,125	6,70687	0,428	دالّة
المجال الثاني (مهنية نشاط التدقيق الداخلي في المصرف)					
التخطيط للتدقيق الداخلي	مخاطر الائتمان (ن = 8 سنوات)	17693457,5	2974088,785	0,239	غير دالّة

(ن = 8 سنوات) المتوسط (9,1429) الانحراف المعياري (1,06904)	مخاطر السوق (ن = 8 سنوات)	97008,625	123562,8992	0,325	دالّة
	المخاطر التشغيلية (ن = 8 سنوات)	519992,5	148947,1525	0,551	دالّة
	نسبة الكفاية (ن = 8 سنوات)	12,125	6,70687	0,093	غير دالّة
الحياد والموضوعية (ن = 8 سنوات) المتوسط (7,4286) الانحراف المعياري (0,9759)	مخاطر الائتمان (ن = 8 سنوات)	17693457,5	2974088,785	0,225	غير دالّة
	مخاطر السوق (ن = 8 سنوات)	97008,625	123562,8992	0,113	غير دالّة
	المخاطر التشغيلية (ن = 8 سنوات)	519992,5	148947,1525	0,072	غير دالّة
	نسبة الكفاية (ن = 8 سنوات)	12,125	6,70687	0,782	دالّة
الاستقلالية (ن = 8 سنوات) المتوسط (8,4286) الانحراف المعياري (0,9759)	مخاطر الائتمان (ن = 8 سنوات)	17693457,5	2974088,785	0,394	دالّة
	مخاطر السوق (ن = 8 سنوات)	97008,625	123562,8992	0,586	دالّة
	المخاطر التشغيلية (ن = 8 سنوات)	519992,5	148947,1525	0,593	دالّة
	نسبة الكفاية (ن = 8 سنوات)	12,125	6,70687	0,009	غير دالّة
الصلاحيات (ن = 8 سنوات) المتوسط (14,2857) الانحراف المعياري (0,75593)	مخاطر الائتمان (ن = 8 سنوات)	17693457,5	2974088,785	0,721	دالّة
	مخاطر السوق (ن = 8 سنوات)	97008,625	123562,8992	0,042	غير دالّة
	المخاطر التشغيلية (ن = 8 سنوات)	519992,5	148947,1525	0,714	دالّة
	نسبة الكفاية (ن = 8 سنوات)	12,125	6,70687	0,927	دالّة
الفحص والموثوقية (ن = 8 سنوات) المتوسط (14,8571) الانحراف المعياري (1,06904)	مخاطر الائتمان (ن = 8 سنوات)	17693457,5	2974088,785	0,215	غير دالّة
	مخاطر السوق (ن = 8 سنوات)	97008,625	123562,8992	0,54	دالّة
	المخاطر التشغيلية (ن = 8 سنوات)	519992,5	148947,1525	0,557	دالّة
	نسبة الكفاية (ن = 8 سنوات)	12,125	6,70687	0,776	دالّة
الالتزام بالأنظمة والقوانين (ن = 8 سنوات) المتوسط (15) الانحراف المعياري (0,00)	مخاطر الائتمان (ن = 8 سنوات)	17693457,5	2974088,785	0,612	دالّة
	مخاطر السوق (ن = 8 سنوات)	97008,625	123562,8992	0,001	غير دالّة
	المخاطر التشغيلية (ن = 8 سنوات)	519992,5	148947,1525	0,208	غير دالّة
	نسبة الكفاية (ن = 8 سنوات)	12,125	6,70687	0,408	دالّة
إبلاغ النتائج ورفع التقارير (ن = 8 سنوات) المتوسط (11,7143)	مخاطر الائتمان (ن = 8 سنوات)	17693457,5	2974088,785	0,148	غير دالّة
	مخاطر السوق (ن = 8 سنوات)	97008,625	123562,8992	0,627	دالّة
	المخاطر التشغيلية (ن = 8 سنوات)	519992,5	148947,1525	0,649	دالّة
	نسبة الكفاية (ن = 8 سنوات)	12,125	6,70687	0,369	دالّة

الانحراف المعياري (1,1127)					
المجال الثالث (نطاق عمل التدقيق الداخلي)					
التدقيق الإداري (ن = 8 سنوات) المتوسط (4,7143) الانحراف المعياري (0,95119)	مخاطر الائتمان (ن = 8 سنوات)	17693457,5	2974088,785	0,939	دالّة
	مخاطر السوق (ن = 8 سنوات)	97008,625	123562,8992	0,541	دالّة
	المخاطر التشغيلية (ن = 8 سنوات)	519992,5	148947,1525	0,016	غير دالّة
	نسبة الكفاية (ن = 8 سنوات)	12,125	6,70687	0,432	دالّة
التدقيق المالي (ن = 8 سنوات) المتوسط (15) الانحراف المعياري (0,00)	مخاطر الائتمان (ن = 8 سنوات)	17693457,5	2974088,785	0,612	دالّة
	مخاطر السوق (ن = 8 سنوات)	97008,625	123562,8992	0,001	غير دالّة
	المخاطر التشغيلية (ن = 8 سنوات)	519992,5	148947,1525	0,208	غير دالّة
	نسبة الكفاية (ن = 8 سنوات)	12,125	6,70687	0,408	دالّة
تدقيق العمليات التشغيلية (ن = 8 سنوات) المتوسط (3,5741) الانحراف المعياري (0,9759)	مخاطر الائتمان (ن = 8 سنوات)	17693457,5	2974088,785	0,564	دالّة
	مخاطر السوق (ن = 8 سنوات)	97008,625	123562,8992	0,034	غير دالّة
	المخاطر التشغيلية (ن = 8 سنوات)	519992,5	148947,1525	0,069	غير دالّة
	نسبة الكفاية (ن = 8 سنوات)	12,125	6,70687	0,497	دالّة
أمن المعلومات (ن = 8 سنوات) المتوسط (15) الانحراف المعياري (0,00)	مخاطر الائتمان (ن = 8 سنوات)	17693457,5	2974088,785	0,612	دالّة
	مخاطر السوق (ن = 8 سنوات)	97008,625	123562,8992	0,001	غير دالّة
	المخاطر التشغيلية (ن = 8 سنوات)	519992,5	148947,1525	0,208	غير دالّة
	نسبة الكفاية (ن = 8 سنوات)	12,125	6,70687	0,408	دالّة
التدقيق النهائي (ن = 8 سنوات) المتوسط (15) الانحراف المعياري (0,00)	مخاطر الائتمان (ن = 8 سنوات)	17693457,5	2974088,785	0,612	دالّة
	مخاطر السوق (ن = 8 سنوات)	97008,625	123562,8992	0,001	غير دالّة
	المخاطر التشغيلية (ن = 8 سنوات)	519992,5	148947,1525	0,208	غير دالّة
	نسبة الكفاية (ن = 8 سنوات)	12,125	6,70687	0,408	دالّة

الملحق رقم (4)

مبررات ايقاف سلسلة البيانات المعتمدة في الدراسة الإحصائية عند نهاية العام 2018

1- اعتماد مصرف سورية المركزي التعليمات الخاصة بتطبيق معيار التقارير المالية الدولية رقم (9)، وكذلك معيار المحاسبة المالية الإسلامي رقم 30 (الصادرين بقرار مجلس النقد والتسليف رقم 4 لعام 2019) وذلك لرفع مستوى الأمان، والوصول إلى مستويات أعلى من الملاءة المالية للمصارف وتعزيز قدرتها على مواجهة المخاطر المحتملة، من خلال بناء نموذج جديد لتكوين المخصصات يقوم على أساس تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة وليس المحققة، وعليه فقد تم رفع سوية المخصصات الاحترازية للخسائر المتوقعة على جميع التسهيلات الائتمانية خلال مراحل العمر الائتماني المتوقع، كما تم على مستوى التصنيف الائتماني تصنيف العملاء ائتمانياً على ثلاث مراحل استناداً لمجموعة مؤشرات كمية ونوعية؛ ففي المرحلة الأولى يتم تصنيف العميل حال التزامه بعدد من الشروط مجتمعة، ومنها التزامه بشروط منح التسهيل الائتماني، وسداد أصل الدين وفوائده ضمن المهل مع السماح بمدة تأخير لا تتجاوز 30 يوم وشروط أخرى سواها، ومع ذلك يُطلب من المصرف تشكيل مخصص يتناسب مع احتمالية تعثر العميل، أما في المرحلة الثانية فيتم تصنيف العميل في حال وقوع مجموعة من الحالات، كتأخر العميل في سداد أصل الدين أو الفوائد لمدة تزيد عن 30 يوم، والتغيرات المهمة في مؤشرات السوق، وجدول التسهيلات، وغيرها، مع الأخذ بعين الاعتبار (في هذه المرحلة) منع المصرف من منح أي تسهيلات ائتمانية إضافية للعميل إلى حين تحسين تصنيفه الائتماني ليصل إلى المرحلة الأولى، مع الطلب إلى المصرف حجز مخصصات إضافية للمخصصات المطلوبة للعملاء المصنفين ضمن المرحلة الأولى .

أما في المرحلة الثالثة فيتم تصنيف العميل في حال تأكّد عدم قدرته أو عدم رغبته بالسداد، أو تأخره بسداد أصل الدين أو الفوائد لمدة تزيد عن 90 يوم، وسواها من الظروف المشابهة، مع الطلب إلى المصرف حجز مؤونات تصل لكامل قيمة الدين مع الأخذ بالاعتبار قيمة الضمانات المأخوذة.

إن تطبيق المعيارين أطلق احتمال زيادة حجم المخصصات الأمر الذي من شأنه أن يؤثر في أرباح المصارف وبالتالي التأثير في رأس المال النظامي، أو الحد من قدرة المصارف على الإقراض، إلا أن التطبيق العملي نجح

بالحفاظ على نسب الضوابط الاحترازية على مستوى القطاع المصرفي ككل ولكل مصرف على حدة ضمن النسب والحدود النظامية (الصادرة بقرارات مجلس النقد والتسليف) التي تتوافق مع المعايير الصادرة عن المنظمات الدولية التي تعنى بالعمل الرقابي المصرفي والمعايير العالمية المثلى، وهي نتيجة نموذجية تم تحقيقها بالنظر إلى أن مصرف سورية المركزي اعتمد في توجيهاته للمصارف سياسةً قائمةً على تعزيز التنسيق بين إدارات المخاطر والائتمان والمالية والالتزام وتكنولوجيا المعلومات، بغرض تحقيق التكامل والتوافق بين المالية والمخاطر وحفظ البيانات التاريخية، وبالتالي خلق البنية التحتية والأنظمة وتقنيات تقييم المخاطر كأساس للانتقال إلى تطبيق المعيار والبدء بحصاد نتائجه الإيجابية في تدعيم أسس العمل المصرفي .

أما بالنسبة لآثار تطبيق تلك التعليمات وبتدقيق تحليلي تفصيلي لها يلاحظ أن الأثر المباشر انعكس في زيادة المخصصات، أما الأثر غير المباشر فتجلى باستهداف ذراعي العمل المصرفي (الودائع والقروض) في آن معاً، وبالنسبة للودائع فإن من شأن تطبيق المعيار رقم 9 تعزيز ثقة المودعين بالمصارف لكون هذه الأخيرة ستوفر ضمانات أكثر وحماية أوفر الأمر الذي يمكّن المصارف من توفير السيولة والوفاء بالتزاماتها تجاه العملاء في أي وقت، في حين يؤدي تطبيق المعيار (بالنسبة للقروض) إلى تعزيز الدراسة السليمة لملاءة العملاء الائتمانية مما يمثل حمايةً لأصول المصارف من مخاطر عدم السداد، فضلاً عن آثار تطبيق المعيار في مكونات كفاية رأس المال وبالتالي زيادة قدرة المصارف على مواجهة المخاطر وإجراء حوكمة سليمة على مستوى اتخاذ قرار المنح الائتماني.

بالأرقام التفصيلية يُلاحظ توليفة متنوعة من المؤشرات والتي يبرز منها انخفاض نسبة الديون المتعثرة من إجمالي الديون في عام 2019 إلى 16.2% مقارنة بنسبة 41.89% في عام 2016، إلى جانب انخفاض نسبة السيولة القانونية بالليرة السورية من 56.9% في عام 2016 إلى 52.5%، وانخفاض نسبة المؤونات إلى إجمالي التسهيلات من 11.9% في عام 2016 إلى 6.8% عام 2019، حيث حافظت نسبة كفاية رأس المال على قيم مرتفعة بلغت نحو 16.5% ، في حين حقق إجمالي الموجودات نمواً بنسبة 19.4% في عام 2019 وبنسبة 74.6% منذ عام 2016 حتى نهاية عام 2019، ومن جانب آخر فقد حقق إجمالي الودائع لدى القطاع المصرفي

نمواً بلغ 18% في عام 2019 ونسبة 89% منذ عام 2016 حتى نهاية عام 2019، أما إجمالي التسهيلات فقد حقق نمواً بلغ 44% في عام 2019 ونسبة 58.6% منذ عام 2016 حتى نهاية عام 2019 .

بالنتيجة وتأسيساً على ما سبق فإن المصارف وبموجب تطبيقها للمعيارين السابقين والقرارات الناظمة لعملها قد حققت مؤشرات إيجابية انعكست على ميزانياتها سواء لجهة منح القروض، أم انخفاض نسبة القروض المتعثرة مقارنة بحجم المحفظة الائتمانية، أو تحقيق نسبة كفاية رأس المال تفوق الحد الأدنى المحدد عالمياً وحسب قرارات مجلس النقد والتسليف بـ8%، أو توفر سيولة نقدية متاحة للتوظيف وتجلت بارتفاع نسب التسهيلات الائتمانية الممنوحة للأنشطة الاقتصادية[1].

وعلى هذا الأساس وانسجاماً مع توجيهات مصرف سورية المركزي الصادرة بقرار مجلس النقد والتسليف أعلاه فقد قامت المصارف العاملة بتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) اعتباراً من أول كانون الثاني 2018 بأثر رجعي مع إعادة عرض أرقام المقارنة بما يتفق مع المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (1)، وبناءً عليه فقد كان لتطبق المعيار الدولي رقم (9) تأثير واضح على القوائم المالية للمصارف وعلى سلسلة البيانات المستخدمة في الدراسة الحالية الأمر الذي اضطر الباحث لإيقاف سلسلة البيانات عند نهاية العام 2018 للحفاظ على كفاءة سلسلة البيانات وضمان التعادل في الظروف الاقتصادية والبيئة التنظيمية لجميع سنوات القياس، ودون التأثير بأهداف أو مشكلة الدراسة كون الاختلاف بعد تطبيق المعيار هو بأسلوب القياس والتصنيف وطريقة العرض، فعلى سبيل المثال نعرض فيما يلي تأثير تطبيق المعيار الدولي المذكور على طريقة احتساب نسبة كفاية رأس المال لدى البنك العربي– سورية للعام 2018 قبل وبعد تطبيق المعيار الدولي المذكورة [2]:

2018 قبل تطبيق المعيار الدولي رقم (9)		**2018 معاد عرضها بعد تطبيق المعيار الدولي رقم (9)**	
البيان	**القيمة بآلاف الليرات السورية**	**البيان**	**القيمة بآلاف الليرات السورية**
بنود رأس المال الأساسي؛	12,350,474,235	بنود رأس المال الأساسي؛	10,653,805,153
الأموال الخاصة الأساسية	12,554,224,659	الأموال الخاصة الأساسية	10,857,555,577
رأس المال المكتتب به	5,050,000,000	رأس المال المكتتب به	5,050,000,000
احتياطي قانوني	141,698,368	احتياطي قانوني	141,698,368

[1] https://www.facebook.com/cb.gov.sy/

[2] البيانات المالية وتقرير مدقق الحسابات المستقل للبنك العربي-سورية للسنة المنتهية في 2019/12/31، ص92.

احتياطي خاص	141,698,368	احتياطي خاص	141,698,368
الخسائر المتراكمة المحققة	(13,847,924,998)	الخسائر المتراكمة المحققة	(15,544,594,080)
		الأرباح المدورة غير المحققة	21,068.752,921
ينزل:	(203,750,424)	ينزل:	(203,750,424)
صـــــافي الموجودات غير الملموسة	(75,283,472)	صـــــافي الموجودات غير الملموسة	(75,283,472)
العقارات التي آلت ملكيتها إلى البنك وتجاوزت العامين	(99,810,765)	العقارات التي آلت ملكيتها إلى البنك وتجاوزت العامين	(99,810,765)
المبـالغ الممنوحـة لكبـار المسـاهمين وأعضـاء مجلس الإدارة	(28,656,187)	المبـالغ الممنوحـة لكبـار المسـاهمين وأعضـاء مجلس الإدارة	(28,656,187)
بنود رأس المال المساعد:	162,328,929	بنود رأس المال المساعد:	693,799,753
الاحتياطي العام على مخاطر التمويل	162,328,929	صـــافي الأرباح غير المحققة عن موجودات مـالية بـالقيمـة العـادلـة من خلال الـدخـل الشـــامل الآخر بعد خصـــم 50% منها	54,127,738
		المؤونات المكونة لقاء الخسائر الائتمانية المتوقعة للتعرضـات المصـــنفة ضـــمن المرحلتين الاولى والثانية[3]	639,672,015
مجموع رأس المـال التنظيمي (الاموال الخاصة)	12,512,803,164	مجموع رأس المـال التنظيمي (الاموال الخاصة)	11,347,604,906
الموجودات المرجحة بالمخاطر	42,961,1858,244	الموجودات المرجحة بالمخاطر	41,754,121,762
حسابات خارج الميزانية المثقلة بالمخاطر	9,374,504,898	حسابات خارج الميزانية المثقلة بالمخاطر	9,419,639,398
مخاطر السوق	7,524,432,263	مخاطر السوق	7,524,432,263
المخاطر التشغيلية	1,159,552,667	المخاطر التشغيلية	1,159,552,667
المجموع	61,019,675,072	المجموع	59,857,746,090

[3] بناءً على المادة الثامنة من قرار مجلس النقد والتسـليف رقم (2/183/ص) تاريخ 2019/4/6 يتم الاعتراف بالمؤونات المكونة لقاء الخسـائر الائتمانية المتوقعة للتعرضات المصنفة ضمن المرحلتين الأولى والثانية ضمن الأموال الخاصة المساندة على ألا تتجاوز قيمة المؤونات المعترف بها ضـمن هذه الاموال مضـافاً إليها رصـيد حسـاب الاحتياطي العام لمخاطر التمويل (حال وجوده)، ما نسـبته 1.25% من الموجودات المرجحة بمخاطر الائتمان.

نسبة كفاية رأس المال	%20.51	نسبة كفاية رأس المال	%18.96
نسبة كفاية رأس المال الأساسي	%20.24	نسبة كفاية رأس المال الأساسي	%17.80

2- تخبط القرارات وردود الأفعال من الجانب الرقابي لدى المصارف العاملة نتيجة تطبيق المعيار الدولي سابق الذكر من حيث حاجة التدقيق الداخلي لدى المصارف لإيجاد السبل لفهم منهجية الخسائر الائتمانية المتوقعة المعتمدة من قبل المصرف لإرضاء النفس حول تلك البيانات والتي اشتملت على عدة بنود أهمها[4]:

- الاطلاع على سياسة تحديد مخصصات الخسائر الائتمانية للمصرف وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) والتعليمات الصادرة عن مصرف سورية المركزي.
- تحديد حدوث زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان لدى تصنيف التعرضات الائتمانية للمصرف.
- فهم مصادر البيانات الرئيسية والافتراضات للبيانات المستخدمة في نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة، وافتراضات النظرة المستقبلية المستخدمة في احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة الخاصة بها.
- مراجعة مبلغ التعرض عند التعثر لتعرضات المصرف.
- مراجعة احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة في حالة حدوث التعثر في السداد المستخدمة في احتسابها بما في ذلك مدى ملائمة الضمانات والعمليات الحسابية الناتجة عن ذلك.
- مراجعة اكتمال التسهيلات الائتمانية والأوراق المالية الاستثمارية والإيداعات المستخدمة في عملية احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة.
- فهم العمليات الائتمانية الرئيسية للمصرف المشتملة على منح وإثبات ومراقبة وتحديد المخصصات ومراجعة نظام الرقابة الداخلي على تلك العمليات.
- مراجعة وفهم المنهجية المستخدمة من قبل المصرف لتحديد المخصصات المرصودة مقابل التعرضات المصنفة على أنها ضمن المراحل الثلاث، وتقييم مدى معقولية الافتراضات الأساسية ومدى كفاية البيانات المستخدمة من قبل المصرف

[4] البيانات المالية وتقرير مدقق الحسابات المستقل لبنك سورية والخليج للسنة المنتهية في 2019/12/31، ص2.

3- المنعكسات المحلية والإجراءات المتخذة من قبل مصرف سورية المركزي تجاه المصارف العاملة استناداً لمقررات رئاسة مجلس الوزراء في إطار سلسلة الإجراءات الاحترازية والوقائية الاضافية لتجنب حدوث أي إصابات بفيروس كورونا على أراضي الجمهورية العربية السورية، كتخفيض عدد ساعات الدوام الرسمي أو الإغلاق بعض الأحيان، الأمر الذي كان له آثار داخلية في المصارف كتأخر تنفيذ خطط المهام الرقابية للتدقيق الداخلي أو إلغاء بعض المهام لضيق الوقت وحالة عدم الاستقرار الحاصلة والتي استمرت من نهاية العام 2019 وخلال الأعوام 2021/2020، ومنعكسات ذلك على القوائم المالية للمصارف التي تجلت في عدة نواحي كقرارات مجلس النقد والتسليف الخاصة بتمديد مهلة تقديم البيانات المالية المرحلية المعدة للنشر أو تمديد مهل تقديم نماذج الاوضاع المصرفية والنماذج الخاصة بنسب السيولة وفجوات الاستحقاق.. الخ إلى جانب القرارات الصادرة بخصوص محافظ التسهيلات الائتمانية والمخاطر المرتبطة بها كالاستثناء الصادر بالقرار رقم 189/م ن تاريخ 2020/9/17 المتضمن استثناء المصارف العاملة من أحكام البند (5-2-26) من الفقرة (2-5) من المادة الثامنة من التعليمات التنفيذية لقرار مجلس النقد والتسليف رقم (4/م ن) تاريخ 2019/2/14 لجهة السماح للمصارف منح مهلة للعملاء الحاصلين على تسهيلات تنتهي بتاريخ 2020/7/31 لتزويد المصارف بالبيانات المالية السنوية العائدة لعام 2019 دون تخفيض التصنيف الائتماني الخاص بالعملاء لشهر حزيران فقط، وقرار مجلس النقد والتسليف رقم 25 لعام 2020 الذي سمح بموجبه للمصارف العاملة في سورية بتأجيل أقساط القروض المستحقة على العملاء لمدة ثلاثة أشهر بعد دراسة التدفقات النقدية للعملاء المتأثرين من تداعيات انتشار فيروس كورونا، إلى جانب مجموعة من القرارات والتوجيهات المنشورة على موقع مصرف سورية المركزي والخاصة بمواجهة تداعيات فايروس كورونا.

Abstract

The current study aimed at estimating the role and contribution of internal audit performance in the capital adequacy ratio of private banks in Syria, and to demonstrate the impact of internal audit on the effectiveness of capital adequacy control in private banks in Syria. In order to achieve these goals, three tools were designed, namely, a checklist for the availability of professional standards for those who practice the internal audit profession in private sector banks according to international standards for the professional practice of internal auditing, capital adequacy ratio data for private sector banks in Syria between (2011-2018), the study Standard for measuring the impact of internal auditing on the effectiveness of capital adequacy control, using the Eviews-10 statistical program to test the relationship between the independent variable and the dependent variable.

The study sample used included (4) private banks, and the mentioned study sample was expanded to include two additional banks to expand the number of observations when applying the standard study.

The study reached a set of results, the most important of which is the proof of the importance of internal audit activity as an effective tool for controlling and correcting performance in the bank and mechanisms for protecting its operations from various risks. Risks and the reflection of this evaluation on the annual audit plan and the adequacy of its implementation. Capital efficiency and improvement of control over its components, as it was concluded from the study that there is no effect of the number of internal audit team members in activating capital adequacy control and the emergence of a long-term positive impact on the quality of the performance of the internal audit activity and the percentage of implementation of the plans of control tasks implemented by it and between the ratio of capital coverage risk money.

Syrian Arab Republic
Ministry of Higher Education and Scientific Research
Damascus University
Faculty of Economics
Department of Banking and Insurance

The Role of Internal Audit in Activating Capital Adequacy Control

A Field Study on Syrian Private Banks

(Thesis Submitted in partial or the Requirements for PHD degree in Banking and Insurance)

By

Alaa Assaf Alkhoury

Supervisor

Dr. Abd Alrazak Kasem

(2022 – 2023)